أضْوَاء توضيحيّة عَلى تاريْخ المَارُونيّة

بقـلم

الدكتور زكي النقاش

1970



أضواء توضيحية
عــــلى
تاريخ المارونية


مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الأديان

أضواء توضيحية على تاريخ المارونية

بقلم

الدكتور زكي النقاش

١٩٧٠


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

محتويات الكتاب

صفحة

الصفحة

الإهداء

هذه أضواء كاشفة ، ألقيتُها على نواح من تاريخ لبنان ، الذي شاء نفر من أبنائه ، أن يَتَصدوا لتدوينه ، مُحرّفاً ، ومُشوّهاً ، بل ومُزوّراً أيضاً .

لقد راعني ذلك ، وأشفقتُ منه على الأجيال الحاضرة ، واللاحقة ، من بني قومي ، في مختلف الاقطار العربية عامة ، وفي لبنان من بينها خاصة ، مِن أنْ ينخدعوا بما قد يَطلِعوا عليه من مثل تلك المؤلفات ، أو يستمعون إليه ،من المحاضرات ، أو يشاركون في حضوره ، من الندوات ، فيَبْهرهم منها بريق خُلّب ، ويحول بينهم وبين الرؤية الحق . وما وراءها من حقائق ، ووقائع ، وأمجاد ؛ يتعمدون طمسها كلها لأمر ، لم يعد ليخفى على كل ذي بصيرة وتدبر .

إلى اولئك الإخوان جميعهم ، أقدّم دراستي هذه ، ليقفوا منها على مبلغ ما يُبيّتُه فريقٌ من المواطنين والأجانب ، من نوايا ، ليس أكثرها في صالح لبنان ، الوطن ، والدولة ؛ لا ، ولا هو ، في خدمة الشعب ، على اختلاف فئاته . وذلك ليتخذوا منه موقفاً حازماً ، لدرء الخطر المحدق ، قبل فوات الوقت ، والأوان ؛ ولاتَ ساعة مندم ...

بيروت الخميس في ٢٣ من جمادى الثانية ١٣٩٠

٢٥ / ٨ / ١٩٧٠

المؤلف


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

المقدّمة

هذه صفحاتٌ كتبها الدكتور زكي النقاش تحليلاً ونقداً لمحاضرتين ألقاهما الدكتور كمال سليمان الصليبي عن « الموازنة » ثم جُمعتا في كُتيِّب أصدرته دار النهار للنشر (بيروت) في ٢٥/ ١/ ١٩٧٠ .

الدكتور زكي النقّاش مؤرّخ عانى تدريس التاريخ والتأليف فيه منذ عام ١٩٢٢. وترجع مقدرته في التاريخ إلى أنه كثيرُ المطالعة في التاريخ العام عموماً ، وفي تاريخ الشرق خاصةً ثم تاريخ سورية ولبنان على الأخص . من أجل ذلك تراه أنفذَ بصراً في تاريخ لبنان من أولئك الذين ليس لهم هذه النظرةُ الشاملةُ في التاريخ عموماً . وأنا أستطيعُ أن أؤكدَ ان الدكتور زكي النقاش قد قرأ معظمَ ما كُتب في تاريخ لبنان ، حتى المقالات الصحفية التي لا قيمة لها أحياناً .

وقد تصدّى الاستاذ النقاش منذ زمن طويل ، لنفرٍ كثيرين

من الذين يزاولون الكتابة المنحرفة في تاريخ لبنان ، وكان لي شرفُ مشاركته في عملهِ هذا في مناسبات عديدة .

بدأتْ الكتابة المنحرفة في تاريخ لبنان منذ الانتدابِ الفرنسي على سورية ولبنان ، حينما طلب الجنرال غورو من الراهبِ اليسوعي الأب هنري لامنس ، أن يكتب تاريخاً لسورية ولبنان ، قائماً على الصّلات التاريخية بين لبنان خاصةً وبين فرنسة . وحاول لامنس أن يكتب لسورية ولبنان تاريخاً مقطوعاً عن العروبةِ والإسلام قدْرَ الامكان . ولكنّ لامنس لم يستطع أن يفعلَ ذلك بالدرجة التي فُرِضتْ عليه ، لِأنّ التاريخَ لا يجري في مجارِ ذاتِ أقنيةٍ ضيّقةٍ أو موجّهة ،ولأنّ لامنس الراهب اليسوعي لم يشأ أنْ يستمرّ في اتباع هذا المخططِ الذي رسمه الانتداب الفرنسي .

ثمّ اشتغلَ بالكتابةِ في تاريخ لبنان نفرٌ كثيرون اتّبعوا مسالِكَ مختلفةً ، وكان من هؤلاء عدد من الكُتّاب تصدّوْا للتاريخ ، وهمّهُم أنْ يكتبوا للبنان تاريخاً خاصاً مقطوعاً عن كل شيء آخر ، حتى كأنّ لبنانَ بقعةٌ وحدها في هذا العالم . وهؤلاء قد يتساهلون في الاشارة ـ في إنشاء التاريخ للبنان ـ إلى أحداثٍ قليلةٍ على ألا تتصل تلك الأحداثُ بالعروبة أو بالإسلام . وتاريخ لبنان عند هؤلاء يتألف من خمس مراحل : المرحلة الفينيقية الوثنية ـ المرحلة الرومية (الرومانية المسيحية)

المرحلة الفرنجية الصليبية ـ مرحلة الانتداب الفرنسي ـ مرحلة الاستقلال عام ١٩٤٣ ، التي جاءت فيها التسويةُ التي أتاحت للموارنة نسبةً من النفوذ في الحكم ، أكبرَ جِداً من النسبة التي خُصَّ بها سائر المسيحيين في لبنان ، ثم أكبرَ جِداً بلا ريب ـ من النسبة التي خُصَّ بها المسلمون .

ويَعْجبُ الدكتور زكي النقاش لكثرةِ الكُتّاب الذين بدأوا منذ زمنٍ قصيرٍ ، يتصدّوْن للكتابة في تاريخ لبنان للتأكيدِ على بروز الجانبِ الماروني فيه ، ولتغطيةِ الجهودِ التي بذلها الأفرادُ والجماعاتُ في حياة هذا البلد الجميل ، من بلاد العرب ؛ ويعلّل الدكتور زكي النقاش هذه الظاهرة الغَرِيْبَة تعليلاً بارعاً صحيحاً : إنّ هؤلاء يفعلون ذلك لانهم أدركوا ان التاريخَ لا يجري على ما يشتهون ، وخصوصاً بعد أنْ رأوا أنّ أحداثَ التاريخ في العصر الحديث ، تؤكد الأثرَ العربيَ العامّ ؛ وأن الأقطارَ العربيةَ يقتربُ بعضُها من بعضٍ في مجرى التاريخ باستمرار .

ثم يمضي الدكتور زكي النقاش في نَقْدِ « محاضَرَتَيْ الدكتور كمال الصليبي عن الموارنة » نقداً جامعاً صريحاً . والدكتور زكي النقاش ليس نافذَ البصَرِ ، فقط في استعراض أحداث التاريخ ، ولكنه كثيرُ الإحاطةِ بمصادرِ التاريخ ومراجعِهِ أيضاً عند الموارنة بين هذه الأحداث ، وعند تطبيق قواعد النقد عليها ، للتمييز بين الثابتِ منها والمصنوع .

غير أنّ الدكتور زكي النقاش يلجأ، بين الحين والحين، إلى شيءٍ من التعبير العاطفي، ذلك لِأنّ الحاضرتين المنقودتين قائمتان على العاطفة، فلا يستقيم نقدُهما دائماً بالمنطق وحده.

ومع ان محاولاتِ تزييفِ التاريخ لا تُجدي نفعاً، لأن التاريخ يتناولُ ما وقع في الحياة، ولا يتناولُ ما نريدُ نحن أن يقع، فإن النقد الذي قام به الدكتور زكي النقاش في الصفحات التالية، ضروري ومفيدٌ جداً، وخصوصاً من الناحية الوطنية؛ لانه يضعُ حداً لبلبلةٍ يمكن أن تحدُث. ثم إن الذين يحاولون ان يُزيّفوا التاريخ في لبنان، لا ينظرون إلاّ إلى عاملٍ واحدٍ من عوامل سَيْرِ التاريخ؛ ولذلك لن يُكتبَ لهم النجاحُ. إنّ في سير التاريخ عواملَ كثيرةً مُعَقَّدَةً، لا يُحيط بها إلاّ العلماء الراسخون في العلم؛ من أجل ذلك نرى نفراً كثيرين في لبنان، يحاولون أن يَصنعوا لِلُبْنانَ تاريخاً، ولكنْ لا نراهم يَنجحون.

الدكتور عمر فروخ

كلمة

بين يدي القارىء الكريم

ليس من قبيل الاتفاقِ المحضِ ،أن نرى جماعةً من اللبنانيين ينتابُها ـ مُنذ مُدةٍ طويلةٍ ـ خوفٌ شديدٌ ظاهرٌ ، هـو نتيجةٌ لشعورهم بأنّ الأرضَ تهتز تحت أقدامهم ، وبأنهم سيفقدون وشيكاً امتيازاتٍ اجتماعيةً واقتصاديةً وسياسيةً ، هم يعلمون أنها وصلت إليهم في أحوالٍ غيرِ طبيعيةٍ ، وفي ظلّ حكمٍ ، لم يكن يُمثّلُ رَغَباتِ اللبنانيين . ولقد ساعد على أن تستمرّ هذه الامتيازاتُ لهم ، أنّ نفراً من السياسيين الذين يُفتَرضُ فيهم أنْ يحكموا بالعدل ، وأنْ يُدافعوا عن حقوق الذين أوصَلُوهم إلى مراكزهم ، هُمُ الذين فرّطوا في هذه الحقوق إمّا جُبْناً عن الجهر بالحق ، أو حفاظاً على مصالحِهِم الخاصّة على حساب مصلحة قومهم .

أجل،ليس من قبيلِ الاتفاق المحض في شيءٍ ، أنْ يَكثُرَ الكلامُ ـ في هذه الحقبة بالذات ـ كتابةً وخطابةً ، ومن

طريقِ الاذاعـــات والندوات ، والمحاضرات ، والمقالات ، والمـؤَلـّفات ، في هذا الموضوع : تاريخ لبنان من جانب واحدٍ ، من الجانب الضيق .

فكم من سؤالٍ وجّهَهُ بعضُهم على صفحاتِ الجرائد ، تضمّنَ ما يَمسُّ ، من قريبٍ أو بعيدٍ ، هذا الشعورَ المسعورَ فصيغ بما يلي :

هل في الدستور اللبناني نصٌّ ، يذكـُرُ « طائفةَ » المرشح إلى رئاسة الجمهورية ؟ لماذا يُحصَرُ الترشيحُ إلى رئاسة الجمهورية في لبنان ، بالموارنة من المواطنين دون غيرهم ؟ .

وكم من ندوةٍ عُقِدَتْ للبحث في « النظـــام » القائم ، والمـُمَثّلِ في الدستور الحالي ، الذي أكَلَ الدهرُ عليـه وشرب ، حتى أصبحَ في عِدادِ الدساتيرِ الرجعيةِ العَفِنـَة ، وَغـَدَا من حقِ اللبنانيين عليه ، أنْ يَنسِفوه ويستبدلوا بـه دُستوراً عصريـــاً ، ينهضُ على أُسُسٍ تقدميةٍ ، متطورةٍ ، خاصةً وأنه جاء نُسخةً طِبقَ الأصل عن دستورِ الجمهورية الفرنسية الثالثة ، الذي أهْمِلَ لِيَخلِفَهُ دستورُ الجمهوريـة الرابعة ؛ ثم مُزّقَ هذا أيضاً ، ليحُـــلَّ مكانه دستورُ الجمهورية الخامسة ، القائمة حالياً في فرنسة ؟ .

ولو أردنا الاسترسالَ في سردِ مثلِ هذهِ الأسئلةِ لضاقَ بنا الوقت و ... ؛ لذلك نَجتَزِيءُ ببعضها فيما يلي :

لماذا اختيرت هذه الفترةُ نفسُها من حياتنا العامة لتحبير العُجالات ، وإذا شئت الترجمات ، عن حياة بعض من كان لهم أسوءُ الآثار في تحويل الحُكم في لبنان، من خطّه المستقيم ، إلى آخر متعرّج ، ومن ثمّ إلى إضاعة الامارة فيه ، وقلبها إلى القائمقاميتين ، فالمتصرفية ، ثم مسخه بالتالي من « الكبير » إلى «الصغير » ومن الرقعة الفسيحة ذات السهول ، الساحلية منها والداخلية ، والمناطق الشمالية ، والأخرى الجنوبية، إلى المساحة الضيّقة المحصورة بصخور « جبل لبنان » وحده ؟ .

بل لماذا اختار بعضهم ،كالدكتور كمال سليمان الصليبي ،أن يحاضر في شهر أيلول ١٩٦٩ ،عن «الموارنة: صورة تاريخية»،ثم تسارع مؤسسة دار النهار للنشر ، إلى ضمّ أوراق تينك المحاضرتين في « الملف » الـ ٤٠ ، لإذاعته بين الناس في ٥ ك ٢ ١٩٧٠ بعد أن زينته برسوم البطاركة ، الذين على زعمهم ، كان لهم الاثرُ الأكبرُ في إقامة « لبنان » الدولة والوطن والجمهورية ؟ !!

ليس هذا فقط ، ما قامت به الدارُ المشارُ اليها ، بل توّجت « الملف » ببيت القصيد من ملحمة كمال الصليبي * ،

* « كان من الطبيعي أن يتسلم الموارنة ... دفّة الحكم في الجمهورية ... وكان من الطبيعي أيضاً ان تستمرّ الكنيسة المارونية في اهتمامها بالشؤون اللبنانية عامة و ... » (الملف ، ص : ٤٧) .

إلحاحاً منها بلفت النظر إلى « الكُرّاسِ » وإغراءً منها للقراء بشرائه ، وقراءته .

ولهذهِ الأسئلةِ كُلّها ، على اختلافِها في المبنى ، واتفاقِها في المرمى ، جوابٌ واحدٌ وحَسْب ، وهو : أنّ الجماعة قد شعروا فِعْلاً ، بأن الأرضَ ، تحتهم ، قد أخذت في الاهتزاز ، وأنّ الذين تساهلوا معهم ، فيما مضى ، تألفاً لقلوبهم ، وحُباً في مساعدتهم على تفهم الحقيقة ، القائلة بأن العلاقةَ بين لبنان والعروبة ، إنما هي علاقةٌ عضويةٌ ، لن يَقْوَى الاستعمارُ ولا الامبريالية على إضعافها أو إيهانها ؛ بل إنّ الايام لتَعملُ على شدّها وتقويتها .. وأنّ لبنانَ ، إنما هو وطنٌ لجميع أبنائه على حد سواء ، وأنّ « الطائفية » والأخذَ بها ولو « بصورةٍ مؤقتة » إنّما هي من سماتِ الرّجْعِيّةِ ، وأنّ العصرَ يأبى الاستمرارَ عليها .

غير ان الطائفيّين ، وخاصةً مَنْ هُمْ مِنْ اولئك الذين عرِفوا « بالانعزاليين » قد أبَوْا إلا التمسّكَ بأهدابِ « الطائفية » البغيضةِ ، كما نعتَها بذلك ، يوماً من الايامِ ، نيافةُ الكاردينال المعوشي ، بطريرك الموارنة نفسِهِ ، والتي أضحت عُنوانَ التخلّفِ والرجعيةِ والانتهازية ، للكثيرين من أبناء الأجيال الصاعدة من اللبنانيين ، وأصَرّوا (أولئك الطائفيون) على التشبثِ بها حفظاً لمصالحهم الذاتية ، وإبقاءً

على احتكاراتهم الجشعة ، وامتيازاتهم المزعومة ؛ ولا عِبرةَ فيما يدّعيه بعضهم ، من رسميين وغير رسميين ، من نجاح « التجربة » عندنا ، في تعايش مختلف الطوائف بسلام ومحبة وتراضٍ ...

ولسنا نعدو الصواب إذا ما قررنا أن خيوط تلك الظاهرة قد تجمعت بكُلّيتها في ذلك « الملف » المعنون بـ « الموارنة : صورة تاريخية » والذي نحن في صدد عرض أكثر ما فيه ، وتحليلهِ ثم نقده وتجريحه .

وما أن صدر « الملف » واطلع عليه كاتب هذه الأسطر ، حتى انبرى للرد عليه ، مُعتمداً على ما وصلت اليه يداه من مراجع ومصادر لتاريخنا ، تكشف عما انطوت عليه محاضرة الدكتور الصليبي المزدوجة من تحريف وتضليل ، ودعاية مفتعلة، تحقيقاً لسياسة مشبوهة ، تتحفز لإثارة النعرات ، وبعث الأحقاد ونكأ الجراحات ، وبالتالي ضرب اللبنانيين بعضهم ببعض تنفيذاً لخطط، إنْ بدا لبعضنا أنه في صالحه، فإنه بدون أدنى شك قد وُضع لخدمة مصالح الامبريالية والاستعمار ، بالاستناد إلى مشاعر ، تعَهدتها ، عند أصحابها ، مؤسسات ومدارس واستخبارات ، فانطلت اللعبة الخبيثة على السُذّج من أبنائنا وبناتنا ، كما تعامت عنها الفئات الضالة المضلة ؛ فكان لاولئك المخططين معاونون بيننا ، عمَد بعضهم إلى تزوير التاريخ، وتسميم الأفكار وخلق المشاكل . وما ذلك كله منهم،

إلا لشيء في نفس « يعقوب » ...

ان كمال الصليبي مؤرخ عالم، لا جدال في ذلك ولا اختلاف عليه ؛ فهو جامعي ، يحمل من الشهادات العليا : الـ ب . ع . والا أ . ع . والـ . د . ف ، وكلهــا تمنحه حق حمل اللقب « العالِم ».

وكما أن « التاريخ » دراية « فهو ايضاً » عِلم ، يعوزه ما يعوز سائر العلوم ؛ ولا بد لصاحبه من ان ينشأ نشأة علمية خالصة ، يتربى فيها على الشروط الفنية الـتي يقتضيها كل عالم . [1]

ومن تحصيل الحاصل أن يقال : إن كمال الصليبي قد تربى على هذه « الشروط الفنية » واكتسب بالتالي « النشأة العلمية الخالصة » أيضاً .

وهذا بالذات ، ما يجعلنا نعترف له بلقبه : دكتور في التاريخ .

هناك سؤال ، يفرض نفسه وهو : هــل يعمد الدكتور الصليبي ، العالِم في التاريخ ، في كل ما يكتبه إلى تطبيق هذه « الشروط الفنية » ، الـتي توجب عليــه الالتزام بروح « النشأة العلمية الخالصة » ؟

هذا ما نحن في صدد تبيُّنِه من وراء كُتيِّبه الجديـــد :

« الموازنة : صورة تاريخية » .

يتوجب على المؤرخ ، قبل البدء بالكتابة ، أن يجمع الاصول : مصادر الموضوع ومراجعه ، التي سيعتمدها في التدوين والاستقراء فالاستنتاج ؛ وهذا مـــا يُعَبر عنه في « مصطلح التاريخ » بالتقميش [٢] .

وما الكلام الذي ختم به الدكتور الصليبي محاضرتـــه ، واستشهدت به « النهار » في إعلانها عن « الملف الاربعين » ، إلا « الفكرة » التي وضعها المؤلف المحاضر ، نُصب عينيه ؛ ثم راح يحاول إثباتها تاريخياً بكل وسيلة اتخذها ؛ ولم تكن هي في الحقيقة « النتيجة » التي هداه اليها درسه للموضوع بل كانت « المقدمة » أو « الفَرَضِيَّة » ، التي حتَّم على نفسه أن يُثبتها ، حتى قبل البدء بالتفكير في الموضوع وبعملية « التقميش » وما يستتبعها ...

أقول : هذا ما أحب أن يوهم به مُستمعيه وقارئيه أنه قد توصل اليه بنتيجة الدرس ، والتتبع والاستنتاج . والحقيقة أنه لم يقم بأكثر من محاولة لإثبات صحة ما أراد إلقاءه في رُوع سامعيه وقارئيه ، من أنصاف الحقائق أو بعض أجزائها .

هذا ، مع أن الغاية من التاريخ معرفة الحقيقة [٣] كلها ، لا بعضها ؛ إذ أنها « وحدة لا تتجزأ » .

ونعود فنذكر أن « التاريخ عِلمٌ في تحرّيه الحقيقة ، والعلم يطلب الحقيقة كما هي ، لا كما يجب أن تكون ، ولا كما يحبها الكاتب (الدكتور الصليبي) أن تكون [٤] . وبكلام آخر : التاريخ من « حيث سرد الوقائع ِعلمٌ » وكعلم يتوخى الحقيقة كما هي (عارية) ، لا كما يريدها بعضهم مموهة أو مشوهة .

والآن ، فدونك طريقنا في نقد « الملف » : ولما كان الموضوع مقسماً إلى ١٥ نبذة ، كل منها اختُصت بعنوان ، فقد عمَدْنا إلى ترقيمها فصولاً بالتسلسل وتتويجها بعناوين منا ، مع الابقاء على عنوان كل منها القديم ، ضمن قوسين صغيرين ؛ ثم أخذنا نعرض كل نبذة حسب رقمها ، ونبين ما عَنّ لنا عرضه وتحليله فنقده وتجريحه منها ، مُرقمين الفقرات كما جاء في كل نبذة .



الفَصْلُ الأول

أجداد الموارنة لم يكونوا من أنصار هرقل

« الطبيعة الواحدة والطبيعتان »

بعد أن لخص الدكتور كمال الصليبي الأحداث ، التي انتهت بانقسام النصارى إلى: (١) القائلين« بالطبيعة الواحدة في المسيح» (أي أن المسيح هو الله بشكل انسان (٢) والقائلين«بالطبيعتين في المسيح ، (أي انه هو الله وانسان في آن واحد) قال : « فدُعي القائلون بالطبيعتين في كل من سوريا ومصر « مَلْكانيين » أو « مَلْكيِّين » من كلمة « ملكا »«السريانية ، بمعنى ملك ، نسبة إلى امبراطور القسطنطينية ، حامي المذهب الخلقيدوني . أما القائلون بالطبيعة الواحدة ؛ فالمصريون منهم درجت تسميتهم بالأقباط،والسوريون أطلق عليهم اسمُ اليعاقبة نسبة الى يعقوب البرادعي ، منظّم الطائفة القائلة بها » .

ثم يمضي قائلاً : « وتَـنَبَّه الامبراطور هرقل ، خلال

حروبه مع الفرس في مطلع القرن السابع الميلادي خطورة الانقسام الكَنَسي في سوريا ومصر ، ومـــا ينجم عنه من إحراج للدولة الرومانية (أي دولة الروم) ... فسعى الى استمالة اليعاقبة والاقباط ، والحد من نقمتهم ، بأن دعا الى تفسير جديد للمبدأ الخلقيدوني ، يحمل للمسيح طبيعتين ، يصدر عنهما فعل واحد (أي بمشيئة واحدة) ا هـ .

قلتُ : غير أن المحاولة قد فشلت ؛ ونشأ عنها طائفة ثالثة تقول «بأن للمسيح مشيئة واحدة » .

ونقرأ لمؤرخنا الحديث الدكتور الصليبي مـــا يقوله بعد ذلك :

« وكان من أشد المخالفين لهرقل في محاولتـــه ، الراهب صفرونيوس الذي نُصّب عام ٦٣٣ بطريركاً على القدس ، وفيما استمر صفرونيوس يعاند هرقل ، تغلّب العرب على عسكر الامبراطورية في معركة اليرموك سنة ٦٣٦ . وقام صفرونيوس نفسه بتسليم مدينة القدس الى الفاتحين » ا هـ .

ويختتم هذه النبذة بقوله : « اما أجداد الموارنة فكانوا من أنصار هرقل » ا هـ .

قلت : لكن قوله هذا ، يتعارض مع الحقيقة التاريخية ،

التي تقول إنّ صفرونيوس (على الأرجح) كان مارونياً [٥]

واذا تذكرنا تصلّبه ضد هرقل وضد دعوتـــه الى القول « بالمشيئة الواحدة في المسيح » ثم تسليمه مدينة القدس للخليفة عمر بن الخطاب ، يصبح من حقنا نقض قول الدكتور الصليبي لنقرّر : « أما أجداد الموارنة فكانوا من أنصار هرقل » .

واذا ما قال المؤرخون الموارنة الحديثون : إن الموارنة قالوا مع هرقل بالمشيئة الواحدة ، فإنا نقول لهم : بل إن هرقل قد أرسل مرسومه بتعميم المذهب المونوثيلي القائل « بالمشيئة الواحدة » سنة ٦٣٨ أي بعد وفاة صفرونيوس ، التي كانت سنة ٦٣٧ وبعد ان تسلم العرب المنقذون لا « الفاتحون » مدينة القدس منه ؛ وقد جاء في رواية أخرى أن «صفرونيوس بطرك القدس والمؤرخ » كان من جبة بشرة » [٦] .

وعليه كان أجداد الموارنة .من أنصار العرب وضد هرقل ؛ ولا عجب فقـــد أنقذوهم هم وإخوانهم النصارى الآخرين من اضطهاد الروم لهم ، طائفياً وقومياً .

الفصل الثاني

العرب المسلمون أنزلوا في الحكم الروماني، لا المسيحي ضربة قاضية.

« ديرٌ ورهبانٌ وذهبٌ وفضة »

١ – بعد أن يلخص صاحبنا تاريخ نشأة الطائفة المارونية في وادي العاصي، حيث أقاموا قرب حماه « ديراً ذا بُنيان عظيم، حوله اكثر من ٣٠٠ صومعة، فيها رهبان، وفيه من آلات الذهب والفضة والجوهر شيء عظيم». نقلاً عن المسعودي،

٢ – يعود ليقول: « أما الدير فخَرِب مع الزمن، بتواتر الفتَن وحيف السلطان » نقلاً عن المسعودي أيضاً.

قلت: والغريب أننا حينما عُدنا في الموضوع نفسه، إلى الأب هـ. لانس [٧]. اليسوعي، لم نقرأ فيما نقـــله عن المسعودي

« وحَيف السلطان » .

٣ – اما قوله : « ففي هذا القرن (السابع) ظهر الاسلام ، وانزل العرب بحكم الروماني – المسيحي (كذا) في سورية ومصر ، ضربة قاضية . فتضعضعت أحوال المسيحية في هذين القطرين؛ وانقطعت الصلات المنتظمة بين بطاركة القسطنطينية، وبطاركة انطاكية والقدس والاسكندرية من الملكية ، كما انقطعت بين هذه الكنائس الثلاث وكنيسة رومية...ولربما(!) كان في تلك الفترة العصيبة ، التي تلت الفتح العربي لسورية ومصر ، أن التف أبناء قرى الوادي العاصي ، حول رهبان دير مار مارون متأملين (يريد مؤملين) قيادتهم (؟!) وتكونت بذلك نواة الكنيسة المارونية » اهـ .

قلتُ : اما قوله هذا ، ففيه أكثر من افتراء على العرب والاسلام ، وأكثر من تحريف للتاريخ ؛ لذلك أقول :

أ – إنِ العرب ، بظهور الاسلام . لم ينزلوا بغير الحكم « الروماني » في سورية ومصر ، ضربة قاضية ، أما المسيحية فكانت على أصفى ما يكون الوِدّ مع الاسلام ، ولا عجب ؛ فهما من منبع واحد ومشكاة واحدة . ألم يخاطب الله رسوله في القرآن الكريم بقوله : « ولتجدَنّ أقربهم (الناس) مودةً للذين آمنوا ، الذين قالوا : إنا نصارى ؛ ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون » [٨] ؟

ب – أما تضعضع أحوال المسيحية في هـذين القطرين، فكان قد سبق ظهور الاسلام، ومجيء العرب لانقاذ أهاليهما، من ظلم الحكام الروم واضطهادهم لهم.

جـ – إن انقطاع الصلات «اللامنتظمة» بين بطاركة القسطنطينية، وبطاركة انطاكية والقدس والاسكندرية، وبين هذه الكنائس الثلاث وبين رومية وبينهـا مجتمعة وبين رومية، كان أيضاً قـد سبق ظهور الدين الجديد، وخروج العرب لنصرة إخوانهم في القطرين، المصري والسوري؛ وفي سواهما من الأقطار الأخرى؛ وليس أدل على ذلك من أن المدن، جميعها تقريباً، قد فتحت أبوابها للمنقذين[٩].

د – إن كلمة (لربما) لتشير الى سوء نيـة مؤرخنا، حينما يتبعها بقوله «... كان في تلك الفترة العصيبة (!!) التي تلت الفتح العربي السوري ومصر أنِ التف ... الخ».

قلتُ: تُرى ضد من أمّل اولئك الملتفون حول رهبان وادي العاصي، ان يقودوهم، وهم الذين استقبلـوا العرب المسلمين بترحاب؟! ثم ان الكنيسة المارونية كانت قد سبقت وتكونت قبل مجيء هؤلاء المنقذين.

٤ – ويمضي المؤرخ الجديد ليقول: «وكان رهبان دير مار مارون على ما يظهر (كذا) قد ساندوا هرقـل في سياسة

الكنيسة وقبلوا (كذا) بمذهب « المشيئة الواحدة » الذي حاول فرضه » اهـ .

قلت : وبماذا توحي عبارة : **على ما يظهر** ؟ ، بلا شيء غير الظن ، الذي لا يُغني من الحق شيئا . ولعله من المفيد هنا أن نورد للدكتور حتي ما يلي : « وكان للسرعة والسهولة اللتين ، تم للمسلمين بهما انتزاع مثل هذا الاقليم الستراتيجي الهام (يقصد سوريا) من أعظم سلطان في ذلك العصر ، أثر كبير أكسب الدولة الجديدة نفوذاً ومهابة في العالم ، وولّد فيها ، فوق ذلك ، ثقة بنفسها ومصيرها »[١٠] .

وهل السهولة هنا غير اليُسر ، الذي اتسم به الفتح (أي النصر) بفضل موقف الشاميين في الداخل ، والساحل ، من جيوش المسلمين المُنْقِذة لهم من ظلم حكامهم لهم واضطهادهم اياهم أيضاً ؟

وهل السرعة هذه إلا البرهان القاطع على شجاعة اولئك القوم وجُبن خصومهم من الروم ومرتزقتهم ؟

وجاء للدكتور حتّي نفسه أيضاً : « ولقد يسّر الفتح للعرب أسباب منها ...... : كان سكان الشام ، وهم ساميون ، وسكان مصر وهم حاميون ، يعتبرون العرب الفاتحين من بني جنسهم ، يربطهم بهم ما لا يربطهم باولئك الحكام الأجانب

الغاصبين » [١١] .

٥ – ويتابع الدكتور الصليبي قوله : « وكان رهبان دير مار مارون على ما يظهر ، قد ساندوا هرقل في سياسته الكنسية ، وقبلوا بمذهب المشيئة الواحدة ، الذي حاول فرضه ؛ ولما جاء الفتح العربي .... » اهـ .

قلت : لن نقف مرة ثانية لدحض مثل هذه الأقاويل ، التي يسندها مؤرخنا الممتاز ، إلى عبارة (على ما يظهر) ، التي لا يقبلها التاريخ العلمي [١٢] .



الفصل الثالث

يوحنا مارون شخصية نصف اسطورية

« أول البطاركة يوحنا مارون »

وهنا يأبى الحق إلا أن يظهر على يدي مؤرخنا ، دون أن يشعر ويعي كم يناقض نفسه بنفسه . وذلك بيّن مما يقوله في مطلع هذه النبذة وهو :

١ – « لم يرد اسم الموارنة في مقررات المجمع السادس ؛ ولم يأت أي مؤرخ على ذكرهم ، قبل القرن التاسع ، كما لم تصل إلينا أية وثائق أصلية ، تتعلق بالكنيسة المارونية قبل القرن الثالث عشر » .

قلت : ونكتفي بالقول : « من فمك أدينك يا اسرائيل » !
ثم يمضي قائلاً : « ويتضح من الأخبار المروية (كذا) عن مصادر متأخرة (!!) ، أن يوستينانوس الثاني المعروف

[illegible] : (٠٧١ — ١٧١) .

[illegible]

قائد من قوادهم ، ثم صارت إلى لبنان (الجبل) ، وقد ضَوّت اليها جماعة كثيرة من الجراجمة ، وأنباط ، وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين ، فاضطر عبد الملك الى أن صالحهم ... »[١٣] .

والآن ، فما هؤلاء « الانباط » سوى شرذمة من الآراميين ، الذين منهم الموارنة [١٤] . فمتى دخل هولاء الى جبل لبنان ؟ هذا ما نوضحه فيما يلي : « وكان دخول الموارنة (الى جبل لبنان) في القسم الثاني من القرن السابع (حين) هاجروا (اليه) من وادي العاصي [١٥] ؛ ويمضي الأب لامنس قائلاً : « ..... يؤخذ من نبذة سريانية تاريخية ، أن هذا اللف (من الموارنة) كان ذا عدد وافر (في وادي العاصي) إذ حضر بصفة فرقة دينية أمام ... معاوية حاكم سورية في عام ٦٥٩) ؛ فجرى بينها وبين اليعاقبة ، جدال ، كانت فيه الدولة (الغلبة) على اليعاقبة ... ؛ وكان (فيما سبق) بين رهبان مار مارون واليعاقبة مشاحنات ؛ فانتزع الأولون من أيدي اليعاقبة كنائسهم ، برضى ملوك القسطنطينية ؛ فحاول اليعاقبة استرجاعها ؛ ايام معاوية ، فلم ينالوا المرغوب ، ولا غرو فإن اليعاقبة كانوا يترقبون الفرصة ليزاحموا الموارنة ... فيضطروهم الى أن يخرجوا من أماكنهم (في وادي العاصي) ؛ فطلب الموارنة لهم ملاجىء حريزة ، يحصلون فيها على الدعة والسكينة ، ولعل خراب دير مار مارون حدث في ذلك العهد ، وكان بعض اليعاقبة سبباً لخرابه » .

قلت : وعليه يكون الفضل لمعاوية بن أبي سفيان ، في إنصاف مواطنينا الموارنة ، من اضطهاد إخوانهم النصارى ، اليعاقبة ، لهم ؛ وفي استجابة طلبهم باللجوء الى جبل لبنان عام ٦٥٩ .

وأما قوله : « ويوحنا مارون ... (على ما يروى) هو هو أول بطاركة الموارنة » فيحتاج الى تصحيح ؛ إذ ان ما يروي عنه ليس من التاريخ بقدر ما هو من الأساطير ؛ فيجدر بالمؤرخ الاصيل أن يحذرها ولا يأخذ بها . ومصداق ذلك في قول لاسطفان الدويهي صاحب كتاب «تاريخ الطائفة المارونية»، وقد تبناه الدكتور الصليبي ، في ص (٥٩) من كتابه « رواد التاريخ اللبناني » . قال الدويهي :

« ان يوحنا مارون المولود في مدينة سروم بالقرب من انطاكية هو المؤسس النصف اسطوري للكنيسة المارونية ».

ويقول الدكتور الصليبي أيضاً في :

٢ — ومما لا شك فيه ان الموارنة أخذوا يستقرون في (جبل) لبنان منذ زمن مبكر (؟!) غير انهم بقوا منتشرين في وادي العاصي ، حتى القرن العاشر . وقد ذكر المسعودي ، الذي توفي عام ٩٥٦ ، ان أكثر الموارنة في ايامه « كانوا في جبل لبنان ، وسنير وحمص وأعمالها كحماه وشيزر ومعرة النعمان »

قلت : وقوله « .... ان الموارنة أخذوا يستقرون في لبنان (الجبل) منذ زمن مبكر » إن هو الا للتعمية ، مع انه كان بوسعه أن يرجع إلى الأب لامنس والدكتور حتي فيعلم منهما الخبر اليقين عن زمن لجوء الموارنة إلى جبلنا وعمّن سمح لهم بذلك . لكن ...

وهنا بدلاً من الرجوع إلى « الاصول » التاريخية يلجأ إلى « الزجّال المؤرخ (!!) جبرائيل بن القلاعي » الذي توفي مطراناً على قبرص عام ١٥١٦ حيث قال : « ان عهد مارون في جبل لبنان في أيامه كان ستة قرون » . ونحن نترك التعليق على هذا القول للقاريء اللبيب » ...



الفصل الرابع

تخبط كمال الصليبي بين الحقيقة والوهم

«شعب صلب غيور على كيانه»

١ – وبعد ان يكشف لنا الدكتور المؤرخ عن علاقة الاكليروس الماروني بشعبه إثر لجوئهم إلى الجبل ، قائلاً : «وكان بطاركة الموارنة ومطارنتهم يعيشون إلى جانب الشعب ببساطة ووداعة ... دون ترفع أو تكبُّر » ، بعد ذلك يقفز قفزة « كمالية صليبية » ليضعنا أمام الحقيقة التالية : ١ – وحدث بعد نزوح الموارنة من وادي الماصي أن الخلفاء الفاطميين في مصر ، تمكنوا من طرد الروم من سوريا وبلاد الشام ، كما دعاها العرب ، فعادت هذه البلاد تحت سيطرة (كذا) المسلمين » .

قلت : يا للجريمة النكراء أن تعود البلاد إلى أهلها ومنقذيها من (الروم)الحكام الأجانب المغتصبين» ، كما وصفهم الدكتور

حتى ، على أثر دخول الجيوش العربية المسلمة إلى سوريا ، بلاد الشام ...

٢ – وصاحبنا ، سامحه الله ، لا يكتفي بهذا القدر من الغمز واللمز ، الدال على شيء مما يسمونه « تعصباً » والجاهر بشحن الصدور بالأحقاد ، وبالتالي لاثارة النعرات الرخيصة في هـذه الأيام بالذات ، وفي الثلث الأخير من القرن العشرين ... بـل يمضي قائلاً : « وفي عام ١٠٥٨ دخل آل سلجوق الأتراك بلاد العراق ... ثم جرّدوا حملات على بلاد الشام ... وعلى أثر طرد الروم من بلاد الشام ، في غضون القرن الحادي عشر ، تعرّض (كذا) المسيحيون هناك على يد الفاطميين والسلاجقة لموجة (يا لطيف !) من الاضطهادات (كذا) لعلها (؟) كانت الاولى من نوعها منذ الفتح الاسلامي » ا هـ .

قلت : أما آخر جملة من هذا الكلام ، فقد أتت للتغطية بعدما جَمَح به القلم ليس إلا ...

أما أن يكون بعض السلاجقة والفاطميين قد اشتطوا ، فلا يضير المسلمين جميعهم ، ولا العرب من بينهم . لكن الغريب في الأمر أن يلجأ مؤرخ القرن العشرين إلى مثـل هذه التعميات والافتراءات ، دون أن يذكر لها مرجعاً واحداً محترماً ، بـل يكتفي بإلقاء الكلام على عواهنه دون أن يذكر لها مرجعاً

واحـــداً .

ومن أين له مثل هذه المراجع ؟! ولنفرض أنه وجدها ،فهو لا يريد الاعتماد على التاريخ الصحيح ، بقدر ما يرمي إلى العبث به من أجل غايات ، باتت معروفة عنه ، منذ إصداره كتابه « اللاميمون » « تاريخ لبنان الحديث » ، والذي ملأه بكل ما في جعبته من أسباب لخلق الشقاق ، بين أبناء الوطن الواحد ، لبنان ، متخذاً الدين والطائفية والمذهبية وسائل ، تساعده في الوصول الى غايات من هم وراءه ...

٣ – والذي يهمنا مما جاء له في هذه الفقرة : ـ ٣ من النبذة (٤) عن الانشقاق بـين كنيسة القسطنطينية وكنيسة رومية قول واحد هو : (وكانت الكنيسة المارونية ، ولا بد ، على علم بالخلاف المتزايد بين القسطنطينية وورومية . ولما كانت قـد عانت اضطهاداً على يد الكنيسة القسطنطينية لتمسكها بمذهب المشيئة الواحدة(؟!) ، كان من الطبيعي أن تميل في تأييدها الى كنيسة رومية . وربما كان الموارنة يعتقدون أنهم بتمسكهم بمذهب المشيئة الواحدة انما يمثلون وجهة نظر رومية ، التي ترفضها القسطنطينية » .

ونحن نحيل القاريء الى ص : ١١ من « الملف » حتى يتبين مبلغ تخبط كمال الصليبي فيما يسرده ، لا لشيء إلا ليبرهن عن علاقة الموارنة برومية فيقع في كل ذلك التناقض .

٤ – أما في الفقرة الرابعة فقد وصل الى الكلام عن فترة « حروب الفرنجة »، كما أرادها العرب، «والحروب الصليبية» كما شاءها أن تكون الغربيون. فلنسمعه يقول: « وفي ربيع ١٠٩٩ وصل الفرنجة الى عرقا، قرب طرابلس، فنزلت وفود الموارنة لاستقبالهم هناك، يوم عيد الفصح في ١٠ نيسان. وهكذا تم اللقاء الاول بين الموارنة والفرنجة، فتصادق الفريقان، واستمرت علاقات الود (!!) طول مدة وجود الفرنجة في بلاد المشرق » اهـ.

قلت: هذا ما يقوله كمال الصليبي، ويشير بشأنـــه، الى مقال له عن « موارنة لبنان تحت حكم الفرنجـــة والمماليك » ونحن بغنى عن الرجوع اليه، لاننا بتنا على معرفة تامة، بيقين أكيد، بروحه وأسلوبه وأهدافه. لكن لنرَ ما يقوله المؤرخون المعتمدون، والموثوق بكلامهم من أمثال: ابن القلانسي، الذي عاش تلك الفترة من التاريخ. إذ يقول: « في سنة ٥٠٥ هـ بادر الافرنج بالنزول على عرقـــة ... وحدث في الوقت من الثلوج والامطار ... وقل القوت بها وانقطعت الميرة عنها، فعــدم القوت؛ فملكوها (الفرنجة) بالأمان [١٦] ».

أما فيليب حتي فيقول: « وفي البترون جرى أول اتصال بين الصليبيين والموارنة، الذين أمدوهم بأدلاء، كانوا في أمس الحاجة اليهم » [١٧]، نقلا عن المؤرخ الصليبي غليوم الصوري.

غير أن الدويهي يقول : « ... واجتمع الفريقان (من الفرنجة الآتين براً أو بحراً) بأرض عرقا . وهناك عيّدوا العيد الكبير في سبعة من نيسان . فانحدروا إلى عندهم النصارى من جبل لبنان ، فرحبوا بهم يُنجدونهم في الزخيرة (كذا) ويرشدونهم في الطريق »[18] .

قلت : فقول الدويهي « النصارى » لا يعني الموارنة على التخصيص ، كما فعل كال الصليبي . وأما « أنجدوهم بالذخيرة » فتفسير لما قاله ابن القلانسي عن نُقصان القوت بل انعدامه : وأما « تقديمهم الأدلاء » فأمر لم يتفرد به الموارنة عن غيرهم من المواطنين ، مسلمين ، ونصارى غير موارنة .

وبهذه المناسبة أرى أن أورد ما يلي : « واني لأرى من واجبي هنا ، أن أنفي عن مجموع مواطنيّ من النصارى ، تهمة هم منها براء ، إذ كثيراً ما اتهمهم بعض المغرضين بأنهم مدوا يد المساعدة للفرنجة ، ضد مواطنيهم من المسلمين ، منذ أطل القوم على البلاد ، وأنهم فعلوا ذلك تعصباً للروابط الدينية . أما الحقيقة التي لا بد من تبيانها فهي : أن الارمن - وهم من النصارى - كانوا أول من ظاهر الافرنج ؛ ولكنهم فعلوا ذلك بدافع قومي ، وحباً بنيل الاستقلال ، لا بدافع التعصب الديني ؛ وكذلك فعل فريق من المسلمين والنصارى تكسّباً فأمدوهم ببعض الأطعمة وبالادلاء .. »[19] .

وهل من عجب في أن يتقدم بعض الناس ، ممن يرتزقون بمثل هذا العمل ؟ وهل يجوز ذلك التعميم لخبر خاص ، لا تقوم عليه الأدلة ؟! وهاك ما قاله ابن الأثير في « كامله » ج (١٠) ص (٣٤٤) : ونازل صنجيل طرابلس وحاصرها ، وأتاه أهل الجبل فأعانوه على حصارها ؛ وكذلك اهل السواد (السهل) وأكثرهم (كذا) من النصارى . » أرأيت الفرق بين المؤرخين العادلين وبين المؤرخ الجائر ؟!

يقول المؤرخ صاحب « الموارنة : صورة تاريخية » :

« وعلى الأثر أخذ الموارنة يدقون النواقيس من : نحاس بدل الخشب « للصلاة والقداس » . ويُعقّب على هذا الخبر المنقول عن الدويهي بما يلي : وكانت الدولُ الاسلامية (كـذا) تمنع رعاياها من استعمال الأجراس النحاسية وتُجبرُهم على الاستعاضة عنها بنواقيس خشبية » اهـ .

قلت : ألا ليت الدكتور كمال ذكر مُستندَه لهـذا التعقيب ، الذي لا سندَ له من التاريخ البتة . أما قول الدويهي بشأن دق النواقيس من « نحاس بدل الخشب » فتفسيره عند المؤرخ اللبناني الارثوذكسي المرحوم أسد رستم إذ نقرأ له : قبولة (؟) البابا انوشنيتوس الثالث ، التي صدرت في السنة ١٢١٥ وَوُجّهت إلى بطريرك الموارنة وأساقفتهم ، وجمهور الأكليروس ، تُذكّر الموارنة بوجوب (....) والقول بـ (...) و .....

و ...... والامتناع عن استعمال الأواني الزجاجية والخشبية والبرونزية في الذبيحة و ...... واستعمال الأجراس لاعلان المواقيت ودعوة الشعب إلى الكنيسة [٢٠] ، ودونك ما يقوله مؤرخ لبناني آخر « **وكانت الكنائس المارونية ، كما كانت سائر الكنائس الشرقية**، تدعو الناس الى القداس بواسطة قرع نواقيس من الخشب ، ولكن حوالى ١١١٢ بدأت تستعمل الأجراس ؛ **وفي هذه الامور، إنما كانت الكنيسة المارونية تتبع التقليد اللاتيني** » [٢١] .

قلت إذن قضيةُ « دق أجراس خشبية » كانت تقليداً قديماً تمارسه « سائر الكنائس الشرقية » ومن بينها الكنيسة المارونية ، ولا دخل « للدول الإسلامية » في إبقائها أو إلغائها.

فلماذا تعمّد المؤرخ ، المعاصرُ لنا في هذه الأيام ، إلصاق تهمة « بدول إسلامية » هي منها براء ؟ ألعله فعل ذلك بعثاً للضغائن والأحقاد ، وبالتالي ايقاظاً للفتنة النائمة ؟؟!

الفصل الخامس

لم يكن الود دائماً مستتباً بين الموارنة والفرنجة وكنيسة رومية

« الانشقـــاق »

يقول كمال الصليبي في :

١ – « إنه بالرغم من عودة الاتحاد بين الكنيسة المارونية ورومية ... لم يكونوا « الموارنة » جميعاً مصادقين للفرنجة ، الذين كانوا على العموم ، ينظرون إلى المسيحيين ، من أبناء البلاد ، بشيء من الغطرسة ،ويعتبرونهم أدنى منهم مرتبةً ... حتى انقسم الموارنة الناقمون على الفرنجة بين مؤيد للاتحـاد ، ومعارض له ؛ وربما كان الموارنة الناقمون على الفرنجـة ، على رأس المعارضين (لذلك الاتحاد) ؛ وقام بين الفريقين في السنوات التي تلت الاتحاد، خلاف شديـــد أدّى .... إلى اشتباكات دامية » اهـ .

قلت : إذنْ لَمْ تكن العقيدة النصرانية ، ولا الروابط المذهبية لِتشُدّ الموارنة إلى غيرهم من النصارى ، وخاصـــة الفرنجة منهم ايام الحرب الصليبية ؛ بل كان هناك أيضاً مصالح وكرامة وعزة النفس أيضاً . فهل يسمع الناس ويعون هذا ، في هذه الأيام ؟! فيدركوا أن هذه الروابط (الدينية المذهبية) لا تشد الناس بعضهم إلى بعض دائماً، كالمصالح الوطنية ، والعزة والكرامة ؟

ويقول أيضاً في :

٢ – « رغم المساعي ، التي بذلها البابا لاعادة الاتحاد .... ورغم ..... فقد عاد الخلاف حول مبـــدأ الاتحاد ، وشق صفوف الموارنة ، مما سبب الفتن ، وانتقال البطاركة إلى مراكز جديدة لهم .... وكانت المعارضة للاتحاد مع رومية .... تزداد قوة ، وانتشاراً بين الموارنة حتى قلق الفرنجـــة من أمرها » اهـ .

قلت : الحمد لله : أنه لم يكن للمسلمين ، ولا لدولهم أيُّ أثر في هذه الفتن ، والاشتباكات الدامية .... ويقول الاستاذ كمال في :

٣ – « كان المسلمون في أثناء ذلك يستردون البلاد حتى أنه « لم يبق في أيدي الفرنجة سوى امارة طرابلس ، فأغار عليها

المماليك ... فأصبح وضع الفرنجة في غاية الحرج » .

ويستمر الاستاذ الدكتور قائلاً في :

٤ - « وبلغ الانشقاق بين الموارنة وروميه ذروته في عام ١٢٨٢، وقام النزاع بين الفريقين حتى أنه في عام ١٢٨٣ أغارت فرق من التركمان على جبة بشري بأمر من دولة المماليك ، فأخذت إهدن ، وهدمت قلعتها ، فقلعة الحدث ؛ وأخذت بطريركها أسيراً » اهـ .

قلت : لقد استشهد صاحبنا الدكتور الصليبي على وقوع ذلك الاقتحام بالهجوم على جبة بشري وتوابعها بكلام لمؤرخ مصري هو ابن عبد الظاهر ، كاتب سيرة السلطان قلاوون . ولدي مراجعتي للنص(*) ، الذي أورده مؤرخنا نقلاً عنه، تبين بوضوح ان ابن عبد الظاهر ، يجهل حقيقة الوضع في « بلاد طرابلس » ، وما كان فيها من نزاع محتدم بين الموارنة ، المنشقين عن روميه ، والمتمردين على سلطة الفرنجة في ذلك القطاع ؛ وهذا الجهل من ابن عبد الظاهر جعله يترك العنان لخياله ، يتصرف في وصفه المعركة بأسبابها ونتائجها ، على ما تخيله ، وهو البعيد عن الحقيقة، فراق ذلك لصاحبنا وَعدّ نفسه

(*) - راجعه في ص : ١٩ من الملف الاربعين « للنهار » .

سعيداً بالعثور عليه والاستشهاد به .

ونحن إذ رجعنا إلى الدويهي وإلى مَن نقل الخبر نفسه عنه، وهو الأمير حيدر الشهابي ، تكشَّفَت لنا صِحة اجتهادنا في الأمر .

فالدويهي يقول : « وقد وقفنا على كتابين للصلاة ؛ أحدهما كُتب في هذه السنة ألف وخمساية واربع وتسعين يونانياً ، في قطين الروادف ، الذي بأرض الحدث ، بالقرب من دير مار يوحنا .... والثاني كُتب بعد الأول بمايتين وحادية وعشرين سنة .... فيخبران أن في شهر أيار سارت العساكر الاسلامية إلى فتح جبة بشري فصعد شرقي طرابلس العسكر في... وحاصر اهدن ... ومَلَكها ؛ فنهبوا وقتلوا وسبوا ودكوا للارض القلعة ... والحصن ، ثم انتقلوا إلى بوقا وفتحوها في ... وقبضوا على اكابرها ، أحرقوهم بالبيوت و .... و .... ودكوها إلى الأرض وبعدما ضربوا بالسيف أهالي حصرون و... توجهوا في ... إلى الحدث وو .... » اه .

وجاء المؤرخ امير حيدر الشهابي (١٧٦١ ـ ١٨٣٥) ينقل الخبر عن الدويهي بأمانة ، ويلاحظ القاريء الخبر بروايتيه أنه خال من ذكر أي بطريرك « عتا وتجبر واستطال وتكبر وأخاف صاحب طرابلس وجميع الفرنجة » الخ الخ كما ذكر ابن عبد الظاهر .

إذن تتلخص القضية بأن دولة المماليك ، التي كانت تسترد البلاد من الفرنجة المغتصبين ، قد قضت أيام السلطان قلاوون ، على البقية الباقية من سلطة الفرنجة هناك ؛ ولما شاء بعض الناس الاصطياد بالماء العكر اغتنمت الفرصة لاستكمال نشر لواء الأمن والنظام في المنطقة الجبلية ، بأسلوب ذلك الزمن ...

ومما يستحق لفت النظر اليه ما يلاحظ من اضطراب فيما جاء للدكتور الصليبي بشأن « الانشقاق » في ص : ١٩ تجب الاشارة اليه .



الفَصْلُ السَّادِسُ

العلم يقضي بتقصي الخبر اذا اختلفت في سرده الرواية

« حرق البطريرك الحجولاوي »

وهنا يطالعنا الدكتور كمال بما يلي في:

١ـ « ...... ولعل (كذا) الموارنة المنشقين عادوا إلى طاعة البطريرك بعد الكارثة ، التي حلت بجبة بشري ١٢٨٣ فوقفوا صفاً واحداً مع الفرنجة ضد المماليك . »

قلت : إن المدقق في هذا الخبر الذي بدأه الاستاذ الصليبي بـ (لعل) لَيَلمسُ حالاً أنه لمجرد الدعاية . ودليل ذلك أنه لم يستطع إلا العودة إلى القول : غير أن المماليك استطاعوا في

عام ١٢٨٩ الاستيلاء على طرابلس و . و . و . . »

ويقول الدكتور كمال في :

٢ ـ وهكذا « عاد الموارنة إلى الانقطاع عن رومية .ومع ذلك يبدو (كذا) ان الموارنة لم يتعرضوا أول الأمر (؟!) إلى أي اضطهاد من المماليك » .

قلتُ : وفي قوله هذا دعاوة ثانية مفضوحة في كلمات (يبدو) و (أول الأمر) .

والدليل على صحة قولنا هذا أنه عاد وقال : « ذلك أن هؤلاء (المماليك) ركـّزوا اهتمامهم في البدء (كـذا) على اضطهاد (بدلاً من القول : على تأديب) النصيرية والشيعـة الاسماعيلية،والاثني عشرية (؟!) في منطقتي الضنية وكسروان، فلم يَلتَفِتوا إلى الموارنة ؛ولكنه يعود للقول مضطراً : « إلا أن الغارة على (كسروان) لم تستهدف الموارنة ..... وفي المناطق الشمالية ترك المماليك الموارنة وشأنهم (؟!) ... يدفعون الجزية (!) ، لنواب طرابلس عن طريق مقدّمي القرى » .

قلت : وهنا يأبى الاستاذ الدكتور ، إلا أن يتصرف في سرد الوقائع على هواه ، دون التقيد (بالموضوعية)اذ هو يرمي الى إثارة النعرات وخلق الانشقاقات ، إذا استطاع .

والدليل على ذلك أن المؤرخين ، من ايام أبي الفداء ، إلى صالح بن يحيى فابن الحريري ، والدويهي والأمير حيدر الشهابي ، وسواهم ، وقد أوردوا جميعهم الخبر عن « حملة كسروان » لم نرَ أحداً منهم يذكر الشيعة الاسماعيلية والاثني عشرية .

ثم على مَ يدل قوله « ترك المماليك الموارنة وشأنهم » ؟ فاذا كان ينوه بتسامح هؤلاء المسلمين مع النصارى عموماً ، ومنهم الموارنة ، فنعم القول . وأما إذا كان مؤرخنا يريد به أن المماليك قد فعلوا ذلك ، لسبب آخر ، فهو مردود عليه ومرفوض ، لانهم كانوا قادرين على حفظ الأمن والنظام ضد أي كان إذا حدثته نفسه بتعكير صفو الأمن .

وأما أخبار الحملة على كسروان فنحب أن ننقلها عن كتاب توفر مؤرخنا نفسه أخيراً على إعادة نشره ؛ ولا بد من أن يكون قد اطلع على خبر الحملة . أفما كان الاحرى به أن يعتمد تلك الرواية عنها ، بدلا من افساح المجال لخياله في أن يرويها على هواه ؟

ودونك الخبر كما جاء في « تاريخ بيروت لصالح بن يحيى » والدكتور الصليبي أحد ناشريه ١٩٦٩ « ... نقلناه (الخبر) عن النويري ، والصلاح الكتبي في فتوح كسروان في حوادث سنة ٧٠٥ هـ ، ١٣٠٥ م قالا في ذكر توجيه العساكر الشامية

إلى جبال كسروان وإبادة أهلها وتمهيدها ، وهي النوبة الثانية في ايام السلطان الملك الناصر محمد بن منصور ؛ قالا : كان أهل كسروان قد كثروا وطغوا واشتدت شوكتهم وامتـــدوا إلى اذى العسكر عند انهزامه من التتر في سنة ٦٩٩ هـ .... فزاد طغيانهم .... واعتزلوا بجبالهم المنيعة .... وفي ٧٠٤ جهّز اليهم جمال الدين أقُش الأخرم ، نائب الشام زين الدين عدنان ، ثم توجه بعده تقي الدين (أحمد بن تيمية) وقراقوش وتحدثا معهم في الرجوع الى الطاعة ؛ فما أجابوا إلى ذلك . فعنـــد ذلك رسم بتجريد العساكر اليهم ، من كل جهة ، وكل مملكة من المماليك الشامية ، وتوجه أقش الأخرم من دمشق بسائر الجيوش في سنة ٧٠٥ وجمع ... من الرجالة نحو ٥٠ الفـــاً ، وتوجهوا إلى جبال الكسروانيين والجرديين وتوجه ..... نائب طرابلس و ... نائب صفد . وطلع نائب طرابلس الى جبـــال كسروان من أصعب مسالكه ، واجتمع عليهم العساكر ... وقطعت كرومهم واخربت بيوتهم و....وتمزقوا في البلاد.... وفي سنة ٧٠٦ أبطلوا (إقطاعَ السابقين) بكسروان واقطعوا للتركمان ... من ظاهر بيروت إلى حد عمل طرابلس » ا هـ .

قلتُ : والآن هـــل يجوز تسمية « عملية تأديب » كهذه لجماعـــة من العصاة المتمردين على السلطة الشرعية ، بقيامهم بالفساد وقطع الطرق ، والتعدي على الجيوش النظامية ، « بعملية اضطهاد » ؟ وهل يعتبر الدكتور المؤرخ الاجراءات ،

التي اتخذتها الحكومة بعد ان أرسلت إلى العصاة أحـــد كبار العلماء (ابن تيمية) برفقة أحد كبار الأمراء فحدّثام بالرجوع إلى الطاعة فأبوا الاستجابة ، أفيسمّى مثلُ هذه المعاملة لمثـــل أولئك المتمردين « اضطهاداً » ؟ فأين الحق والعدل والموضوعية فيما يتجنى به على تلك الدولة ؟ ....

ثم هو يذكر بين من أدبتـْهم الدولة بتلك الحملة «الشيعة الاثني عشرية » مع أن هذه إن وجد منها في كسروان أحد أو جماعة، فكان ذلك في القرن التالي لتاريخ الحملة ولم يكن أحد من هؤلاء الشيعة في كسروان [٢٢] .

ويقول في :

٣ – راوياً خبر « أغـــارة الفرنجة على الاسكندرية عـــام ١٣٦٥ ، حين نهبوهـــا وأعملوا السيف في أهلها ، مما أحدث ردة فعل ضد الطوائف المسيحية في مختلف الانحاء المصرية والشامية ؛ فتعرضت هذه الطوائف على الأثر إلى اضطهادات عنيفة . وكان الموارنة (وهذا هو بيت القصيد في سرد الخبر) في جملة المضطهدين ، فقبض المماليك على عدد من أساقفتهم واقتادوهم إلى السجن في دمشق ؛ وهرب (كذا) البطريرك الحجلاوي ، واستتر في قريته ، إلا أن المماليك تمكنوا من القبض عليه ، فاحضروه الى طرابلس واحرقوه عند جامع طيلان خارج المدينة في أول نيسان ١٣٦٧ » اهـ .

قلت : إذا قابلنا بين أخبار عام ١٣٠٥ وعام ١٣٦٥ نرانا مضطرين إلى التساؤل عن أسباب تناقض موقفي « المماليك » من النصارى عامة ، ومن الموارنة الجبليين من بينهم خاصة ، فلماذا كان موقفهم عام ١٣٠٥ في حملتهم التأديبية على الكسروانيين يختلف عنه في صدد ردود الفعل عام ١٣٦٥ ؟ ...

ثم لما كانت أخبار هذه « الردة » قد جاءت من مصدرين اثنين يختلفان في سردها ، ولم نستطع حتى الآن ، من الوقوف على ذلك ، في مصادر أخرى ، فإننا نقف منها موقف الحذر ولا نجاري مؤرخنا الحديث في الأخذ بها حتى نستوفي التقصي عنها ونعي أسبابها وملابساتها .

نعم ان الدويهي ينقل الخبر ، ولكن عن مصدر ، يكاد صاحبه يكون مجهولاً . وكذلك نتساءل عن سبب طلب نائب دمشق للبطرك جبرائيل الحجلاوي ، والايعاز لنائب طرابلس بإلقاء القبض عليه ؟ ولما لم يجده طلب إلى أربعين رجلاً أن يحضروه و و ...

أما الأمير حيدر الشهابي فقد قال بشأن غارة الافرنج على الاسكندرية ما يلي : « وفي السنة ٧٦٧ هـ ١٣٦٥ م قصد ملك قبرص الاسكندرية بجيش عظيم في البحر . **فنهبها وقتل منها خلقاً لاَ يحصى** (كذا) »[٢٣] .

قلت : ونحن نلاحظ أن لا شيء في الخبر هـــذا كما أورده

مؤرخ القرن التاسع عشر ، يتهم « المسلمين » أو يُعطي تلك الصورة المثيرة التي راقت لمؤرخ النصف الثاني من القرن العشرين. أتُرى عَرف بها المؤرخ الشهابي ورفض نقلها أم أنه لم يعلم بها أبداً ، وآثر كمال الصليبي تدوينها فرحاً جذلاً لانها توفي بالغرض الذي يتوخاه في كتابة « تاريخ الموارنة » في مثل هذه الايام ؟ .

وكذلك يطفر سؤال آخر وهو : لماذا كان **الموقف الشاذ ، إن وجد حقا ، من البطرك جبرانيل هو** ، دون غيره من البطاركة والأساقفة غير الموارنة ؟ أليس من المحتمل أن يكون لنائبي دمشق وطرابلس عليه مآخذ خاصة ؟

ثم من يدري ؟ فقد لا تكون معرفة ملابسات تلك الحادثة مهمة عند مؤرخنا، لانه لا يهتم بالملابسات بقدر ما يُعنى بالصورة البشعة التي تصور الحادث . وهذا ما يريده الاستاذ الصليبي على ما يظهر .

ونذهب أبعد من هذا ، حينما نقرأ له في :

٤ – « **انكسرت شوكة البطاركة الموارنة ، وخفت سطوة الاساقفة على الطائفة ، فحل مكانهم في الزعامة مقدمو القرى ، وأضحت لهم الكلمة النافذة ؛** وكان المقدمون على علاقة حسنة بحكام طرابلس » اهـ .

قلت : إذن نتبين هنا بصيصاً من نور ، تعكسه عبارات « انكسرت شوكة البطاركة » و « ضعفت سطوة الأساقفة » و « حل مكانهم في الزعامة مقدمو القرى » ؛ وهؤلاء لم يكونوا من المماليك بل ولا من المسلمين، بل كانوا نصارى موارنة؛ ليس هذا فقط ، بل « كانوا على علاقة حسنة بحكام طرابلس » .

وهكذا يظهر واضحاً الخيط الأبيض الحق ، من الخيط الأسود الباطل . ونترك للقارىء أن يستنتج ما يراه مناسباً . . .

ويمضي الدكتور الصليبي ليقول : « . . . . . وكان من بين هؤلاء المقدّمين الموارنة ، يعقوب بن أيوب ، الذي نُصّب مقدماً على بشري حوالى عام ١٣٨٢ ، فعظم شأنه وقوي نفوذه ، حتى شملت مقدّمته الجبة بأسرها ، واعترف المماليك بزعامته فعينوه كاشفاً على المنطقة ، لجباية الضرائب ، والمحافظة على الأمن في منطقته » اهـ .

والآن ، لو كان المماليك ونوابهم في دمشق وطرابلس متحاملين على النصارى ، لا سمح الله ، وعلى الموارنة من بينهم خاصة ، لما كانوا تصرفوا مع المقدمين هذا التصرف الحق والعادل، ولما كان سبق لهم وعمدوا إلى « كسر شوكة البطاركة» و « اضعاف سلطة الأساقفة » ، وهم الذين يُفرض فيهم أن يُعنوا بما خلقوا له من الاهتمام بالروحيات وترك الدّنيويات لغيرهم ،

عملاً بالآية الانجيلية القائلة « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله» لكن المنطقة ، أيها الزميل كمال ، كانت تماني بعض ما نعانيه نحن ، في لبنان كله ، من محاولات لتسلط أكليركي رجعي ؛ وهذا ما تدعو اليه ، مع الأسف الشديد ، أنت مؤرخ الثلث الأخير من القرن العشرين ... يا للفضيحة !!

وبعد هذا ، يورد صاحبنا الدكتور كمال أخباراً لا سند له فيها من تاريخ صحيح ، ليربط بين حوادث، ربما كانت ملفقة، وأخرى أصيلة فنقرأ له قوله :

« وكان يعقوب بن أيوب غيوراً على دينه ، فاعترفت البطريركية المارونية أيضاً بزعامته، وعينته شدياقاً في الكنيسة **موكلة اليه تدبير الشؤون الزمنية للطائفة** (؟!) واستمر الشدياق – الكاشف يعقوب بن ايوب مقدماً على جبة بشري حتى وفاته ١٤٤٤ وخلفه في المقدمية أولاده وأحفاده » اهـ .

قلتُ : ودونك ما يقوله الدويهي في هؤلاء المقدمين : « في سنة ١٤٤٤ مسيحية كانت وفاة يعقوب مقدم بشري وتخلّفوا بعده أولاده . فحكموا أحكاماً عادلة **واستراح البلاد بدولتهم كما كان على زمان والدهم** وكانت مدتها ٦٢ سنة ؛ ومن أخبار هذا الجيل نستدل ان في دولة المقدمين وأحكامهم العادلة استراحت أهل جبل لبنان وعمرت المدارس والكنائس ...

وكانت الناس تقصد السكنة فيه من بلدان بعيدة ،[٢٤] اهـ .

قلت : وشهد شاهد حق وعدل من أهـــله بأن المقدمين الموارنة قد لاقوا كل تقدير من ساداتهم المماليك المسلمين . لكن الدكتور كمال لا يُقر بذلك لانه لا يُهمـــه إلا المظاهر المؤلمة ، حين يتخيلها أو تبدو كأنها حقائق ...



الفصل السابع

نزاع على السلطة بين الاكليركيين والمقدمين

« كالوردة بين الاشواك »

ويبدأ صاحبنا هذه النبذة بما يلي :

١ - « في عام ١٤٣٩ عاد الوفاق بين البطريركية المارونية والكنيسة الكاثوليكية .... وكان ان قُبل في عـام ١٤٧٠ ثلاثة من الشبان الموارنة في الرهبنة الفرنسيسكانية ، وأُرسلوا إلى ايطاليا للتدريب ... (؟!) وبعد ٢٣ سنة عاد أحدهم ، جبرائيل ابن القلاعي ، مرسلاً فرنسيسكانياً الى شعبه » اهـ .

قلت : ونحن لا يسعنا إلا أن نبارك « عودة الوفاق » بين الكنيسة المارونية والكنيسة الكاثوليكية لحبّنا أن تسود الوحدة بين أبناء العقيدة الواحدة جميعهم أمسلمين كان هؤلاء

أو نصارى « لا فرق عندنا » فالوفاق دائماً وأبداً خير من الخلاف ، بشرط واحد ان لا يُستغل هذا الوفاق في مصالح خاصة ، قد تضر بالوطن ...

ويقول ثانياً :

٢ – « ويبدو (كذا) ان مُقدمي بشري لم يأنسوا لذلك ، فساءت العلاقات بينهم وبين البطاركة ... وكان مقدم بشري في ذلك الوقت ، وهو عبد المنعم أيوب (١٤٧٠ – ١٤٩٥) ، شاباً عنيداً طموحاً ، فأخذ يخاصم (كذا) البطريرك في قنوبين ويحاول قهره » اهـ .

قلت : ولا بد هنا من التعرف لأسباب ذلك الموقف من البطريرك . ودُونَكَ هي : يقول مؤرخنا الصليبي :

« وكانت جالية من اليعاقبة (خصوم الموارنة التقليديين) قد استقرت في جبة بشري منذ أوائل القرن ، لتنعم بحماية المقدمين الموارنة فأظهر عبد المنعم أيوب الميل اليها ، وأخذ يُقوّي شأنها بشتى الوسائل نكاية بالبطريرك » اهـ .

قلتُ : إذن كانت القضية نزاعاً على النفوذ الزمني بين البطريرك والمقدم ، مع العلم أن كلاهما ماروني ، ولهذا النزاع وجه آخر طائفي بين « الموارنة واليعاقبة »

ولا يقف الدكتور كمال عند هذا الحد بل نقرأ له ما يلي :
« واستاء أبناء الجبة الموارنة من تدليل المقدم لليعاقبة الغرباء(!!)

ومن موقفــه المُداني من الكنيسة ، والتفوا حول البطريرك لمقاومته ، وتفاقم الشر بين الطرفين » ا هـ .

قلتُ : وهنا نتبين تحيز المؤرخ الحديث في وصفه «اليعاقبة» غرباء وفي اعتباره حماية المقدم لليعاقبة ضد خصومهم «تدليلا »، متناسياً أنهم كانوا شرقيين ، لا ينتمون إلى سلطة خارجية كانتماء جبرائيل بن القلاعي وغــيره الى « الأجانب » والى « الفرنسيسكان بالذات » .

ويأبى الدكتور إلا أن يسير في أهدافه إلى النهاية فيقول : « وفي عام ١٤٨٨ استدعى المقدم عبد المنعم فريقاً من مسلمي (كذا) الضنية لمساعدته في تأديب أهــالي اهدن لاستهتارهم بسلطته » ا هـ .

قلت : ولا يسع المرء وهو يقرأ هذا الكلام إلا أن يتشكك فيه ، وخاصة أن صاحبه لا يرجعه إلى سنده التاريخي ، وهذا ما حدا بنا ، نحن ، ان نستفتي اسطفانوس الدويهي في صحــة الخبر فرجعنا إلى تاريخه وقرأنا ما يلي :

« في سنة ١٤٨٨ كان تشتيت اليعاقبة من جبــة بشري ؛ وذلك أنه حين الاسقف يعقوب وأكابر اهدن علموا وتحققوا ان القس يعقوب والاحباش ، القاطنين بدير ماري يعقوب كانوا في الدير ، نذروهم دفوع شق يحسنوا الديانــة ، وإذ لم يعتبروا

أقسموا القس ابراهيم ابن حبلص اسقفا ، وأنزلوه عليهم في الدير، وإذ لم يحتملوه يحكم فيهم ، رحلوا من هناك ، إلى وادي حدشيت تحت حماية الشدياق جرجس ابن الحاج حسن ، وسكنوا بدير مار جرجس وتكنى بدير الحباش (الاحباش) بالنسبة اليهم ، فصعب أمرهم على الشدياق جرجس الذي كان شيخ حدشيت ، وعلى المقدم عبد المنعم الذي يقتدي بشوره ، وإذ لم يكن لهما مقدرة على مفاقسة (كذا) أهالي اهدن استمدوا النجدة من أولاد زعزوع مقدمي بشناتا ، فجمعوا هؤلاء رجـــال الضنية وقصدوا اهدن في صباح الأحد، فأخذوا خبرهم أهـل اهدن ووضعوا لهم الكمين في حمينا ... وأهلكوهم في مرحة تدلا ، وحين أخذوا خبرهم اليعاقبة ضربهم التشتيت لشدة الفزع »[٢٥].

قلت : ونحب نحن أن نؤكد للقاريء الكريم اننا لاحظنا اضطراباً في الخبر بسبب من ركاكة اللغة ، ولكننا آثرنا نقـــله بكل ما فيه لبساطته ، ولدلالته على ما يرمي اليــه الدكتور الصليبي من ايراده له ، على هواه ، وتوريط « المسلمين » فيما لم يكن لهم فيه يد ولا أصبع . ولعل في ايراده كما جاء للبطريرك الدويهي دليلاً على اغفال المؤرخ الحديث لذكر المرجع ...

ونحن نترك التعليق على هـــذه الشهادة يقدمها البطريرك الدويهي لنمضي في قراءة ما يلي :

٣ – « وفي عام ١٤٩٣ عاد جبرائيل ابن القلاعي إلى جبـل لبنان وأخذ ..... وينظم كذلك تاريخاً (؟!) زجلياً للطائفة

المارونية كشعب مختار ، اصطفاه الله ، وألجأه إلى مناعة جبل لبنان ، حيث أوكل اليه المحافظة على الايمان الصحيح وكرامة المسيحية في الشرق » اهـ .

قلت : وهل يخامر أحداً منا الشك في مرامي هذه الدعاية ، يقوم بها الدكتور الصليبي في مثل هذه الايام بالذات ؟ بل وإنا لنتساءل : هل من كرامة المسيحية التي جاء بها سيدنا عيسى ابن مريم للقضاء على فكرة « الشعب المختار » التي كان اليهود يدّعونها ظلماً ، ولا لشيء اللهم إلا للاستكبار والاستعلاء ، ان يحييها ابن القلاعي فيردّدها ابن القرن العشرين ؟

أما دعوى « تنظيم ابن القلاعي تاريخاً زجلياً ».... فيحسن الرجوع بشأنها للبطريرك الدويهي أيضاً ؛ فلنسمعه يقول عن ابن القلاعي : « وفيها (سنة ١٥١٦) انتقل بالوفـــاة .... الاسقف جبرائيل ابن القلاعي ؛ يعجز اللسان عن وصف قداسته وعلومه وغيرته .... فنذكر البعض منهـــا (من المؤلفات) فيسمي منها ثمانية كتب كلها دينية ثم يقول : ونحو خمسماية رسالة .... وصنف في الشعر جملة مدايح إلى أن قال : جملـــة مدايح عن العلم ، وعن النفس وعن التوبـــة وعن الموت وعن أوجاه الزيجة وغيرها ، اقتصرنا عن ذكرها ، ما كان أشد غيرة الأسقف جبرائيل ذكر مؤبداً (كذا) » [٢٦] .

هذا ما جاء للبطريرك عن ابن القلاعي .

والآن فلنر َما يقوله الدكتور الصليبي نفسه بشأن ذلك (التاريخ الزجلي) في كتابه مؤرخو لبنان من الموازنة « باللغـــة الانكليزية يقول : « مديحة على جبل لبنان » إنما هي زجلية . « تمثل تاريخا خياليـــا fanciful للطائفة المارونية » [٢٧] .

قلتُ : وكفى بهذه الشهادة على تسخير مؤلف « الموازنة : صورة تاريخية » التاريخ لمآرب ُتدينه بما أدان هو به غيره من المؤرخين المتقدمين ؛ إذ جاء له في ذلك قوله : « إن بعض أولئك المؤرخين قد حرفوا حقائق التاريخ والتووا بها عن غير معناها إلى حد أن خرجوا بها تقريباً عن الاتزان والاتفاق مع فرضيّاتهم » [٢٨] . فصح فيه القول : « من فمـــك أدينك يا اسرائيل ! »

ويمضي الاستاذ الصليبي في السرد قائلاً في :

٤ — « ونجح ابن القلاعي في مهمته ، فعاد مقدمو بشري ، بعد وفاة عبد المنعم أيوب ، عام ١٤٩٥ ، يعترفون بزعامـــة البطاركة ويظهرون الولاء لهم » .

قلت : ما هي تلك الزعامة ؟ أهي الروحية ؟ فإذا كانت هي ، فلا اعتراض عليها . أما إذا كانت الزعامة الزمنية هي المقصودة ، فيكون مقدمو بشري مخطئين في حق الدولـــة المعترفة لهم بالمقدمية وهي الزعامة الزمنية .

وكذلك نعجبُ لمؤرخ القرن العشرين أن يعترف للبطاركة بشيء من الزعامة الزمنية .

ويُنهي مؤرخنا تقريراته بما يلي :

٥ – « وفي عام ١٥١٥ السنة الأخيرة من حكم المماليك في الشام ، كتب البابا لاوون العاشر إلى البطريرك الماروني شمعون الحدثي يمتدح ولاء شعبه لرومية ويقول : نشكر الله .... أن يُبقي عبيده المؤمنين من بين الكنائس الشرقية ، مُصانين في وسط الكفر والبدع كالوردة بين الأشواك » .

قلتُ : وهكذا يسر مؤرخنا أن يسجل « هذه الشهادة » التي لا تكتفي بالتعريض في غير الموارنة من النصارى وكنائسهم الشرقية، بل وغير موفرة سواهم من غير النصارى أيضاً . وبمثل هذا الاسلوب يدعو المؤرخ الممتاز إلى قيـــام الوحدة بين اللبنانيـين .



الفصل الثامن

ان الحكم القائم على الشرع الاسلامي لا يَظلمُ ولا يحابي .

« الامراء الصسافيون وآل حبيش »

بشأن قيام الدولة العثمانية مكان دولة المماليك في بلاد الشام ، ومنها لبنان، يقول مؤرخنا :

٢ – « ولم يطل الزمن حتى بدأ الموارنة ينزحون من بلاد طرابلس إلى المناطق الجنوبية من جبل لبنان طلباً للأمن » .

أما الدويهي فيقول : « بعد تولية السلطان سليم الامراء على مناطقهم أعطاهم خطاً شريفاً (أي مرسوماً سلطانياً) وخص آل عساف بكسروان .... وعندما عمر البلاد ، قدمت اليه الناس من كل جانب » [٢٩] اهـ .

قلت : فأي المؤرخين نصدق ؟ وما هو ذلك الأمن الذي راح الموارنة يبحثون عنه في المناطق الجنوبية ؟

ويتابع الدكتور الصليبي قائلاً : « وهكذا أصبح الامراء المعنيون الدروز (كذا) ملتزمي الشوف ، وأمراء الشويفات الدروز الذين عُرفوا ، فيما بعد ، بالارسلانيين ، ملتزمي الغرب والجرد والمتن ، والامراء العسافيون التركمان السنيون ، ملتزمي كسروان ؛ وكان المماليك قد أتوا بأجداد الأمراء العسافين ، إلى كسروان عام ١٣٠٦ للمحافظة على المنطقة بعد فتحها ، فأصبحت لهم فيها ، مع الزمن ، زعامة تقليدية » اهـ .

قلت : انه لمن الغرابة بمكان أن ينعت مؤرخنا المعنيين « بالدروز » أتباع مذهب الموحدين مع أنهم سنيون كحلفائهم وأنسبائهم الشهابيين ؛ وذلك واضح أيضاً من قول طنوس الشدياق لدى حديثه عن نسبهم بعنوان « في نسبة الأمراء المعنيين الاسلام » ، وكان عليه أن يقول « المسلمين » بدلاً من « الاسلام » (*) .

ويقول كال الصليبي في :

٤ ــ « وارتاح الامراء العسافيون إلى الموارنة النازحين من

---

* شكري البستاني في « دير القمر » منشورات مركز الابحاث في الجامعة اللبنانية ١٩٦٩ (ص : ٣٥ ــ ٣٦) .

الشمال إلى مناطقهم ، إذ كانوا فلاحين ودعاء (!) يعمرون ، وكان الشيعة ، سكان كسروان الأصليون (؟!)، يقاومون آل عساف ويعصونهم ، فمال هؤلاء عنهم وراحوا يحيطون أنفسهم بمدبرين وأعوان من الموارنة » اهـ .

قلت : إذا سألناه عن مرجعه لذلك لم يحر جواباً . وهكذا نراه يحلو له أن يرى القذى في أعين الشيعة ولا يرى الجذع في أعين الأكليروس من الموارنة . فلماذا لا ينظر إلى هؤلاء وأولئك بنفس المنظار، فنراه يتهم الشيعة حين راحوا ينازعون العسافيين السلطة ، ويبريء الاكليركيين مما تعمدوه ضد المقدمين ، الممثلين للسلطة الشرعية والذابين عن حقهم في الاستقلال ، بالحكم باسمها ؟

هذا وقد رأينا من الموارنة أيام المماليك ، من كانوا غير وُدَعاء ، بل كثيري الشغب وخاصة بعض الاكليركيين منهم، خصوم المقدمين ...

ويستمر مؤرخنا في السرد قائلاً :

٥ — « وكان أبناء الشيخ حُبيش وأحفاده قد دخلوا في خدمة الأمراء في غزير ، فاستعان بهم الأمير منصور عام ١٥٢٣ في القضاء على مناوئيه وأخصامه من الشيعة وغيرهم . وهكذا برز آل حبيش في المنطقة ، وغدا ملتزمو الحكم في

طرابلس ، يُلزّمون المناطق المارونية للامراء العسافيين ، ونجح أحدهم ، الأمير منصور وضبط المناطق الموكلة اليه ، بمساعدة (!!) آل حبيش (ما أغرب هذا القول ، كأنهم لم يكونوا منذ ١٣٠٦ في المناطق ذاتها) وامتد حكمه مع الزمن، حتى صار يشمل جميع بلاد طرابلس عدا المدينة ، كما شمل مدينة بيروت ، وكان الموارنة في جميع هذه الانحاء ، يرون في الأمير العسافي صديقاً وحامياً (؟!) لهم وصارت لآل حبيش زعامة ، يعترف بها جميع أبناء الطائفة » ا هـ .

قلت : وهل كان آل حبيش يشكلون فرقة عسكرية تؤجّر نفسها لأولئك العسافيين ، ليستخدموها في القضاء على خصومهم من .... ومن .... ؟! ، ألم يقل هو نفسه الآن : إن الموارنة كانوا يرون في الأمير العسافي حامياً لهم ؟! إذن فما هذا التناقض من المؤرخ الحديث ؟؟!

وبعد هذا يقارن مؤرخنا بين زعامتي آل حبيش والمقدمين من قبلهم فيقول :

٦ — « وكانت زعامة آل حبيش من نوع جديد (!) لم يألفه الموارنة من قبل ، إذ لم تكن دينية كهنوتية ، كزعامة البطاركة ، كما أنها لم تكن محلية (؟!) ضيّقة كزعامة المقدمين، ولم يكن هناك أيّ تنافس بين البطاركة وآل حبيش كما كان

بين البطاركة والمقدمين ، بل على العكس ، إذ كان آل حبيش شديدي الغيرة (!!) على مصلحة الكنيسة المارونية ، ويحمونها من جور حكام طرابلس ، ويدعمون بطاركتها ضـــد مقدمي بشري ، الذين استمروا يناوئونهم من وقت لآخر » اهـ .

قلت : وهكذا يتناسى صاحبنا أن هؤلاء كأولئك موارنة ، أما آل حبيش من بينهم ، فهم ، على زعمه ، طيبون لانهم يوالون الاكليروس ، بينما كان المقدمـــون يرفضون أن يخضعوا لهم فيتدخلوا فيما لا يعنيهم ، وفي الذي كان خارجاً عن اختصاصهم ، وكان الأحرى بهم أن يدعوه للدولة وممثليها ... وكذلك كان أولئك المقدمون ، في رأيه الفج ، أشبه برؤساء العصابات ، يفرضون هيبتهم على الشعب بالقوة ويكرّسون معظم جهودهم ، للمحافظة على مصالحهم الخاصة ، ولاسترضاء ممثـــلي الدولة في طرابلس حتى ولو كان ذلك على حساب كنيستهم وطائفتهم .

هذا ما يزعمه الدكتور الصليبي فيصف به المقدمين وصفـاً ظالماً ؛ فلنقرأ ما يقوله البطريرك الدويهي لنتبين الفرق الكبير بين ضمير كل من مؤرخ عام ١٩٧٠ ومؤرخ عام ١٦٠٠ في حقهم ، إذ يقول الدويهي « في سنة ١٤٤٤ كانت وفاة يعقوب مقدم بشري ، وتخلّفوا بعده (أي حكموا بعـــده) أولاده ... فحكموا أحكاماً عادلة واستراح البلاد بدولتهم ، كما كان على

زمان والدم ؛ وكانت مدة ولاية المقدم يعقوب نحواثنتينوستين (٦٢) سنة »[٣٠] .

قلت : غير أن هؤلاء الأحفاد من مقدمي بشري ما لبثوا أن تغيروا باحتكاكهم بأولاد حبيش ، إذ يحدثنا الدويهي أيضاً عنهم بقوله « ... فأرسل له (أي لمحمد آغا ابن شُعيب حاكم طرابلس ، الذي كان قد ضيّق علىالأمير منصور عساف و ...) عبدُ المنعم (مقدم بشري) اولاد حبيش ... ونحو خمس ماية قواس ، تَكنمن عند حارة الحصارنة ، وعندما دخلوا للمحاسبة في جامع طيلان قدام القاضي ، وثب عبد المنعم ورفاقه (من أولادحبيش طبعاً) على محمد آغا ، قتلوا له ولابنه؛ وأصلحوا أمورهم مع القاضي حتى أعطاهم فتوى أنهم كانوا أبرياء من قتله »[٣١] اهـ .

قلتُ : إذن لا نستطيع أن نتهم المقدمين ، وهم موارنة ، بكونهم « رؤساء عصابات » ، ونبريء ساحة « أولاد حبيش » من نفس التهمة . أليس كذلك يا كمال ؟

ولنعد الآن إلى ما كنا فيه من قراءة الاستاذ الصليبي إذ يمضي في القول : « ... أما آل حبيش فارتكزت مكانتهم بين الموارنة على قربهم من آل العساف ، وقدرتهم على خدمة الكنيسة والطائفة عن طريق الأمراء ... وتمكن آل حبيش من

الاطلاع على شؤون البلاد الداخلية والخارجيـــة ... ووضعوا خبرتهم وامكاناتهم في خدمة كنيستهم ، وأبناء طائفتهم دون حساب ، إذ كانوا بسبب قربهـــم من الأمراء في غنى عن ذلك » اهـ .

قلت : وهكذا يرضى المؤرخ الداعية Le Propagandiste عن آل حبيش « لقدرتهم على خدمة مصالح الكنيسة والطائفة ، عن طريق الأمراء ، دون حساب » للدولـــة ، والحكومة ، والشعب . أو َهذا ما يريده من المواطنين ، من الموارنة خاصة ، والآخرين عامة ، أن يفعلوه في دولة القرن العشرين أيضـــاً فيخدم كل فريق أبناء دينه ، أو مذهبه ، ولو كان ذلك على حساب الدولة ، والحكم ، والشعب ؟! ألا ساء ما تحكمون !

وإن من يقوم بمثل هذه الدعاية الباطـــلة ، لا يتورع عن اتهامه « حكماً إسلامياً ، قائماً على الشرع » بما هو براء منـه ؛ فلنقرأ له في ذلك ما يلي :

٧ - « وعطف الأمراء العسافيون على الموارنة واعتنوا بهم ، كما لم يفعل حاكم من قبل (حتى ولا الصليبيون) ولم يكن حكم آل عساف من النوع ذاته الذي عهده الموارنة عند حكام طرابلس . ذلك أن نواب طرابلس المماليك ومن بعدهـــم الولاة ، والملتزمون للمناطق في العهد العثماني ، كانوا يمثلون

حكما اسلاميا (كذا) قائمـــا على الشرع (كذا) أيضاً ، يضع مصلحة الاسلام والمسلمين ، مبدئيـــا ، فوق كل مصلحة » ا هـ .

قلت : والنتيجة من هذا القول تكون : لذلك كان ذلك الحكم القائم على الشرع (القرآني) جائراً ولم يرع للنصارى ، وغيرهم من أهل الكتاب ، لا إلاّ ولا ذمة ... أليس كذلك يا كمال ؟!

ألا لقد طاش سهمك وبرهنت عن جهل ، لا يليق بعالِم ، منحته الجامعات المختلفة شهادات علمية رفيعة ، كان من حقها عليه أن يتسم بالموضوعية ، والأمانة ، والتـــأسي بعمر بن الخطاب القائل : « ليت لي عنقاً كمنق البعير ، حق أقلّب الكلام فيه قبل أن أطلقه ..... »

نعم بهذا الكلام الصريح ، يتهم صاحبنا « الحكم الاسلامي القائم على الشرع » ، ويتناسى كل ما قيل ويقال بحق هــــذا الشرع السمح المترفع عن كل ما قد يُشتمُّ منه من ظلم أو جور أو تجاف للحق .

ودونك أيها المؤرخ مصداق ذلك : « ... وعندما قـــدِم السلطان سليمان إلى مدينة حلب حضر عليه (الراهبِ انطون

الحصروني) مع جملة المشتكية الطرابلسية ، فأنعم عليهم (السلطان) بخمس مراسيم سلطانية ، تسجلت في طرابلس في زمان حسين بك ، ومن جملتها ، أن غلال الزيتون ينقسم تحت أمه ، فالنصف لصاحبه وربع حق (عمله) وربع ظلم . وان لا احد يعارض النصارى في دينهم ولا بزواجهم وان تترمرم الكنائس؛ وبأمرهما ليون (أي همايوني سلطاني) لقاضي طرابلس، أن لا احد يعارض بطرك طائفة الموارنة بدير قنوبين في امور البطريركية،بل انه يمنع وينتقم من المتمردين وعاملي العناد... واما البطرك موسى فكافاه لتعبه ومكارمه حمّله بدرجة رئاسة الكهنوت على قرية اهدن ... وهو بسبب ان مطران الملكية أخذه الطمع على رعية الموارنة في بلاد عرقا وعكار واكلها سبع سنين ، قدم به السعاية في المحكمة وأمر القاضي أنه يأكل رعية الملكية في تلك الناحية سبع سنين ليستوفي ما راح عليه » (٣٢) اهـ .

ما رأي القاريء بهذه الشهادة من البطريرك الدويهي « بحكم إسلامي قائم على الشرع » أيام العثمانيين بل والمماليك أيضاً ومن سبقهم حتى أيام الرسول الكريم ؟

فنحن لا نريد بهذه تبرئة بعض المسلمين ممن يسيئون التطبيق أحياناً ؛ إلا أن الملامة تقع عليهم ، لا على « الحكم الاسلامي القائم على الشرع » .

ولك الآن ، يا كمال نبذة صغيرة عن « الشرع الآلهي تشرحه كما جاء في القرآن المجيد لفقيه معاصر :

١ – « تدل الآيات دلالة واضحة قوية على أن الاسلام ،أول مهمته ، وجوب العدالة بين الناس جميعا ، وانه لا يحابي فيها مسلما لاسلامه ، ولا شريفا لشرفه ؛ فالشريف والوضيع ، والغني والفقير ، والمسلم وغير المسلم ، كل هؤلاء في نظر الاسلام (حكماً وشرعاً) سواء امام الحكم والقضاء » .

٢ – لقد « حث الله (وهو صاحب الشرع الاسلامي) على العدل مع اشد الناس عداوة للمسلمين ، وفي أشـــد أوقات الخصومة والحرب » [٣٣] .

ودونك بعض الآيات في ذلك الموضوع :

١ – « ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدُّوكم عن المسجد الحرام ، ان تعتدوا [٣٤] ومعنى « ولا يجرمنكم ولا يحملنكم ، « شنآن قوم » كراهية قوم « ان صدوكم عن المسجد الحرام » لانهم منعوكم من الدخول إلى المسجد الحرام في مكة ، وهم المشركون، أن تعتدوا « ليس هذا فقط بل إنه سبحانه » حذر من المحاباة كيفما كانت ولمن تكون :

٢ – « ان الله يأمركم إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا

بالعدل » (النساء : ٥٨)

٣ – « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله، ولو على أنفسكم ، او الوالدين والأقربين ؛إن يكن غنيـــاً أو فقيراً ، فـالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى ، أن تعدلوا ؛ وإن تلـوُوا أو تُعرضوا ، فان الله كانَ بما تعملون خبـيرا » (٣٥) « وان تلووا » تميلوا (عن) ...

وأخيراً دونك الآية التالية يخاطب بها الله المسلمين :

٤ – « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يُخرجوكم من دياركم ، ان تبرُّوهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين » (٣٦) .

أرأيت يا كمال شرعاً أكثر تسامحاً وعدلاً من هذا الشرع ؟

ثم ألم يأتك خبر تلك الصرخة المدوية ، والتي ما زالت أودية المنيطرة في جبل لبنان ، تردد صداها منذ أن أطلقها الامام الاوزاعي في وجه ذلك الحاكم العسكري العباسي يوم توهم ان في استطاعته أن يحكم على هواه ، فيقتص من الكثرة البريئة بذنب القلة المجرمة ، فذكـّره بأن « .... لا تزر وازرة وزر أخرى » فكف عن ظلمه ، امتثالاً للشرع الاسلامي ؟

لا بد أن تكون علمت بها ولكن ...

فهلا استغفرت لذنبك ، يا كمال ، بالتجني على « الحكم الاسلامي القائم على الشرع » ؟!

قد لا ينكر أحد عليك أن تجهل أحكام الشرع القرآني ، ولكن لا بد من أن ينكر عليك الجميع عدم تقيدك بروح العلم ، والموضوعية ، وتكليف نفسك الرجوع إلى « أهـــل الذكر » فتسألهم ليعلموك ، أو أن ترجع أنت بنفسك إلى مصادر هـــذا الشرع ، قبل أن تعمد إلى الاساءة لمواطنيك المسلمين وللاسلام وشرع الله فيه ...

التعريف بالشرع والفقه والفرق بينهما

« الشرع أو « الشريعة » لغة نهج الطريق الواضح . امـــا في الاصطلاح، فمعناه الطريقة الإلهية ؛ وقد دل على ذلك قول الله في القرآن لنبيه :

«ثم جعلناك على شريعةٍ من الأمر ؛ فاتّبعها» (الجاثية:١٧)

هذا هو « الشرع الاسلامي » الذي اتهـــم الدكتور كمال « الحكم القائم عليه » بأنه « يضع مصلحة الاسلام والمسلمين ، مبدئياً ، فوق كل مصلحة » .

أما الفقه فغير الشرع ؛ ودونك التعريف به :

« الفقه ، لغة ، الفهم ؛ أما في الاصطلاح فهو علـــم فروع الشريعة أو علم القانون الاسلامي ، وهو ما يعرف بالفرنسية ب « Jurisprudence .

فمن هذا وذاك ، يتضح أن الاستاذ المؤرخ الدكتور كمال الصليبي ، قد وجه التهمة للشرع وليس للفقه . (*) كما أراد بعضهم أن يغالطني لدى مراجعتي له بهذا الانحراف من لدن الدكتور الصليبي .

ويا ليت مؤرخنا المتجني علينا في محاولته ايقاظ الفتنة من نومها ، قد وقف عند هذا الحد ، بل لقد مضى في غيه وتعصبه إلى أن يقول : « أما آل عساف فكانوا مسلمين سنيين من ناحية الدين (؟؟) أما حكمهم فكان قائمـــاً على عُرف اقطاعي ، **وتقاليد محلية بعيدة كل البعد عن الشرع** (مفهوم ؟!) ، وكانت مصالحهم كأمراء ، مصالح إقليمية ، **لا تمت الى العصبيـــة الدينية بصلة !** » ا هـ .

---

* الراغب الاصفهاني في : «المفردات في غريب القرآن» طبعة مصر ١٦١ ص : (٢٥٨) . وصبحي محمصاني في : « المباديء الشرعية والقانونيـــة » طبعة دار العلم للملايين بيروت : ١٩٦٤ ص : (٩) .

قلت : إذا كان ذلك ، من العسافيين ، يروق له ، فلماذا يقوم هو ، في هذا « الملف » بالدعوة إلى العصبية ، لا الدينية بل إلى عصبية أشنع منها وأضيق ، لانها عصبية طائفية ؟!!

والغريب أن الدكتور الصليبي يستشهد على « صحة » تضليلاته بهذه الرواية : « وفرحت بموته « أي موت الأمير محمد بن سيفا عام ١٢٩١ / ٩٩٩ هـ ، أهـل طرابلس ... وأراح المسلمين منه » [٣٧] ا هـ .

قلت : وهنا يلاحظ القارىء التخبط الذي يقع فيه صاحبنا، خاصة حين يرجع إلى ص (٢٥) من الملف ويقابل بينه وبين هذا الاستشهاد إذ يتبين ان صاحب الرواية قد خلـط بين الأمير محمد آل عساف والأمير محمد آل سيفا فجاراه الصليبي في ذلك ووقع في التخبط !!

فلنترك هذا الأمر ولنتابـع المؤرخ الممتاز في سرده حيث يقول :

٨ ـ « وتخوف العثمانيون من تعاظم شأن آل عساف وجدّوا في البحث عن منافسين لهم ، في بلاد طرابلس للحد من سطوتهم ، فوقع اختيارهم على يوسف سيفا التركماني (بل الكردي) ، كبير زعماء عكار ، فأخذوا يقوّونه ويرفعون من شأنه ، ومـا

حتى عام ١٥٧٩ حتى أعيد تنظيم بلاد طرابلس كولاية (بل إيالة) منفصلة عن دمشق ، فاطلـــق على يوسف سيفا لقب الباشوية وعُين بكليربكيا أي واليا (بل ملتزماً) عليها . وانكسرت ، على الأثر ، شوكة آل عساف في المناطق الشمالية من جبل لبنان ، إلا أنهم بقوا أسياد الموقف في كسروان حيث خلف الأمير محمد والده منصور عام ١٥٨٠ » .

ويستمر قائلاً « .... وفي ربيـع ١٥٩١ خرج الأمير محمد (بن عساف) من غزير لمحاربة يوسف سيفا في طرابلس ، فقُتل في الطريق قرب البترون ، وانقرضت به سلالة آل عساف ، إذ لم يكن له ولد يخلفه .... » اهـ .

قلتُ : راجـــع رواية « الانصاري في الحاشية (٣٠) من ملف النهار للدكتور الصليبي لترى التخبط .

وينهي مؤرخنا الحديث ، سرده بالقول التالي :

« .... وبعد مقتله (الأمير محمد بن عساف) بمامين ، تزوج يوسف سيفا امرأته ودخل على جميع أملاكه وأمواله ، ثم قبض على ثلاثة من آل حبيش وقتلهم ، وفر الباقون إلى المناطق الدرزية » اهـ .

قلت : وهكذا انتقم يوسف باشا سيفا للدولة التي كان بعض آل حبيش يفضلون البطريركية ومصالحها الخاصة على الدولة نفسها ومصالحها ، أيام المقدمين ممثلين السلطة الشرعية .



الفصل التاسع

الموارنة ،لشعورهم بكونهم طارئين على الجبل، ولاجئين اليه ، يطلبون العطف والعناية .

« الموارنة في دولة فخر الدين »

وهنا يبدأ المؤرخ الصليبي بما يفضح تزييفاته للحقائق اللبنانية اذ نقرأ له في :

١ — « وساء حال الموارنة بزوال الامـارة العسافية ، اذ أبغضهم يوسف سيفا ، على ما يبدو (!) وأخذ يسلط (كذا) عليهم الشيعة .... ونفر الموارنـــة من حكم ابن سيفا وآل حمادة ، فحولوا أنظارهم جنوباً الى بلاد الشوف ، مؤملين ان يجدوا العطف والعناية عند أمرائها المعنيين » .

قلت : إذن لم يكن الموارنة يشعرون بأنهم أكثر من مهاجرين غرباء ، يحتاجون أبداً الى من يكون وصياً عليهم وحامياً لهم ،

فيقرون له بالتبعية ، ليلقوا عنده « العطف والعناية » ، فأين اذن ما يدعيه المضللون من مكانة الموارنة في جبـل لبنان « الوطن الأساسي لهم » ؟!

هذا من جهة ومن جهة ثانية ، فان نزوحهم إلى الجنوب كان لسبب آخر كما سوف نرى ..

ويمضي كمال الصليبي قائلاً :

٢ – « وحذا الأمير فخر الدين الثـاني (ابن قرقماز) في سياسته ، حذو الأمراء العسافيين، وأحاط نفسه (!!) بمستشارين ومدبرين من الموارنة (!!) وعلى رأسهم آل الخازن من أعيان كسروان » اهـ .

قلت : إن هذا الكلام من المؤلف يجافي الحقيقة التاريخية ، إذ أنه يوهم قارئه أن الأمير المعني لم يجد بين رجاله غير اولئك الموارنة . وهذا غير صحيح ؛ اذ نقرأ للمؤرخ اللبنـــاني عادل اسماعيل قوله :

« اختار الأمير فخر الدين مستشاريه ومعاونيه من بـــين الرجال ، أصحاب الاختصاص ، **من جميع الفئات اللبنانية** ؛ فكان في تصرفه هذا ، الدلالة على انـه رجل دولة مستنير ؛ فكان بينهم : الحاج كيوان ، ومصطفى شلبي المسلمان ، وأبو

ظاهر حبيش وأبو نادر ، وأبو صافي وابراهيم الخازن الموارنة »[٣٨] .

قلت : ولا عجب فان الامير المعني كان يجدُّ في سبيل اقامة دولة حديثة تترفع عن الأخذ بالطائفية والتعصب لها ، الأمر الذي لم يدر في خلد الأمراء الغرباء من أمثال آل عساف التركمانيين وغيرهم .

وهنا نرى أنه لا مناصة لنا من أن نذكر ما جاء به الدكتور كمال في « الحاشية » من قول ، هو : « يبدو (كذا) أن قصة لجوء (كذا) فخر الدين إلى كسروان واقامته في بلونة ، في حمى آل الخازن بين ١٥٨٤ أو ١٥٩١ أسطورة متأخرة وضعت لتفسير (!!) عطف الأمير على هذه الأسرة المارونية » .

قلت : بل كان من حق العلم ، والاعتراف لصاحب الفضل بفضله ، أن لا يكون كمال الصليبي قد روج هذه الأسطورة في كتابه : « تاريخ لبنان الحديث » في نسختيه الانكليزية والعربية؛ إذ من غير المعقول أن يفوته اختلاق تلك القصة ، وهو من عكف على دراسة تاريخ « لبنان » لبنان الطائفي ، وتعمق في الاطلاع على دقائقه وخاصة في كتاب « تاريخ الأزمنة » للدويهي .

ومع ذلك فهو يصر هنا على القول : « يبدو أن قصة لجوء

ما جاء للدويهي بهذا الصدد [٣٩] على لسان السلطان سليمان في مرسوم الى ملتزمي طرابلس : «.... وأن لا أحـــد يعارض النصارى في دينهم ولا زواجهم، وان ترمرم كنائسهم» وكذلك جاء أمر همايوني (سلطاني) لقاضي طرابلس : « ان لا أحـد يعارض بطرك طائفة الموارنة بدير قنوبين في أمور البطريركية، بل أنه يمنع وينتقم من المتمردين وعامـــلي العناد . » ويمضي الدويهي قائلاً : « وأما البطرك موسى، فكافأه لتعبه ومكارمه؛ وجمله (السلطان) بدرجة رئاسة الكهنوت على قرية اهدن» اه .

ولا يسع المرء وهو يقرأ ما جاء به المؤرخ الصليبي إلا أن يتساءل : عجبـــاً ألم يطلع المؤرخ الحديث على مثل هـذه الحقائق، التي تمثل عدل الحكم الاسلامي حين تسير عليـــه الحكومات الرشيدة كحكومة السلطان سليمان وأمثاله ؟! بلى، لقد اطلع عليها وتغافل عنها ...

وليس هذا فقط، بل لنقرأ له قوله عن الأمير فخر الدين المعني الثاني : « للامير الدرزي » مع أن الحقيقة أنه **كان اسلامي العقيدة وسني المذهب**، مع كونه أميراً للدروز، المسلمين ديناً والموحدين مذهباً . وهذا واضح في تسمية المؤرخين المعاصرين، المعنيين « أمراء الدروز وليس الأمراء الدروز » .

وهاك بعض ما حدث مع الأمير وهو في توسكانيـــا بايطاليا « ... وفي ذلك الوقت جـــاء أحد الأمراء من

(التوسكانيين) الى الشيخ ناصر الدين ، الذي كان عند الأمير ، وقال له : لقد أخبروا الدوكا انكم عاملون مكاناً للصلاة مثل الجامع ! فقال ليس لذلك صحة ، ثم جاء للأمير أناس وقالوا : لقد سمعنا : انكم تصلون جملة (جماعة) وعملتم مكاناً خصوصياً وله مأذنة ، فقال الأمير : صحيح اننا نصلي ولكن ليس في محل خصوصي » [٤٠] .

ومن الأدلة الأخرى الصارخة على سُنّية الأمير :

١ - أخذه بتعدد الزوجات«.... ووضع حريمه في القلعتين، ولم يأخذ معه إلا واحدة » [٤١] .

٢ - « ... ألا وهي الدولة المعنية،التي هي بامتثال الشرع معنية » [٤٢] .

٣ - « وفي ذلك الأوان جاء من اسلام بول (*) ناس من جماعة مصطفى كتخذا وأخبروه (الامير) ان نصوح باشا الوزير ... وعد (الامير) بسنجقية نابلوس وأمرية (امارة) الحج الشريف » [٤٣] .

٤ - « وبعد العصر صلى الأمير علي (ابن فخر الدين) على ينبوع عنجر » [٤٤] .

---

* هذه الكلمة « اسلام بول » تطورت إلى استانبول فالى الاستانة وأخيراً الى اسطنبول .

أفبعد كل هذا يريدنا كمال الصليبي أن نأخذ بقوله هو ، فنعتقد معه ان المعنيين كانوا مسلمين على مذهب الموحدين ؟؟!

نعم كانوا مسلمين ، ولكن على مذاهب أهل السنة ، وهذا بحد ذاته ، لا يزيدهم شرفاً على اسلامهم ، ولا ينقص المذهب غيرهم فخراً على فخر ، بانتسابهم إلى الاسلام ، فالاسلام التزام بالعقيدة والمذهب انتماء الى الاجتهاد ...

والآن فهل من عجب أن يأمن الموارنة ، كنيسة وشعباً للامير المسلم السني كما أمِنوا للسلطان سليمان المسلم السني أيضاً والمثل في أحكامه لأوامر « الشرع » الحنيف ؟ ألم يكن المسافيون من هؤلاء المسلمين المتبعين في حكمهم وادارتهم الشرع الاسلامي السمح ؟

ومن أغرب ما نقرأ له قوله :

٣ – « وكان الأمير فخر الدين بحاجة إلى الدعامة (؟!) القوية التي أمنها له الموارنة . ذلك ان الدروز لم يقفوا صفاً واحداً إلى جانبه » اهـ .

قلت : وليدعم كمال الصليبي دعواه هذه ، يطلب الينا أن نرجع الى « الخالدي ص : (٢١ و ٣٦) ؛ فماذا نرى فيها .

هاك ما جاء للخالدي بالحرف الواحد : « فلما وصلت

المكاتيب (من الأمير فخر الدين إلى الأمراء وأعيان البلاد) عاد ابن عيسون وابن الكاور بالجوابات ، وتوجه معهما الشيخ يزبك ابن عبد العفيف من اعيان الشوف ، لانه كان له (للامير) عليه ، إحسان ... وانصفه من خصمه الشيخ جنبلاط ووضعه في قلعة الشقيف محبوساً ، ص : (٢١) .

فهل يدل هذا على أكثر من انصاف الامير لأحد رعاياه، من رجل آخر والاحسان اليه ؟!

أما في ص: (٣٦) فدونك ما فيها : فلما تحقق حافظ أحمد باشا جلوس الامير يونس بن معن في الباروك برجاله ، استمر في قب الياس برجاله ، وصار يكاتب لأهل الشوف ، الذين هم من هوا (محاسيب) الشيخ جنبلاط ، الذي كان محبوساً في القلعة (قلعة الشقيف) فراح اليه بعضهم وقابله ، وخلع عليهم حافظ أحمد باشا خلعاً **وعادوا الى قراياهم بلا مقاتلة »** اه .

والآن ، أرأيت كيف أن من توهمهم مؤرخنا الممتاز ، خصوماً للامير فخر الدين ، لم يكونوا ، في الحقيقة أقل وطنية من الامراء أنفسهم ، حتى ان بعضاً منهم قد خدعوا الدخيل، حافظ أحمد باشا ، وتقبلوا الخلع منه وعادوا الى قراهم بلا مقاتلة » ؟

لكن المؤرخ المستجد فهم من العبارة ما كان يصوره له

الوم فكتب ما كتب ...

ويمضي الدكتور في سرده قائلاً : « ففي الشوف قاعدة آل معن ، كان الدروز (كـذا) منقسمين فريقين .. أما في الغرب والجرد والمتن ، فكان الدروز القيسيون ، وعلى رأسهم آل بحتر التنخيون ، أنصاراً للامير بينما كان الدروز اليمنيون ، وعلى رأسهم امراء الشويفات ، أخصامه » اهـ .

قلت : أما قضية قيس ويمن فكانت تشمل اللبنانيين جميعهم في عهد التنوخيين ؛ ولما انتقلت الزعامة من هؤلاء التنوخيين ، إلى أصهارهم وانسبائهم المعنيين ، استمرت تلك الحزبية قائمة بين الفريقين من اللبنانيين ، لا من الدروز وحدهم كما يريد أن يوهمنا كمال الصليبي ، بل كانت بين جميع اللبنانيين مسلمين ، على اختلاف مذاهبهم الفقهية ، ومسيحيين على تنوع طوائفهم الطقسية ؛ والنزاع كان على أي من الامراء أن يحكم : ألتنوخي ، ام الأرسلاني ام المعني ، منضافاً اليهم العسافيين التركمان ، وآل سيفا الأكراد ، فالشهابيين السنيين أنسباء المعنيين وأصهارهم .

والتناقض الذي يتميز به الاستاذ كمال بشأن قيس ويمن وادعائه أن الموارنة يتخذون فيه موقف التوازن بـين هؤلاء وأولئك ، يتضح مما أورده هو نفسه في الحاشية (٢٤) دعمـاً لادعائه ؛ وهو ما يلي :

« يتضح من تاريخ ابن سباط (لا يزال مخطوطاً) وتاريخ ابن طولون الصالحي الدمشقي (مفاكهة الخلان في حوادث الزمان القاهرة ١٩٦٢ - ١٩٦٤) ، أن **الحروب قامت في الغرب والجرد والمتن بين القيسية واليمنية على أثر محاولة العثمانيين** إحلال أمراء الشويفات اليمنيين مكان آل بحتر في زعامة هذه المناطق بعد عام ١٥١٧ ، ويبدو (كذا) ان العثمانيين قبلوا أخيراً بتلزيم هذه المناطق الثلاث إلى فخر الدين ، أمير الشوف ، بعدما اتضح فشل امراء الشويفات في حكمها بسبب مناوأة البحتريين لهم » .

قلت : من المآخذ على مؤرخنا في ايراده هذا الكلام ما يلي :

١ - ان ابن سباط، صاحب التاريخ (الذي لا يزال مخطوطاً) قد توفاه الله قبل معركة مرج دابق ، التي انتصر فيها السلطان العثماني ، سليم الأول على آخر سلاطين المماليك على الشام ، قانصوه الغوري، سنة ١٥١٦ . ومن هذا يتضح ان الصليبي قد استشهد بما ليس موجوداً .

٢ - ليس في كتاب « مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (لابن طولون الصالحي الدمشقي) بجزئيه القاهرة ١٩٦٢ و ١٩٦٤ ، شيء عن « لبنان » أو « جبل لبنان » فضلاً عن أنه لم يذكر « قيس ويمن » سوى مرة واحدة حيث قال :

« وفي يوم الاثنين تاسع عشرة كانت زفّة خِتان الولد ؛ وكانت هائلة ؛ عزم والدهُ الشباب من حارات دمشق وضواحيها .... ونزلوا من الصالحية .... وداروا دورة دمشق على باب الجابية فوقع بينهم (الشباب) وبين أهلها (عراك) بسبب أن من في الزفة قيسية ، وأهل هذه الحارة يمنية، وبينهما من العداوة ما لا يخفى ... » [٤٥] اهـ .

وتاريخ الحادثة : يوم الاثنين ١٩ جمادى الأولى سنة ٨٢٦ هـ يوم الاثنين ك ٢ سنة ١٥١٩ .

٣ ـ كِلا المؤرخين قد تُوفي قبل ولادة الأمير فخر الدين الثاني بما يقرب من ستين سنة .

فعلى أي هؤلاء المؤرخين الثلاثة نعتمد أعلى العالَيْنِهي (ابن سباط) ام على الدمشقي (شمس الدين محمد بن طولون) ام على البيروتي الجامعي (الدكتور كمال الصليبي) ؟!

ثم تُرى ماذا أراد بذكره ما جاء للعاليهي والدمشقي مما لا يَمُتُّ بصلة لموضوع النبذة : « الموارنة في دولة فخر الدين » ؟!

وهو لا يكتفي بهذا القدر من الايهام بل يأبى إلا الاغراق فيه فيقول :

٤ ـ « ويبدو (كذا) ان فخر الدين قد جدّ ، منذ وقت

مبكر في تقوية مركزه في المناطق الدرزية (كـــذا) (أي الجنوبية) فأخذ يشجع انصاره (؟!) الموارنة على النزوح إلى هذه المناطق » .

قلت : أما قوله « فأخذ يشجع أنصاره الموارنة على النزوح » ففيه إيهام آخر ، وكان الأحرى به أن يذكر الحقيقة عـــارية بدون تغطية ولا تمويه ، وهي أنه : « أخذ يشجع رعايـــاهُ الموارنة على النزوح جنوبـــاً لِيَعملوا في الفلاحـــة والزراعة [٤٦] .

ودونك ما يقوله الرحالة الفرنسي Volney بهذا الصدد :

« كان الموارنة زراعاً ، يعيشون بالتقتير ... ويلاحظ ان الكثيرين فيهم كانوا أقلّ كرمـاً من غيرهم حتى ليصل تقتيرهم في العيش إلى حد البخل » .

و كذلك دونك ما يقوله فيهم عادل اسماعيل المؤرخ اللبناني:

« انهم كانوا يعملون في الزراعة ..... وهذا مـــا جعلهم ينزحون بتشجيع من الامير فخر الدين الى الجنوب ليعملوا في فلاحة الارض وزراعتها ... هذا ، بينما كان لبنان الجنوبي ، الممتد من المتن إلى صيدا ومنها إلى وادي التيم ، كان سكانـه الدروز أعجز من أن يؤمنوا فلاحة أراضيهم المتسعة وزراعتها لانشغالهم بشؤون الامارة (وخاصة القتال)، الأمر الذي جعلهم

يقبلون منهم النازحين من الشمال؛ حتى ان امراءهم رضوا ايضا باستخدام اولئك النصارى النازحين من الشمال، بحكم تضلّعهم من الكتابة ، في مراكز حكومية ، وأمانة السر ، والقِوامة على الأملاك ... وليس هذا فقط ، بل ما لبث الأمير أن اتخذ مستشاريه ومعاونيه من بين اكثر رجال الفئات اللبنانية ، كفاءة ، سائراً في ذلك ، كأحسن ما يقوم به رجل دولة ، عبقري مستنير ، فكان له من بينهم ، على سبيل المثال لا الحصر الحاج كيوان ومصطفى شلبي ، المسلمان ، وأبو ظاهر يونس حبيش ، وأبو نادر ، وأبو صافي ، وابراهيم الخازن الموارنة »[٤٧].

قلتُ : إذن ، كانت سياسة الأمير وطنية ، وحدوية تترفع عن الطائفية وضيقها ، إذ كانت تُعنى بالصالح العام دون ما نظر إلى هذه الطائفة أو تلك ، ولا عجب فقد كانت خطته خلق دولة ، يكون فيها جميع اللبنانيين على مستوى واحد من العدالة .

قلتُ : فلتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ...

ثم نقرأ لمؤرخنا قوله :

« ... ووجد الامير في الموارنة من الوفاء ما جعله يخصّهم بعناية مفضلة ... » وصفها الدويهي بقوله : « في دولة فخر الدين ارتفع رأس النصارى ... وقدِموا المرسلين (كذا)

من بلاد الفرنج ، وأخذوا السكنة (كذا) في جبل لبنان ، لكن غالب عساكره كانوا نصارى ، وكواخيه وخدامه موارنة »[٤٨] اهـ .

قلت : وهكذا نرى الأمير العظيم يعمل على نشر ما يُنتظر من كل حاكم ، يسير على الشرع الاسلامي ، من آيات العدل والمساواة بين رعاياه ، دون تمييز ولا تفريق ، فيتخذ غالبية عسكره من النصارى (اللبنانيين) وغيرهم من المرتزقة الاجانب ، كما يحدثنا عادل اسماعيل .

وقلت : وفي هذا ، الفخر كل الفخر للامير ودولته ، لانه بذلك سار على مقتضى الشرع الاسلامي ، الذي يطالب الحكام المسلمين بنشر العدل بين الناس ، وبحسن المعاملة « للذميين » ؛ وبينهم النصارى حيثما كانوا ، وبدون تمييز بين الطوائف ،ولكن يأبى الاستاذ كمال إلا أن يشعر القاريء بأن ذلك التسامح الطبيعي ، التلقائي مع النصارى ، جميع النصارى ، إنما كان مقصوراً على الموارنة ، وهذا غير صحيح ؛ بدليل ما يقوله الدويهي بعد الكلام الذي أوردناه له ، وهو : (وقدموا (المرسلون) من بلاد الافرنج ، وأخذوا السكنة في جبل لبنان ، لكون غالب عساكره (الأمير) كانوا نصارى ، وكواخيه وخدامه كانوا موارنة [٤٨] .

إذن كانت سياسة الأمير فخر الدين السمحة تشمل جميع

النصارى ، ولا تقتصر على الموارنة دون غيرهم .

ويقول مؤرخنا الحديث الدكتور الصليبي : « وكان اهتمام رومية بالموارنة ، في هذه الاثناء قد ازداد ... فقوي نشاط المرسلين من الفرنسيسكان واليسوعيين وغيرهم في بلاد الشرق » .

قلت : وفي هذا القول برهان آخر على ان تلك السياسة السمحة مع النصارى لم تكن لتشمل فقط المواطنين ، بدليل « ان نشاط المرسلين قد قوي في الشرق » فلا عجب ، اذن ، أن يكون الأمير قد اقتدى بالسلطان ، فدلل الاثنان ، وهما القويان حقاً وفعلاً ، على تمسكهما بالشرع الاسلامي العادل في نظرته إلى جميع الناس ومنهم النصارى ، أشرقيين كانوا أو غربيين ، وطنيين أو أجانب ، موارنة أو غير موارنة لا تفريق ولا تمييز .

ولا يقف مؤرخنا عند هذا الحد من التمويه بل يوغل فيه حتى لنقرأ له قوله :

٦ – « وارتاح أحبارُ رومية لسياسة الأمير فخر الدين ... وزاد في ثقة الفاتيكان بالأمير ذلك التحالف الذي تم عام ١٦٠٨ بينه وبين آل مدتشي ، أمراء توسكانيه » اهـ .

قلت : لا غرابة البتة في أن يرتاح أحبار رومية لسياسة

الامير ، مع النصارى في لبنان ، ومع آل مدتشي منهم ، في توسكانية . وهم الذين عقدوا معه مجرد اتفاق ، لا يبتغون منه أكثر من جني أرباح تجارية في المشرق ، كانت تستأثر بها جمهورية البندقية . إذن لم يكن في المسألة « تحالف » وانما كان عقد سري وذلك احتراساً منهما ان تتدخل في الأمر فتفسده عليهما، الدول الاوروبية الكبرى ذات المصالح مع السلطان ، صاحب الحول والطول إذ ذاك . وهاك ما يكشف صحة ذلك مما جاء بشأنها لعادل اسماعيل :

« شاء آل مدتشي، حكام توسكانية بايطاليا ، ان ينافسوا تجار جمهورية البندقية ، فينتزعوا منهم جزءاً من الأرباح ، التي كانوا يجنونها من تجارتهم في المشرق ، غير انهم فشلوا أولاً وثانياً مع الباشا جان بولاد في حلب وقبرص [٤٩] .

«فما كان من فردينانذ الاول إلا أن عاد في عام ١٦٠٨ فأرسل موفداً إلى الامير فخر الدين ، وعقد معه اتفاقا ، تعهد فيه الامير بالسماح لاسطول توسكانية التجاري بالتمون في مرافيء لبنان ، كما تعهد ممثل فرديناند ، بأن تمد حكومته الامير بما يحتاج اليه من أعتدة عسكرية ورجال تقنيين ، يعاونونه في استخدام المدافع ، وما اليها » [٥٠] .

وهكذا نتبين ان « التحالف » المزعوم ، إنما كان مجرد اتفاق تجاري لا أكثر ولا أقل ...

واننا لنقرأ للسيد الصليبي أيضاً قوله في :

٧ - « وتقلبت الاحوال على الامير فخر الدين، حتى اضطر الى التخلي عن الامارة ، والهرب إلى ايطاليا عام ١٦١٣ » ا هـ.

قلتُ : والحقيقة ، التي لا يجهلها أحـــد حتى المؤرخ كمال الصليبي نفسه ، هي أنه لم يتخلَّ عن الامارة بل عهد بهـــا إلى الست الوالدة وأخيه يونس ، ريثما يعود ، من هجرته الموقتة إلى أصدقائه في توسكانية ، إلى الوطن ، ويستكمل تنفيذ خطته المعلومة .

ومصداقُ ذلك فيما جاء للدويهي بهذا الصدد :

« ثم ان فخر الدين جمع أخاه الامير يونس والست الوالدة ومشايخ الشوف وبيت الخازن ، وأوصـــاهم يكونوا مشدّ واحد ، ويصونوا بلادهم من يد الترك ، ولا يصدقوا عهودهم لئلا يجري بهم ما صار في جماعة ابن جان بلاط »(٥١) ا هـ .

ثم عاد الدكتور كمال ليقول : « ورجع إلى بلاده بعد خمس سنوات واخذ أمره يتماظم من جديد ، فحارب يوسف سيفا (لتماديه في التعدي على البلاد أثناء غياب الامير) واستولى على بلاد جبيل والبترون عام ١٦١٨ ثم على جبة بشري عام ١٦٢١. واستمر في التوسع حتى شملت سيطرته الجزء الاكبر من البر

الشامي » اهـ .

قلتُ : وتجدر الملاحظة هنا : أن العمل الذي تم ، انما كان بفضل عبقرية الأمير ، وبُعدِ طموحه ، وُحسن خطته في خلق أول دولة في الشرق العربي ، وقد تم له ذلك بحسن تدبيره ، وسلامة سياسته ، وصدق وطنيته وكبير تسامحه .

ولكن مؤرخنا الاستاذ كمال الصليبي يردف قائلاً :

٨ - « وباستيلاء فخر الدين على جبة بشري انتهى فيها عهد المقدمين ، بعد ما بلغ سوء تصرفهم تجاه كنيستهم وأبناء طائفتهم حداً لا يطاق » اهـ .

قلت : وهذا القول إن دل على شيء ، فعلى ان الدكتور الصليبي يعتبر ان حكم المقدمين كان يجب أن يتفرغ لخدمة مصالح « الكنيسة وأبناء الطائفة » . وهذا منه غير مقبول ، لأن هناك الدولة ومصالحها والشعب ومصالحه قبل « مصالح الكنيسة ورجالها وأبنائها» ومما لا شك فيه أن أرباب الكنيسة ، إنما كانوا يتدخلون في أمر الادارة الزمنية ، من أجل التحكم والتسلط ؛ فكان ذلك الموقف المشرف ، يقفه المقدمون ضد ذلك التمادي ، وحسَناً فعلوا . وهل نعجب لهذا وكلنا يذكر ، ما عدا كمال الصليبي طبعاً ، حب الاكليروس للتسلط والتمادي فيه الى الحد الذي استنكره كبيرا الأدباء اللبنانيين ، فيما بعد ،

حتى كانت لهمـــا تلك الثورة الفكرية على الأكليروس وحليفه الاقطاع ، عَنيتُ بهما ، أحمد فارس الشدياق وجبران خليـل جبران؛ ويكفينا التنويه بحملة الفارياق[٥٢] عليهم وبقصة «خليل الكافر » لجبران [٥٣] .

والبرهان على ما يتعمده مؤرخنا من دعاية مفضوحة ، قوله التالي ، بعد ذلك الكلام : « ... فما ان أضيفت إلى آل الخازن بلاد جبيل وجبة بشري ... حتى اتبعوا،تجاه طائفتهم، السياسةَ التي اتبعها آل حبيش قبلهم ، **فسهروا عـــلى تعزيز شأن الموارنة وخدمة (كذا) مصالحهم المادية والمعنوية بشق** (كذا) **الوسائل** » ا هـ .

قلت : فأيُّ ساذج لا يشتمُّ ، من هذا الكلام رائحة الدعاوة المقوتة ؟! ثم ليت السيد كمال أشـــار ولو تلميحاً إلى « شق الوسائل»،التي استخدمها آل الخازن وغيرهم في هـذا المجال ! ولكن ، بالرغم من انه لم يفعل ، يدرك اللبيب أن مدحـه لهم جاء ذَماً ، وتنويهه بهم جاء تنديداً ...



الفصل العاشر

كان اللبنانيون جميعهم ، ومنهم الموارنة ، حتى ١٧١١ ، إمـــا يمنيين أو قيسيين

« السيطرة على كسروان ودير القمر »

وهنا نقرأ له في :

١ - « ... وبانتهاء حكم فخر الدين عام ١٦٣٣، أعيدت المناطق الشمالية من جبل لبنان إلى وُلاة طرابلس ، وعُين عليّ علَم الدين من أمراء الشوف ، مُلتزمـاً على المناطق الدرزية (كذا) وكسروان ... وما أن تسلم ابنُ علم الدين الامارة ، حتى انقضّ على آل بُحتر التنوخيين ، فقضى على الاسرة بجميـع أفرادها » . ا هـ .

قلت : وقوله : « عُين ابن علم الدين ملتزماً على المناطق

الدرزية وكسروان ، فيه تدليس طائفي رخيص، إذ لم يكن أهل ذلك العهد يعترفون « بالطائفية » البغيضة ، بل كانوا منقسمين إلى يمنية وقيسية ، دون مـــا نظر إلى الدين أو المذهب أو الطائفية .

لذلك كان عليه أن يقول : « عين ابن علم الدين اليمني على الشوف والمتن وكسروان ... وما ان تسلّم الامـــارة حتى انقض على التوخيين من القيسية ، توهماً منه انه بذلك يُلحقهم بالمعنيين القيسيين » .

ليس هذا فقط ما نأخذه عليه ، بل نراه يمضي ليقول :

« واستمرت الاصطدامات الدامية بين الطرفين (قيسي ويمني) أربعاً وثلاثين سنة ، وكان الموارنة طول هـــذه المدة ، وعلى رأسهم آل الخازن وآل حبيش يُساندون الفريق القيسي ، آملين في أن تعود الامارة إلى آل فخر الدين » اهـ .

قلتُ : وهنـــا أيضاً يأبى المؤرخ الصليبي الحديثُ إلا أن ينظر إلى الامور بعين « الطائفية » فيذكر « الموارنة » كما ذكر من قبل الدروز ، مع أن الامر لا يعدو ان يكون بين قيسي ويمني ؛ وقد كان آل حبيش وآل الخازن قيسيين ، فـــلم تكن مُشاركتهم القيسين في النزاع « مُساندة » كما أراد أن يوهمنا، بل كانت مشاركة فعلية بحكم انتمائهم إلى « القيسيين » ، وإذا

كانوا قد أمّلوا عودة الامراء المعنيين فلأنهم (المعنيين) كانوا خير من يحكم بين اللبنانيين .

كذلك نقرأ له في :

٢ – « وتسلّم زعامة الدروز (كذا) القيسيةَ ، بعد فخر الدين ، ابنُ أخيه ملحم بن يونس ، واستقر في الشوف يناهضُ آل علم الدين حتى وفاته عام ١٦٥٨ » اهـ .

قلت : بل ان الأمير ملحم بن يونس قد تسلّم ، بعد عمه الأمير فخر الدين، زعامة القيسيين من اللبنانيين جميعهم، لا زعامة الدروز وحدهم ، دون ما نظر منه إلى أيّ دين أو مذهب أو طائفة ينتسبون إليها .

وهكذا يتبين كيف أن مؤرخنا المستجد يمضي، عامداً متعمداً ، في تغذية الروح الطائفية البغيضة حقاً، فيقول :

« وقام بعده ابنهُ الأمير أحمد فأوقع الهزيمةَ بالدروز (كذا) اليمنيةِ ، خارج بيروت عام ١٦٦٧، واستولى (؟!) على الامارة » اهـ.

قلت : وكان الأحرى بكمال الصليبي أن يقول : « وقام بعده ابنُه الأمير أحمد فأوقع الهزيمة في اليمنيةِ ، واستعاد الامارة بل « السلطة الشرعية » التي كانت له بحكم الوراثة . والدليل : أنّ الدولة العثمانية لم تمانع « كما يقول هو نفسه » بعودة الامارة

إلى آل معن ، أصحابها الشرعيين .

وفي الفقرة التالية يقول الدكتور :

٣- « وبعودة الامارة إلى آل معن،عاد الموارنة إلى النزوح من المناطق الشمالية إلى كسروان ، وإلى المناطق الدرزية (كذا) هرباً من جور ولاة طرابلس ، وكان هؤلاء قد أخذوا يسلّطون آل حماده من جديد ، على بلاد جبيل والبترون وجبة بشري،مما جعل الموارنة في هذه المناطق يشعرون بالضيق » اهـ .

قلت : إنّ قوله هذا ، يتناقض مع ما يشْفَعُه به من كلام آخر له، هو: « وكان آل الخازن ، في هذه الأثناء قد استعادوا مكانتهم (لكونهم ، طبعاً ، قيسيين أي من حزب آل معن) **فجدُّوا في شراء** (انتبه جيداً إلى الكلمة) القُرى والمزارع في الجرد،من الشيعة ؛ وأخذ الموارنة النازحون من الشمال،يستقرون فيها ، وَسرْعان ما شعر الشيعة بالخطر (!!) من تكاثر الموارنة في جرود كسروان » اهـ .

قلت : والآن ، كيف نُوفّق بين القول « وكان هؤلاء (ولاة طرابلس) قد أخذوا يسلطون آل حمادة (الشيعة) على بلاد جبيل ووو ، مما جعل الموارنة يشعرون بالضيق»،وبين قوله: « فجدُّوا (الموارنة)في شراء القرى والمزارع من الشيعة... وسرعان ما شعر الشيعة بالخطر من تكاثر الموارنة » ؟!!

وهاك دليلا آخر على تناقض مؤرخنا إذ يقول :

٤ - « وفي الوقت ذاته ، الذي كان آل الخازن يتملكون فيه الانحاء الشيعية من كسروان ، كانت المناطق إلى الجنوب، تستقبل أعداداً ضخمة من المسيحيين النازحين من الشمال،(ومنهم بعض الموارنة) أو من الداخل الشامي » .



الفصل الحادي عشر

الحكم الشهابي المشؤوم

« الامارة الشهابية : مشاركة واقطاعية »

لقد كفانا ، والحق يقال ، المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك تحمّل المتاعب في التنديد بهذه الامارة ، التي شاء كمال الصليبي أن يصفها بأنها « مشاركة واقطاعية ». ذلك لأن الاستاذ يزبك قد لخّص تاريخها بقوله : « الحكم الشهابي المشؤوم »[٥٤].

ولعله من المفيد جداً أن نحلل هذا «الشؤم» إلى بعض عناصره التالية :

١ ـ إثارة بعض المراجع المشبوهة لأحقيّة الأمير حيدر الحاصباني في الامارة اللبنانية .

٢ ـ مقتل أول أمير شهابي قبضَ على الحكم في لبنان ، هو الأمير بشير الاول (١٦٩٧-١٧٠٧)، في ظروف غامضة.

٣ ـ هيْضُ أحد جناحيْ العروبة في معركة عين دارا سنة ١٧١١، يوم قضى القيسيون بزعامة الأمير حيدر، على اليمنيين، بزعامة محمود أبي هرموش من آل علم الدين، فانتفت الحزبية السياسية الأصيلة لتحل محلها الحزبية الزائفة ذات الفَرَضية.

٤ ـ إعادة توزيع الاقطاعات في لبنان على أشياع الأمير الشهابي، مما جعل الحكم في لبنان «مشاركة واقطاعية» تمهيداً ليصبح «اقطاعية وطائفية».

٥ ـ نشوب المنازعات، لا بين اللبنانين على «الأغراض الذاتية» فحسب، بل نشوبُها بين الشهابيين أنفسهم أيضاً، فدللوا بذلك على أنانيتهم، وشهوتهم للحكم من أجل التسلط والتعسف.

٦ ـ تعاقبُ الأمراء الضعفاء، فالعُتاة عملاً، والطائفيين فعلاً، بعد الأمير ملحم، الذي قال عنه فولني «إنه الوحيد الذي يستحق التقدير بين الأمراء، الذين تعاقبوا على حكم لبنان بعد المعنيين»[٥٥].

٧ ـ انقسام اللبنانيين غَرَضِياً بعد ما كانوا منقسمين سياسياً أيام المعنيين وقبلهم.

٨ ـ بروز الطائفية السياسية البغيضة، التي دعمت التباعد بين مختلف الفئات الروحية من اللبنانيين.

٩ ـ عمالةُ الأمير بشير الثاني لمحمد علي باشا، عزيز مصر، وما جرته على البلاد من المصائب والويلات.

١٠ ـ المجيء بالعميل الرخيص ، الأمير بشير الثالث الملقب بـ « أبو طحين » ودفعُه الطائفية إلى أبعد مداهـا ... حتى كان ما كان من المآسي .

١١ ـ شطرُ دولة فخر الدين إلى قائمقاميتين ، تجسَّمَ فيهما « الشؤم » المتمثل في « الحكم الشهابي » ، حتى كانت المتصرفية التي قام فيها حكمٌ استعماري مُثمَّنُ الأبعاد * .

١٢ ـ تحقيق الأجانب لنواياهم المُبيَّتة من أجل القضاء على « دولة المعنية العادلة » كما قال الدويهي ، على أثر وفـاة الأمير أحمد المعني ، بدون عقب، يرث الامارة ويقوم على رأس الدولة.



---

* ١ ـ الحاكم الاجنبي : المتصرّف ؛ ٢ ـ السلطان، وهو الاجنبي أيضاً، يعين التصرف ؛ ٣ ـ الحكومات الاجنبية الست : بريطانية وفرنسة والنمسة، والروسية وبروسيا ثم أخيراً ايطالية. والمجموع ٨ كلهم أجانب ومستعمرون. .

الفصل الثاني عشر

واقع ديني أقرّه الحكم الاسلامي السمح

« امتيازات كنسية ومكانة سياسية »

ان مجرد تتويج الدكتور الصليبي هذه النبذة بعنوانه ، يدل على تحدّ ، يستحق أن يُقابل بتحد آخر .

فكلمة « امتيازات » إن دلت على شيء فعلى تحدّ لا مبرر له من مستند تاريخي صحيح ..

ولما كان قد عجز المؤلف عن إيراد مثل هذا المستند ، يدعم به دعواه ، فإن كاتب هذه الأسطر يتصدى للكشف عن الحقيقة التاريخية ، التي تدعُم رفضه لهذا التحدي .

والحقيقة هي : أن لا امتيازات كنسية ولا من يحزنون ...

بل كل ما في الأمر أنه كان يقوم واقع ديني ، أقره الحكم الاسلامي القائم على الشرع القرآني . ودونك تفصيلَ ذلك :

١ - كانت الكنيسة المارونية ، بعد قيام حكم الافرنج (الصليبيين) في بعض أجزاء من لبنان ، قد ارتبطت برومية ، عاصمة الكثلكة في الغرب. وأصبح أمرُ تثبيت البطريرك الماروني في منصبه منوطاً بها .

٢ - إن إجلاء الافرنج عسكرياً عن البلاد على أيدي الأيوبيين أولاً ، والمماليك ثانياً ، لم يقتض التعرض لتلك الرابطة الدينية بين الكنيستين، وذلك عملاً بروح الاسلام السمحة .

٣ - ولما جاء الحكمُ العثماني القائم ، هو أيضاً ، على الشرع القرآني ، رأيناه يترك للنصارى جميعهم ، والموارنة منهم ، حرية القيام بشؤونهم الدينية ، فبقيت علاقة الكنيسة المارونية مع رومية على ما كانت عليه قبلاً .

٤ - أما تدخل فرنسة مع السلطان من أجل الموارنة ، إن صح الخبر ، فإنما كان بحكم الصداقة القائمة بين الملك الفرنسي والسلطان العثماني .

وهكذا يتضح مما سبق تبيانه أن لا صحة لوجود « امتيازات كنسية » للموارنة ، كما أحبّ كمال الصليبي أن يوهمنا .

هذا من حيث « الامتيازات الكنسية » المزعومة ، وأما دعوى « المكانة السياسية » فهي أيضاً باطلة ، لأن القائل بها ، إنما يسندها إلى أمر ، لم يثبُت قيامه إلا فيما بعد بزمن طويل وهو القول: « وما ان أخذ الشهابيون المُتنصرون ، يتسلمون الحكم في

النصف الثـــاني من القرن الثامن عشر ، حتى أصبح للموارنة ، كطائفة مسيحية ، مكانة سياسية فريدة » .

قلت : وهـــذا القول مرفوض لأن تنصُّر بعض الأمــراء الشهابيين لم يُعرف إلا في النصف الثــاني من القرن التاسع عشر أي بعد وفاة الامير بشير سنة ١٨٥٠ في منفاه (٥٦) .

ثم إن استشهاد صاحبنا المؤرخ المستجد بالصفحة : (٢٤٣) من كتاب ڤولني الطبعة الجديدة في سنة ١٩٥٩ ، ليس صحيحاً ، لأن لا شيء في الصفحة عن ذلك .

ولنكتف بهذا القدر من الأضواء الكاشفة ، تاركين للقارىء اللبيب أن يتبين ما في الفصل من تشويهات وتحريفات وتضليلات.



الفصل الثالث عشر

الثورة والاكليروس الماروني

« القائمقاميات وثورة الفلاحين »

يبدأ الدكتور الصليبي هذه النبذة بقوله :

١ - « .... فلما تُوفي الجزارُ عـام ١٨٠٤ جدّ بشير في تحطيم الزعامات الدرزية ، والقضاء على أربابها » .

قلت : ومعنى ذلك أن هذا الأمير ،بشير الشهابي الثاني،الذي خان عمه الأمير يوسف في سبيل الوصول إلى الحكم ، قد كشّر عن أنياب الغدر لقوةٍ ،كانت هي السبب في تسنمه عرش الامارة، والقبض على أزمّة الحكم ؛ وكان هـذا منه نكراناً للجميل. وليس أدلّ على قُبح هذا الموقف الشائن،من القول التـالي لكمال الصليبي نفسه : « وكان المسيحون(؟!)،في جبل لبنان، عموماً، والموارنة من بينهم بشكل خاص،يؤيدون الأمير في سياسته هذه،لمه

قلت : وهذا القول أيضاً لا سند له فيه من التاريخ ، بل هو للتغطية والتعمية وحسب ؛ وإلا فكيف يفسر المورخ الصليبي الحديث أعمال الأمير مع أبناء عمه الامير يوسف وأبناء باز من الموارنة ؟ أما كانوا هم وأبناء باز من المسيحيين أيضاً ؟!

بلى !.... ولكنّ الغرض يُعمي ويُصمّ ؛ وخاصة إذا كان المقصود منه ، ومن التسلح به ، في هذه الأيام ، إثارة النعرات ، وبعث الاحقاد، وإيقاظ الفتنة في سبيل إشباع شهوة الاحتكارات الامبريالية وسياسة الاستعماريين .

ونقرأ له ثانية قوله :

٢ — « واستمرت الحال على ذلك حتى احتلت جيوش محمد علي بلاد الشام (بما فيها لبنان) عام ١٨٣٢ بالتعاون (كذا) مع الامير بشير ، ثم أجبرت على الخروج منها عام ١٨٤٠ بعد أن تدخلت الدول الكبرى في الأمر ، فأرغم الامير بشير على التخلي (هذا صحيح) عن الامارة وأرسل إلى المنفى » اهـ .

قلت : فلنلاحظ قوله « ... بالتعاون مع الامير بشير »؛ إذ أراد به أن يستر معايب ذلك الامير وفضائحه المتمثلة في انه كان عميلاً ، ومضطراً إلى خدمة سيده الاجنبي ، الذي كان بفضله، قد عاد الامير الى الوّلاية في عام ١٨٢١ ...ويتابع كال الصليبي سرده للحقائق مشوهة فيقول : « وقامت في العام التالي

أولى الاصطدامات الدامية بين الموارنـــة والدروز في المناطق الجنوبية، ففسحت هذه الاصطدامات في مجال القضاء على الامارة الشهابية ، ووضع جبل لبنان تحت الحكم العثماني المباشر ».

قلت : ولا بد أن يكون القاريء قد لاحظ سكوت مؤرخنا عن ذكر خلف الامير بشير المالطي ، وهـذا منه مقصود لأنه لا يريد أن يذكـّر بذلك الأسوأ خلـَف لأسوأ سلف، وهو الأمير بشير الثالث الملقب «بأبي طحين»، الذي تجسّم فيه التعصب حتى دفع بالبلاد إلى الهاوية ، التي كان الأجانب، من عثمانيين وانكليز وفرنسيس ونمساويين وسواهم، يتماونون طوعاً أو كرهاً على إلقاء لبنان فيها لغايات مبيتة .

ونحن نؤثر أن نترك ذكر بعض الأسباب لتلك «الاضطهادات الدامية». وذلك لنفسح المجال أمام صاحب «الحركات في لبنان» فيحدثنا عنها باسهاب حيث يقول تحت عنوان « الحركة الثانية» ما يلي : « بُنيت على أسس ، توطدت لها ، ورُتبت على قواعد، جرى العمل بموجبها؛ وقبل أن تجري المباشرة في إيقاد جِمارها، كان كل النصارى في البلاد السورية (ومنهـا لبنان طبعاً) على استعداد لها ، وعلم بساعة حدوثها ، التي جرت عليها الموافقة العمومية السرية ، مُدخلة في السر الاعترافي على يد الرؤساء الروحيين ، كيلا يباح بها ، ويتجاوز علمها إلى أحد من سائر الطوائف الاسلامية . وبناء على ذلك رأينا النصارى ، في هذه

المرة أيضاً هم المفترون ، والمتجاوزون الحدود هجوماً ، ولكن أيُّ هجوم! - على كافة الثغور الدرزية من الجهات الاربع في يوم واحد وساعة واحدة . وإليك بيان الوقائع »؛ ثم يمضي الراوي فيقول :

«لما تمَّ، تعيين القادة ، وغمست الأيدي بالدم وتفهّم القرارَ الاتفاقي ، كل زعيم ، ووُكِل إليه تكتيب الكتائب والزحف بها على ثغر مقرر، يفرق القادة كل إلى ناحية ، يستنفر منها المقاتلة ويقضي المهام الموكولة إليه :

١ - فألف يوسف بك المبيض من اقليم التفاح ألفي مقاتل ، وجاء بهم نحو الشوف الحيثي عن طريق مرج بسري ، وإنما كان قاصداً عماطور .

٢ - وأتى يوسف الشّنتيري إلى البقاع الغربي ، فجمع من أهالي صغبين وعين زبدة وخربة قنار عسكراً وقصد بهم الشوف الحيثي .

٣-وصعد أبو سمرا البكاسيني إلى جهة مَشغرة ، فألّب فرقاً جسيمة من أهلها وأهالي عيتانيت ، والقرعون ، وكفرحونه ، ثم عبر من هناك إلى مرجعيون فضم إلى جموعه ما يضاهيها عدداً من أهالي الجديدة والقليعة وخربة مرجعيون ويَمّمَ بذلك العسكر الجسيم الشوف الحيثي أيضاً من ثغر جباعة .

٤ - وجيّش المطران يوسف أبو رزق من أهالي جزين

ونصارى جبل الريحـان ، وبـــلاد الشقيف كالنبطية والحمرا والكفور،معما انضم إليه من سكان قضاء مرجعيون أيضاً جيشاً ضخماً، تقدم فيه نحو الشوف الحيثي أيضاً من ثغر نيحا بطريق توأماتها .

٥ - وجمع الأمير حسن أسعد شهاب من أهالي الاقليم الأسفل كقيتولي وروم وعازور والغبطية والحمصية عسكراً عرمرماً إلى قرية بكاسين، وسار به من تلك القرية ، فانضم إليه أهلها وأهالي عربة وبجنين وما جاورها وتقدم بها إلى الشوف الحيثي أيضاً من ثغر باتر ، وكان الاتفاق بين هؤلاء القادة الخمسة، انهم يخربون ويحرقون الثغور التي قدموا عليها في ساعة واحدة من صباح يوم سبت بعينه من شهر نيسان سنة ١٨٤٣ موافق شهر ربيع سنة ١٢٥٨ هـ . ثم يتقدمون إلى عماطور فيتم اجتماعهم في ذلك المكان الواقع في منتصف الشوف .

هـــذا في الشوف ، وهكذا في الغرب والجرد والمتن وغيرها [٥٧] .

ليس هذا فقط ، كل مـــا يُروى عن تلك « الاصطدامات الدامية » بل هناك أيضاً تتمة لها جاء فيها :

« ولما رنّ صدى هذه الحوادث اللبنانية في الما بين الهمايوني، ورُفعت إلى أعتاب الباب العالي تشكيات المشتكين، وادعاءات

المتداعين أنفذت الدولة شكيب أفندي ، مفوضة إليـه مسألة ضبط الحوادث وتحقيقها وإصلاح ذات البين و....و....

وتمضي الرواية قائلة : « ثم ان شكيب افندي استدعى إليه رؤساء عشائر لبنان طراً ... فأكمل الفحص والتحقيق ، فتبين له أن المفترين إنما هم النصارى... وأن مهاجمتهم الدروز في ساعة واحدة من يوم واحد في جميع الأنحاء ، إنما بُنيت على قاعـدة التصميم والتصوُّر العمومي غبَّ عقد المؤامرات و ... فرفع معلوماته بذلك إلى المابين الهمايوني فجاءت مؤيـــدة لتقريرات الأمير أمين (ارسلان الذي وجهت إليه تهمة مقتل الامير بشير بو طحين ، واشتدت عليه الأزمة من جراء ذلك) ممهدة السبيل للرضى عنه ، وتقليده منصب قائمقامية الشوف وكان ذلك سنة ١٢٥٨ هـ = ١٨٤٣ م»[٥٨].

والآن يفرض السؤال التالي نفسه : تُرى أما وصل خبر هذه التفاصيل عن تلك الاصطدامات الدامية إلى علم الدكتور الصليبي؟ أم انه علم بها ورغب عنها ؟!

ولنقرأ له القول التالي :

٣ - « إلا أن الحكم العثماني المباشر في البلاد لم يـــدم سنة كاملة » اهـ .

قلت : في هذا الكلام كلُّ الحقيقة ، لكن إذا ما طلبنا التعليل

لذلك ، ألفينا مؤرخنا يقول فيه : « لقد رفض الموارنة التعاون مع الحكم العثماني ، ووضع عليه الدروز شروطاً لم يتمكن من قبولها » .

قلتُ : والصحيح في الأمر : « أن الحكم العثماني المباشر ، أراد أن يلعب دور « فرّق تسُد » ، وذلك بالقاء القبض على زعماء الدروز ، وزجهم في السجون ، الأمر الذي دفع بأتباعهم إلى رفع راية العصيان » .

« فجاء في تلك الأثناء، شبلي العريان من حوران ، ورغب إلى الموارنة أن يشاركوا مواطنيهم في الثورة على المستعمر الغاشم ، وتوكيداً منه لحسن النية ، تقدم إلى أسعد باشا حاكم بيروت ، بإخلاء سبيل زعماء الدروز ، وخلع عمر باشا من ولايته على الجبل ، وإرجاع الشهابيين إلى بيت الدين متمتمين بحقوقهم.... غير أنّ النصارى تمسكوا بحيادهم ... »

« حينئذ سارع أسعد باشا إلى الاستفادة من الظرف المؤاتي بحياد النصارى بينه وبين الدروز ، وأقر جميع مطالب الدروز باستثناء « عودة الشهابيين » [٥٩].

وهكذا ، نلبين كيف أن الموارنة ، برفضهم التعاون مع مواطنيهم الدروز، ضد المستعمر، قد مكّنوه من أن يستمر باللعبة في استبعاد الشهابيين وإنهاء الحكم العثماني.

ونضيف إلى ذلك : أن الموارنة ، بجيادهم الملغوم ، قد أفسحوا في المجال أمام آفة أدهى وأمر ، هي تدخّل الدول الاوروبية المستعمرة هي الأخرى ، بشؤون البلاد وزيادة طينة مأساتها بِلّة .

ومصداق قولنا هذا ، أنْ جاء له في:

٤ – « فعدل العثمانيون عن التجربة ، **وقرروا ، بموافقة الدول الكبرى** ، تقسيم جبل لبنان إلى قائمقاميتين : واحدة مسيحية .... والثانية درزية » .

قلتُ : ولا يقف كمال الصليبي عند هذا الحد،بل نراه يضيف إليه قوله :« وجاء هذا التقسيم إلى حد ما موافقاً لمصالح الزعماء الاقطاعيين الدروز ... »

وكان الأجدر بالمؤرخ الصليبي أن يقول الحقيقة كلها فيذكر، مثلاً ، أن الدول الاوروبية هي التي قررت القبول برأي أحد ممثليها ، وزير الدولة النمساوية الكاثوليكية، مترنيخ،حين تقدم باقتراح التقسيم ، فلم ير ممثل العثمانيين مهرباً من الرضوخ إلى الأكثرية (٦٠) .

والآن ، فلنقرأ ما يمضي الدكتور الصليبي في سرده قائلاً :

« .... ووضع التقسيم الموارنة وغيرهم من المسيحيين في

القائمقامية الدرزية ، تحت رحمة زعماء الدروز ، فنقموا على هذا التدبير ، وأخـــذوا يطالبون بتعديلات،تضمن لهم مصالحهم، ودعمت (كذا) الكنيسة المارونية موقف أبنائها في القائمقامية الدرزية ، وأخذت تشجعهم (كذا) على النهوض في وجه الزعماء الدروز » .

هذا ما يدّعيه المؤرخ الصليبي المستجد،أما الحقيقة التاريخية فدونك هي كما جاءت للمؤرخ اللبناني عادل اسماعيل إذ يقول : « لقد كانت الفئتان (الدروز والنصارى) تحييان ، منذ أجيال حيـــاة مشتركة ؛ فلكي يزيح الباشا العثماني وقناصـلُ الدول الأخرى ذلك العائق ، قرروا أن يتخذوا طريق (بيروت - دمشق) كحد فاصل بين القائمقاميتين .... غير أن هذا التقسيم اللامنطقي والجائر ، تلك القسمة لما لا ينقسم ، اقامت صعوبات ضخمة، أهمّها وجود أقليات في كل من القائمقاميتين؛**فالنصارى، بدعم من القنصل الفرنسي ، راحوا يطالبون** بتوسيع صلاحيات قائم مقام المنطقة النصرانية ، بحيث تشمل النصارى حيثما وُجدوا ... وكذلك فعـــل الدروز مستندين إلى دعـم الانكلـــيز ... ووقف الجانبان متمسكين بمطاليبهما حتى تستجاب »[61] اهـ .

قلتُ : وهكذا نتبين كيف أن الأجانب ، ومعهم الكنيسة المارونية ، قد تواطأوا معاً على خلق الصعوبات لأمور مبيّتة في

طيات نفوسهم .

وبدلاً من أن يُظهر صاحب « الموارنة : صورة تاريخية » الحقيقةَ كما هي ، راح يزوّرها ، ويزيّفها ، ليبعد الشبهات عن الأجانب والكنيسة والمارونية .

وتحقيقاً لمصالح الدول الاستعمارية ، راح ممثلوها « بدلاً من أن يعملوا (العثمانيون والآخرون) إلى التخفيف من حدة تلك الصعوبات ، راحوا يزيدونها ضخامة بأصول منظمة ... أما الاقطاعيون من الطرفين ، بحكم الرغبة في الابقاء على حقوقهم الشخصية ،فكانوا يعاضدون تلك السياسة ذات الوجهين » .

هذا ما يكشف عنه صاحب كتاب «لبنان: تاريخ شعب» أما كال الصليبي فيقول «وكان من الطبيعي أن يرى الدروز في « دعم الكنيسة المارونية لموقف أبنائها الموارنة ،وتشجيعهم على النهوض في وجه الزعماء الدروز » تحدياً طائفياً لهم ، فهبوا لنصرة زعمائهم ؛ وتكررت الاصطدامات الدامية بينهم وبين الموارنة، وغيرهم من المسيحيين ،(الذين لم تتحرك كنائسهم ، ولله الحمد ، على مجاراة الكنيسة المارونية) في المناطق المختلفة » اهـ .

قلتُ : ومن هذا نتبين مقصد المؤرخ الصليبي من دعوته اللبنانيين إلى الالتفاف حول الكنيسة المارونية ، التي كانت في القرون الماضية ، تسعى إلى التسلّط والتحكم ، ولو عن طريق

خلق المنازعات ، وفصم عرى الوحدة الوطنية .

ولم تكن بليّة اللبنانيين في تدخل الكنيسة المارونية ، في ذلك الزمن، بشؤونهم الزمنية في الحكم والادارة وحدها، بل إن الاقطاع أيضاً قد أراد أن يستفيد من الخلافات ليزيد في التسلط والتعسف، وهذا ما يشير إليه ، مرغماً، الدكتور الصليبي حيث يقول :

٥ - « وحاول آل الخازن وآل حبيش ، في هذه الأثناء ، التمثل بالزعماء الدروز لتقوية سيطرتهم الاقطاعية على كسروان، **فأخذ الفلاحون ينتظمون لمقاومتهم بتشجيع (؟ !) من** الكنيسة » .

قلت : في هذا الكلام ، حقائق ثلاث : الأولى محاولة الاقطاعيين الموارنة التمثل بزملائهم الدروز ؛ والثانية أخذ الفلاحين بالانتظام لمقاومة الاقطاعيين في كسروان .

وكلتا الحقيقتين صحيحة لا غبار عليها ؛ أما الحقيقة الثالثة : «بتشجيع من الكنيسة » فغير صحيحة ، ولسوف نكشف عن وجه البُطل فيها ؛ وقد تمثل في التضليل الذي أراده كمال الصليبي في عدم ربطه بين الاقطاع والاكليركية بحلف غير مقدس ، مع أن ذلك واضح مما جاء للمؤرخ الفرنسي « نانتيه Nantet » حيث يقول:

« وَلدت ثورة الفلاحين في كسروان ، حيث كانت تمتد الأملاك الضخمة خاصة آل الخازن. وفي البدء **سيطر الاكليروس**

الماروني على الموقف ، وراح يساند الفلاحين ، وفي الوقت نفسه يميل بهم إلى الاعتدال ، لكن الأمر ما لبث أن تفاقم ، وأخذ الفلاحون يغيرون على الأملاك ، ويحرقون الكنائس والقصور ويغتصبون نساء الارستقراطيين ، الذين لم يجدوا بداً من الفرار إلى بيروت » (ص : ١٧٨) .

قلت : من هذا نتبين أن الثوار لم يثقوا بموقف بعض صغار الاكليروس ، إن صحّ خبرُه ؛ لذلك وجدناهم ينفجرون على كلا الخصمين : رجال الاقطاع ، والاكليركيين سواء بسواء .

ونُحيل القاريء إلى ما يقوله الكاتب اللبناني الكبير، المرحوم مارون عبود بهذا الصدد في كتابه «صقر لبنان » الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، آذار ١٩٥٠ ـ دار المكشوف ص : ٢٩/٣٠ : « ..... وكان هؤلاء الزعماء (من الاقطاعيين) يحمون هؤلاء الرؤساء الدينيين ويُناضلون دونهم ..... فكان الحبر الأعظم بابا رومية ، لا يعترف بالبطريرك ، ما لم يَرُق انتخابه أعيان الطائفة : الحبيشيين ؛ ثم الخازنيين فيما بعد ».

ولا بُد ، قبل أن ننتقل من هذه « الثورة الجماهيرية » إلى موضوع آخر ، من أن نضع بين يدي القارىء بعض أسبابها الموجبة لتفجرها، وذلك فيما يلي: « إنّ سوء سلوك ...الخازنيين واستبدادهم وتصعُّرهم ، لم تكن وحدها سبب الثورة ، فإن تطاحن المصالح الاستعمارية ، قد اشترك في إذكاء نارها ، وعمال

الدولة العثمانية ما ارتاحوا إلى نظام الحكم، الذي فرضته مطامع الدول الجشعة على لبنان ؛ إذ قسمته إلى حكومة درزية وثانية مسيحية، فواصلوا سعاياتهم المجرمة ، في تحريض طائفة على أختها »[٦٢] .

وهناك سبب آخر ، لا يقل أهمية عما سبق ذكره ، وهو : دور الكنيسة المارونية التي كانت تطمع في السيطرة على الشعب بدلاً من الاقطاعيين وسواهم من الطامعين فيه . ولعلنا نتبين ذلك في الفصل التالي .



الفصل الرابع عشر

المعنيون قِوام الوحدة الوطنية والحكومة العَلمانية

« الكنيسة المارونية قِوام الفكرة « الطائفية ، لا » اللبنانية »

يقول الدكتور الصليبي في :

١ – « وليس هناك من شك في أن الكنيسة المارونية كانت مسؤولة ، نوعاً ما ، عن الكارثة التي حلت بالطائفة ، وبسائر المسيحيين في المناطق الدرزية عام ١٨٦٠ . ذلك أن المذابح، التي تعرض لها المسيحيون على أيدي الدروز ، في ذلك العام، كانت، إلى حد كبير ، ردّة فعل لسياسة التحدي ، التي اتبعها الموارنة تجاه الاقطاعية الدرزية ، بتشجيع من أرباب الكنيسة » اهـ .

قلت : لا شك ولا ريب في أن الاستاذ كمال قد اضطُر هنا، مرغماً ، الى الاعتراف بمسؤولية الكنيسة المارونية « عن مآسي

اللبنانيين جميعهم من نصارى ومسلمين ، على اختلاف الطوائف ، والمذاهب، في تلك الحقبة السوداء الممتدة من ١٨٤١إلى ١٨٦١، والمشبعة بروح الحقد والكراهية والبغضاء.... غير أن صاحبنا لا يلبث أن يتراجع ، عملاً بالمثل اللبناني الدارج ، والذي يقول « ضربة عالحافر ، وضربة علمسمار » فيقول : « .... على أن تحدّي الموارنة وكنيستهم، لمصالح الاقطاع كان يمثل وجهةَ نظرٍ أكثر تجاوباً وتلاؤماً مع متطلبات العصر ، وأكثر تطلعاً إلى المستقبل ، من وجهة نظر الزعامات الدرزية » اهـ .

وهنا لا يملك المرء إلا أن يتساءل : ألا يعلم مؤرخنا أن الاكليركية والاقطاع توأمان عزيزان على الرجعية ؟ ونحن نحبّ أن نُحيله على القائل : « ... فلبنان في ذلك الزمان ، مِثلُه في هذا الزمان ، كانت تسوده اقطاعيتان : سياسية ودينية »[٦٣].

إذن ، إن دعوة المؤرخ الصليبي المعاصر ، تقوم على أن يتقمص الرجعيةَ ،أولاً، الاقطاع في «الطائفة المارونية»بدلاً من « الأسر المارونية » من آل حبيش وآل الخازن،وثانياً،الكنيسة المارونية عوضاً عن «العقيدة الدينية» مسلمة كانت أو نصرانية. وانها لأشنع دعوة، يمكن أن يأخذ بها أيُّ معاصر للنصف الثاني من القرن العشرين !

ألهذا الحدّ يسمح بعض الناس لأنفسهم بأن يتجاهلوا الحقائق الثابتة ، ويسْخروا من عقول السذج من اللبنانيين ؟

لا ، ليس هذا فقط ، بل دونك قولاً آخر لصاحبنا المؤرخ الحديث : « ففيما كانت هذه الزعامات ، تصرّ على الابقـاء على تقاليد وحقوق اقطاعية موروثة ، تعرقل نمو البلاد ، وتمنـــع إعادة وحدتها السياسية ، كان الموارنـة يشددون على ضرورة إلغاء نظام القائمقاميتين ، والاستعاضة عنه بنظام أكثر فعالية ، يُعيد وحدة الكيان اللبناني » اهـ .

قلت : وبعد قراءة هذا الكلام يطفر السؤال التـالي : عن « أي وحـــدة سياسية » يتكلم كمال الصليبي : ألعلّه يقصد « الوحدة السياسية » التي أقامها المعنيون العظام ، وقضى عليها المستعمرون العثمانيون والاوروبيون ، حينما كان كلٌ منهم يلعب لعبته ، بواسطة العملاء من العَلمانيين والاكليركيين على السواء ؟ ثم مَن خلق « نظام القائمقاميتين » ؟ وفي سبيل من خلقوه ؟ ألا يعلم السيد كمال ؟ وهل هو يجهل حقاً هذا وذاك ؟ أم أنـه يعلم ويتجاهل ، شأنه في أكثر ما يكتب ؟

لقد كان جميلاً أن يجعل الدكتور الصليبي الموارنة يظهرون وكأنهم يرغبون مخلصين في « الاستعاضة عن نظام القائمقاميتين بآخر ، يكون « أكثر فعالية ، يعيد وحدة الكيان اللبناني » ولكن كان أجمل من ذلك أنه أقرّ ، من حيث لا يدري ، بأن للبنان كياناً ، خلقه الأحرار من اللبنانيين ،بقيادة الأمير الخطير والسياسي العظيم ، فخر الدين المعني الثاني ، وأضاعه فريق من

اللبنانيين بسبب تبعيتهم للأجانب ، اكليركيين وعلمانيين ... أليس هذا هو الحق الصراح ، والذي يجب أن نقرّ بـــه جميعنا ونعترف بالفضل لذويه ونتذكر « الشرّ » ومفتعليه ؟!

وهل أدلّ على صواب ما نزعم من قولك أنت يا كمال ، وها هو : « ... وكانت فرنسا تدعم الموارنة من الخارج (بل ومن الداخل أيضاً) إلا أن مسانــدة بريطانية للاقطاعية الدرزية ، وإصرار الدولة العثمانية على إبقاء نظام القائمقاميتين ، حال حتى ١٨٦٠ دون إحداث أي تغيير ، يتلاءم مـــع المطالب المارونية » اهـ .

والآن ، يا كمال : ألِسَواد عيون « الموارنة » كانت فرنسا ، تعمل في الخارج (والداخل أيضاً) أم لسياسة خاصة بها هي ، دون النظر إلى مصلحة اللبنانيين عامة ومن بينهم الموارنـــة ، وكنيستهم خاصة ؟؟!

ألم يكن هذا بالذات موقف بريطانيا مع الدروز ، وموقف النمسا، الدولة الكاثوليكية،مع غيرهم؟فكل هؤلاء، مع الدولة العثمانية ، كانوا يعملون ، كل منهم على حدة يجرّ النار إلى قُرْصه كما يقول المثل ، ولو كان في ذلك خراب لبنان والقضاء على كيانه وإضاعة وحدته السياسية ؟!

أنا لا أظن أن ذلك يغيب عن علمك وفطانتك يا كمال ولكن

هي السياسية وشيء آخر معها .....

ودونك الآن بعض أقوال خلـّفها لنا بعض معاصري تلك الأحداث المؤلمة :

١ - « في سوريا آفتان؛ هما : المسيحيون والدروز ، فكلما ذبح أحدهما الآخر ، استفاد الباب العالي ... »

- أحمد باشا ، والي الشام ومشير فيلق الاقطار العربية .

٢ - « ... إن الموارنــة ، مستسلمون نفساً وجسداً إلى فرنسة ... فلم يبق لانكلترة أن تختار في الأمر ، بل أمسى من المتحتم عليها عضد الدروز »

- الكولونيل روز الانكليزي إلى حكومته .

٣ - « والحزب التركي القديم النازع دائماً إلى سياسة العنف والخداع وسفك الدماء يحلم بإبادة الدروز بواسطة الموارنــة وبالعكس »

- غيزو وزير خارجية فرنسة .

٤ - «مشروع قسمة لبنان إلى قائمقاميتين مسيحية ودرزية، هو بمثابة إشعال نار الحرب الأهلية »

- رفعت باشا ناظر الخارجية العثمانية .

٥ ـ «إن الدروز لم يأتوا لمحاربتنا إلا مُكرَهين من أصحاب الاقطاع ، فإنهم يجبرونهم على ذلك ، بضرب العصي .... ولا مِراء في أن لبنان ، لا يتمتع بالراحة ما دام لزعمائه امتيازات واعفاءات ... »

ـ أهل زحلة إلى قنصل فرنسة في بيروت سنة ١٨٤٥ .

٦ ـ« إن حبنا لفرنسا واستغاثتنا بها، هما اللذان جلبا علينا هذه المصائب والبلايا »

ـ المطران عبدالله البستاني .

٧ ـ أ ـ إن ثورة الفلاحين، بقيادة طانيوس شاهين، « على الاقطاعيين (وحلفائهم) كانت لاعلان الحكومة الجمهورية في لبنان »

ـ انطون ضاهر العقيقي .

ب ـ هذه الحقيقة التاريخية قد تنوسيت اليوم .. وقضت عليها « التواريخ » المضلِلة ، التي نشرها، وما يزال ينفث سمومها فريق من رجال الارساليات الأجنبية ، ومأجوروهم ، ومطايا المستعمرين، ومتعصبو المشايخ، والقسيسين والمستفيدين من التفرقة (الطائفية) والمذهبية بين اللبنانيين »

ـ يوسف ابراهيم يزبك ، ثورة وفتنة في لبنان ص : (١٤ ـ ١٥) .

وشذّ ما جاء كلامه التالي يتفق بعض الشيء مـــع الصدق التاريخي :

٢ – « وجاءت الكارثة (سنة ١٨٦٠) لتفسح لفرنسا في مجال التدخل المباشر لفرض حلٍ ، يضمن مصالح الموارنة »اهـ.

أقول : لقد كان صحيحاً بعض الصحة قولك « جـــاءت الكارثة... الخ » لكنك عدت فاخطأت الخطأ كله حين قلت : « لفرض حل ، يضمن مصالح الموارنة » ذلك لأن المستعمر ، أيها المؤرخ الحديث ، لا يتظاهر بخدمـــة الشعب ، الراغب في استعماره ، عاجلاً أو آجلاً ، إلا كتظاهر الثعلب الماكر بتمجيد « جمال » الغراب الأبله .... ولعلّ مصداق ذلك جـــاء فيما تضيفه من قول لك : « ... تم الاتفاق ، بين الدول الاوروبية والآستانة ، على الاعتراف بكيان ممتاز للبنان ، يتألف من جميع المناطق المسيحية والدرزية من الجبل وينعم باستقلال إداري ضمن الدولة العثمانية » .

والآن ، أي كيان هذا الذي ، جاء مسخاً لوطن ، سبق أن سادت أهلَه العزةُ والكرامة فيوحدة وطنية،تقوم فيه «دولة معنيّة » عزيزة قوية ، حتى إذا هبت عليها من الشرق ريح سموم ، تسببت بشؤم مـــا بعده شؤم ، تجسّم في حـــكم الشهابيين ؟!

ويزيدنا المؤرخ الدكتور تفصيلاً فيقول : « وقضى الاتفاقُ (بين المستعمرين) بأن يتولى الحكم في جبل لبنان متصرف مسيحي غير لبناني ، يعيّنه السلطان من بين رعاياه الكاثوليك ، بموافقة الدول الكبرى » .

قلت : فلنحلل هذا « الكيان الممتاز للبنان الجبل » إلى عناصره فماذا نجد ؟

دونك النتيجة :

أ – إن الكيان المسْخَ يتألف من « لبنان الصغير » بعد أن كان كبيراً ، فهل من مواطن مخلص حقاً ، يفخر بتصغير وطن ، خلّفه له الأجداد ، ليحافظ عليه ويكبّره إذا أمكنه ذلك ؟

ثم ألم تُسلخ عن « لبنان » السهول الخصبة الممتدة على طول الساحل ، والأخرى المنبسطة في الداخل ؟

وكذلك ألم يحرموه من مرافئه ، تلك التي كانت خير منافذَ للاستيراد والتصدير ؟

بلى ، حتى لقد وجد الجبليون أنفسهم كمن يعضُّ على العضم ، بعد تجريده من اللحم ... فماذا كانت النتيجة ؟ كانت

ضيقاً في النفَس ، وجوعاً في الكبد ، وشعوراً بالمذلة واندفاعاً إلى الخارج مهاجرين ، تاركين الأهــل والأصحاب ، والأحبة والاخوان ، ليصبحوا مسخّرين لخدمة أوطان ، حتى لها عليهم واجبُ الاعتراف بأنها حضَنتهم يوم قست عليهم المتصرفية ذات « الكيان الممتاز » !!

ب – مــا هي تلك المتصرفية ؟ ألم تكن تتشكّل من استعمار ، مُثمّن العناصر ؟ بلى ، ودونك هي :

١ – حاكم أجنبي .

٢ – يعينه السلطان الأجنبي .

٣ – توافق على تعيينه : ست دول اجنبية أخرى .

المجموع ثمانية عناصر اجنبية يرزح الجبليون تحت وطأتها بفضــل « الكيان الممتاز » .

ومع ذلك يمضي مؤرخنا قائلاً : « وألغى النظام الجديـد جميع الصلاحيات الاقطاعية في المناطق » .

قلت : وفي هذا الكلام افتئات وتجنٍّ على رجــال الثورة الجماهيرية ، ثورة الفلاحين بزعامة طانيوس شاهين ، التي قضت سنة ١٨٥٨ – ١٨٥٩ على الاقطاعيين وامتيازاتهم المغتصبة ، زوراً وبهتاناً ؛ فجاء النظام الجديد يكرسها ، أي يدعمهـا

ويعممها ويضفي عليها الصفة القانونيـــة حتى أن « الجمهورية الشعبية» [٦٤] قد بُذرت بذرتها في عام ١٨٥٩ .

ولم يكتف الاستاذ كمال بأن يضفي على « تلك المسرحية » بما أسعفه به الخيال، من روعة وجلال، زائفين بل ذهب ليقول: « ... ونجحت هذه الترتيبات في خلق إطار إداري صالح لنمو البلاد (!) فأصبح جبل لبنان ، في عهد المتصرفية ، من بـــين المقاطعات العثمانية ، مضرب المثل ، في حُسن التنظيم والازدهار والرقي » اه .

قلت : أليس غريباً حقاً ، أن يَردَ مثلُ هذا الكلام ، بعد ما نزح عن « جبل لبنان » المتصرفية ، أكثر شبابه ومفكريه إلى بيروت ، والقاهرة ، والخرطوم،فضلاً عن مُدن الأميركيتين وغيرها من المهاجر ؟! فهـل يهجر الناس وطنا ، يكون حقاً ، « مضرب المثل في حسن التنظيم والازدهار والرقي » ؟ والجواب عند العقلاء المخلصين من بني قومي . ولا أدلَّ على صحة ما نقول وخطأ ما يوهمنا به الدكتور الصليبي من قوله هو في :

٣ – « ... وكانت للموارنة مآخذ على نظام المتصرفية ؛ أهمها أن هذا النظام (الاستعماري المثمن الجوانب كما رأينا) قد نزع الحكم من أيدي اللبنانيين ووضعه في أيد غريبة » .

إذن ، إن اللبنانيين من (الموارنة والدروز وسواهم) قد

َندموا ، ولات ساعـةَ مندم ، حين أدركوا ، بعد تخلصهم من مفعول المخدرات ، على ما أوصلتهم إليه لُعبة المستعمرين ، وخسّة العملاء من إقطاعيين ، واكليركيين من خسارة الامارة ، ومسخ « لبنان الكبير » ، فضلاً عن فصم عُرى الوحدة الوطنية ...

وهنا يستمر مؤرخنـــا في التشويه والتحريف فيقول : « ... وحظي الموارنة (كذا دائماً) من ذلك بحصة الأسد » !!

ولكن هذا ، أيها الأستاذ المؤرخ ، لا ينفي ما شعر بـــه عقلاؤهم من خيبة أمل في نظام ، جاء بديلاً لحكم وطني ، كان قد رفع الأحرارُ من بنيه ، قواعده ، على مداميك من التسامح والعدالة والمساواة بين أبنائه جميعهم .

هذا ، ويمضي الدكتور المؤرخ قائلاً : « وكان في ظـــل المتصرفية أن أخذ الموارنة (نفس اللازمة) ينضجون سياسياً (!!) كفئة حاكمة (؟!) ويتدربون في المسؤولية ، فتحولت عصبيتُهم الدينية (كذا) تدريجياً إلى ولاء للبنان (أي لبنان تعني : الكبير ام الصغير ؟) كوطن يجمع بينهم وبـين الطوائف الأخرى في البلاد ، ضامناً (!!) مصالح كل فئـــة ، ومؤمناً العيش الحر الكريم للجميع » اهـ .

قلتُ : والآن يَردُ السؤال التالي : ألم يشرك الموارنـــةَ المعنيـــون ثم الشهابيون في الحكـــم والادارة

والجيش ؟ ما لهذا المؤرخ ينسى أو يتناسى الوقائع المجيدة من تاريخنا خلال القرون الثلاثة : السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في بعض حقبه ؟!!

ثم أليس في قوله : « فتحولت عصبيتهم الدينية » البرهان القاطع على تعصب ذميم ، اتسمت بـه بعض قطاعهم ، فحال دون استفادتهم مما قدّمه لهم وللوطن ، من التسامح ، الحكامُ الوطنيون من المعنيين ، وقلة من الشهابين ؟؟

وأي وَلاء للبنان ، أعظم من ولاء جميع اللبنانيين ، حين كانوا لا يزالون بنجوة من التـأثير الأجنبي ، وكانوا ينعمون بالحكم الوطني الصرف ، قبـل المتصرفية ، والقائمقاميتين ، والعهد المصري الابراهيمي ، وبعض فترات من حكم الشهابيين ؟

ولو فرضنا وأقدم الاستاذ كمال اليوم على عملية استفتاء عما إذا كانت الدولة في لبنان « حقاً تضمن مصالح كل فئة من الفئات (الطوائف) وتؤمّن فعلاً العيش الحر الكريم للجميع » فماذا تراه يجد من حصيلة لهذا ونتائج ؟

فهل يا تُرى تجلّى « الروح القدس » على « الموارنة » وحدهم من الاخوة النصارى ، فمنحهم العبقرية وحرم منها غيرهم ، حتى أنهم عُدوا وحدهم يستحقون الظفر بالرئاسة الاولى ، مثلاً ، « وبحصة الأسد » من جميع نِعمِ الجمهورية اللبنانية القائمة ؟

ومَن قال : إن الله قد اختص المسلمين من بين اللبنانيين ، برئاسة كل من السلطتين التشريعة والتنفيذية ، دون غيرهم وحَرَّم عليهم الرئاسة الأولى ؟

فلنسأل الدستور اللبناني، ولنستفت وثائق « عصبة الأمم » المرحومة ، ولنرجع قليلاً إلى الوراء ونستوحِ التقاليد نفسها فماذا عسانا نجد ؟

١ ـ نجدُ : أنه قد حظي برئاسة الجمهورية مواطن ٌ أرثوذكسي الاستاذ شارل دباس في أيام الانتداب ، ثم رُشح لها مسلم هـو الشيخ محمد الجسر أيضاً ، كما فكر بعضهم جدياً بترشيحِ مسلم آخر هو سامي الصلح (٦٥) .

٢ ـ ان الدستور اللبناني لا يحدد ترشيح أي لبناني ينتمي لدين خاص ، أو لطائفة بعينها ... بل هو يترك ذلك كحق لكل لبناني، يستوفي الشروط الدستورية والموجبات النظامية.

٣ ـ دونك هذه الوثيقة التاريخية :

« لما رجحت كفة الشيخ محمد الجسر، رئيس المجلس النيابي، على مُنافسه الشيخ بشارة الخوري في انتخابات رئاسة الجمهورية ـ عام ١٩٣٢ ـ خفّ المفوض السامي مسيو پونسو لإقناعه بأن يسحب ترشيحه، على الرغم مما للشيخ الجسر من خدمات وافرة لفرنسا ؛ ولما أبى أصدر پونسو قراراً بحـــل المجلس، وتعليق

الدستور في ١٢ ت ١ من السنة نفسها ، وشفعهُ بقرار آخر ، نصّب فيه الأستاذ شارل دباس حاكماً على لبنان » .

وتمضي الوثيقة في النص التالي :

« وكنتُ (والكلام للاستاذ محمد جميل بيهم) وقتئذ رئيساً لجمعية الشبيبة الاسلامية ، فرفعت شكوى باسمها إلى عصبة الأمم بجنيف * من جراء هذا التحدي، الذي كان يُراد به إقصاء المسلمين عن رئاسة الجمهورية ، وهي حق لهم كما لغيرهم .

« فأعار مجلس العصبة اهتمامه لهذه القضية ، ووجه رئيسه إبان المناقشة عن الانتداب في لبنان، استجواباً للكونت روبير دوكيه ، مندوب فرنسا ، استوضحه فيه عما إذا كان محظوراً على المسلم أن يُنتخبَ لرئاسة الجمهورية اللبنانية ...

«فلم يسع دوكيه إلا أن يعترف بأن هذا الحق هومشاع لجميع اللبنانيين على السواء ، ولكنه عزا حلّ المجلس إلى تدبير محلي ، يُراد به تخفيف النفقات عن الخزينة فقط » ** اهـ .

---

* وهي المؤسسة الدولية التي خلفتها، عام ١٩٤٥، هيئة الامم المتحدة الحالية في نيويورك .

** محمد جميل بيهم في كتاب : « لبنان بين مشرّق ومغرّب » بيروت ١٩٦٩ ص : ٣٤ – ٣٥ .

والسؤال الأخير : أي عيش حر كريم، ينعم به أكثر سكان الجنوب المسكين ، والبقاع البائس ، وعكار التعس ؟ نعم أي عيش حر كريم يسود تلك القطاعات اللبنانية ، وأكثر أطفال أهاليها مشردون في الطرق والأزقة والدروب ، لأن « الدولة اللبنانية » دولة الاستقلال والحرية حرَمتهم من المدارس ، والنور ، والماء ، والكهرباء ، فضلاً عن الأمن والسلامة ضد غارات اسرائيل في الجنوب، وتعديات الاقطاعيين،والتقاليد في البقاع وعكار ؟!

ولنقف هنا لنقرأ ما يقوله المؤرخ الممتاز الدكتور الصليبي :
« وهكذا نشأت الفكرة اللبنانية ، وترعرعت في كنف عصبية الموارنة » اه .

قلتُ : وتعقيباً على هذا الكلام : أما الفكرة اللبنانية فقد نشأت على أيدي العرب من جميع الفئات ، وخاصة على أيدي الحكام منهم بالتداول،منذ أيام الإمام الاوزاعي ، فالتنوخيين، والأرسلانيين ثم العلمدينيين والمعنيين وبعض الشهابيين ؛ هذا ما يشهد به التاريخ الصحيح ويرفض ما دونه من زيف وتزوير .

والصحيح أيضاً وأيضاً أن هذه « الفكرة اللبنانية » ما عتمت ان مُنيت بنكسة ، حينما دخلت في كنف « عصبية فئة من الموارنة». ومن مِنا لايرى اللحمة القوية بين«العصبية الجاهلية»

و « العصبية الطائفية » ؟ وهذه ايرلندا الشمالية خير دليل على ذلك . فهل من المعقول أن تقام الدعوة لها (للعصبية الطائفية)، ويعمل على تشجيعها في الثلث الأخير من القرن العشرين ؟!!

ولعل من أفظعِ ما يُحب المؤرخ المستجد أن يُقره في رُوع بعض اللبنانيين ، يكمُن في قوله : « ففدت الكنيسة المارونية القِوام الاساسي لهذه الفكرة ، والمؤسسة المجسّدة لها في غياب دولة لبنانية ، تقوم بهذه المهمة » ا. هـ .

قلتُ : بلى، إن هذا الادعاء لمؤرخنا، لأفظع ما يقصدُ إليه فيما يكتب ، وما سبق ان كتبه ، وما سيكتبه ، ربما في المستقبل، إن لم يرعو ، ويرجع إلى ضميره وإلى ما يجب أن يتحلى بـه من موضوعية ، وعلمية خالصة ، فيرسّخ الوحدة الوطنية بـين جميع اللبنانيين ، بـدلاً من الدعوة إلى التعصب ، الذي هو ابن « العصبية » وإلا َصدقَ فيه القول الحكيم : « ليس مِنا من دعا إلى عصبية » .

ويقول الأستاذ الدكتور في :

٤ – « واعترى الموازنة في عهد المتصرفية شعور بضيق الرقعة اللبنانية ، فأخذوا يسعون إلى توسيعها مُطالبين بالمرافيء

البحرية والمناطق المحاذية للجبل » اهـ.

قلت : أما أن يعتري الموارنة شعور بضيق الرقعة المتصرفية، فليس بالمستغرب، وقد أحسوا بالاختناق بسبب ما أصاب « لبنان الكبير » من المسخ...

أما القولُ بأنهم « أخذوا يسعون بتوسيع نطاق تلك الرقعة » فهو مرفوض؛ لأنه لا مرجع يسنده . إذِ الحقيقة أن السعي، إن وجد فـَ « لفتح مينائي جونية والنبي يونس » (٦٦).

وكذلك فإن القول : « وكانت سطوة الامراء المعنيين والشهابيين قد نفـَذَت نوعاً ما، إلى جميع هذه المناطق فنزحت إليها أعداد كبيرة من الموارنة وغيرهم من المسيحيين، مما جعلها شبيهة، في تركيبها الطائفي، بجبل لبنان »، فيه تجاوز فضلاً عن التحريف؛ فلا « النزوح بأعداد كبيرة » صحيح ولا الإدعاء بأنها غدَت « شبيهة، بتركيبها الطائفي بجبل لبنان » بأكثر منه صحة؛ بل هو كلام يُقصد منه ما ليس له سند، بدليل إغفال المؤرخ ذكر المرجع. ومما يزيد في غرابة الأمر أن صاحبنا يضيف، إلى ما سبق، كلاماً آخر... يختمه بقوله : « وجاءت الهجرة اللبنانية على هذا النطاق، تؤكد ضرورة توسيع نطاق رقعة المتصرفية، وتزيد في المطالبة بها من قبل قادة الموارنة» اهـ.

وزيادة منه في ... يحيل القاريء إلى كتـــاب « القضية اللبنانية » لمؤلفــه Jouplain ١٩٠٨ باريس ، (وهذا الاسم مستعار لبولس نجـــيم) ، دون تعيين صفحة بالذات منـه ...

هذا ، مع العلم أن السيد ايـــلي صفا صاحب كتاب L'Emigration Libanaise الصادر في بيروت ١٩٦٥ ، بالرغم من رجوعه إلى كتاب Jouplain سبع مرات ، مــع تعيين الصفحة لكل منها ، لم يذكر شيئاً عن « سعي » مزعوم لاسترجاع شيء مما كانت الأيـــدي الأثيمة قد نزعته عن لبناننا الكبير ، حين آثروا تصغيره لشيء في نفس يعقوب كما يقول المثـــل .

على كل فلنرافق صاحب « الموارنة : صورة تاريخية » في الملف الأربعين ، حتى آخر الشوط ، لنسجل له قوله: «واغتنمت الدولة فرصة الحرب (العالمية الاولى) لا لإلغـــاء الامتيازات اللبنانية المدعومة من قبل الدول الاوروبية الكبرى فحسب، بل أيضاً لالغاء امتيازات الكنيسة المارونية ... »

قلتُ : إذن فإن المتصرفية ، وهي المرآة المنعكسة عليها الامتيازات اللبنانية (الجبلية) ، إنما كانت من صنع الدول

المستعمرة ، كما كانت امتيازات الكنيسة المارونية مدعومة من قِبل فرنسا ، وهي من هي بين الدول الاستعمارية أولاً، والخصم للدولة العثمانية ثانيـاً ، بسبب الحرب القائمة عهد ذاك ؛ فأي ضير أن تفعل ما فعلته ؟ .



الفصل الخامس عشر

فرنسا تتجاهل كلياً جبل لبنان ومن فيه ...

« فرنسا تحقق حلم الموارنة »

ان هذا العنوان نفسه يُدين الموارنة الذين « تُحقق فرنسا حلمهم » وهي من نعرف من هي .

على كل فلنتابع مؤرخنا فيما يقول وهو :

١ – « بانتهاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨ ، احتلت فرنسا بيروت ، وجبل لبنان والمناطق المجاورة ، ولم يمضِ سنة على هذا الاحتلال ، حتى حققت فرنسا حلم الموارنة في أول أيلول ١٩٢٠ باعلانها دولة لبنان الكبير بالحدود الحاضرة ، كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي » ا هـ .

قلتُ : وهنا نرى صاحبنا المؤرخ الجديد قد قفز قفزة ، لم تكن كلها في الظلام فقط ،بل جاءت تفضح مراميه فيما يكتب، وتعرّي مقاصده فيما يحرقه من البخور أمام فئة من اللبنانيين ، لم يكن بعض زعمائها سوى أبواق للاجنبي ، سياسيين كانوا ، أو غير سياسيين ، وطائفيين انتهازيين ، أو إقطاعيين .

وذلك بيّن في إغفاله ما كانت قد عزمت فرنسة على الأخذ به بحكم اتفاقها مع بريطانية في معاهدة (سايكس بيكو) ١٩١٦ من تجاهلها جبل لبنان ومن فيه كلياً ، اعتقاداً منها أن هؤلاء « إنما هم دائماً وأبداً في الجيب » كما يقولون عندنا .

وبيان هذا الموقف لفرنسة من جبل لبنان ومن فيه ، يوضحه لنا يوسف السودا في كتابه « من أجل الاستقلال » حيث يقول في معرض كلامه ، عن حفلة أقامتها **الجمعية السورية المركزية بباريس في** ٢٣/ ١٢/ ١٩١٧ في شارع سان جرمان رقم ٢٤٣ ، ما يلي : « وكان رئيس الجمعية ، شكري غانم ، قد نشر كتاباً ، ورد فيه : أن غرض الجمعية هو أولا : تخليص بلادنا ، وثانياً : تأهيلها للاستقلال (كذا) **تحت رعاية فرنسا** » .

ويلخص السودا وقائع الحفلة بقوله : « تبيّن من تلك الحفلة : أولا ـ انه لم يشر أحد من الخطباء (وكانوا : السيرمارك سايكس والمسيو غو وشكري غانم) إلى لبنان (الجبل طبعاً)

ثانياً أن العقبة الكبرى في وجههم (وجه الجمعية صاحبة الحفلة، وطرفي معاهدة سايكس - بيكو) كانت الجالية اللبنانية في وادي النيل ، وشكري غانم يطلب العون عليها (من أجل جبل لبنان) .

ثالثاً - قال السير مارك سايكس : إن المقيمين في سوريا (ومنها جبل لبنان) مُكرَهون على الصمت ، فعلى الموجودين في الخارج ، أن يعملوا كل ما في قدرتهم ، وان يطلبوا ضمانة الدول [٦٧] ...

فمن كل ما ذُكر أعلاه ، يتضح أن منتهى طموح أكثر المتصلين بالمستعمرين - إن لم نقل جميعهم - سواء أكانوا في البلاد أو خارجها ، أن يروا بلادهم تحت رعاية فرنسة أو ضمانة الدول الاجنبية .

هذا ما كان عن القضية خلال عام ١٩١٧ ، فلنرَ الآن ما كان عنها خلال الاعوام : ١٩١٨ و ١٩١٩ ١٩٢٠ وهي الحقيقة التي أغفلها صاحبنا عمداً لتشويه حقائق التاريخ ، وتزويراً للوقائع . يقول السودا :

« .... كان في معتقد الفرنسيين ... أن السوريين على اختلاف المناطق (ومنها جبل لبنان) والمذاهب سواء في

بلادهم أو خارجها مجمعون على المطالبة بفرنسا » [٦٨] .

وهذا الكلام إن دل على شيء فعلى ان فرنسة كانت تحلم بسورية الكبرى كلها ، وأنها لم تكن تفكر بشيء اسمه لبنان ومنه الجبل ، اللهم إلا من حيث انه إحدى مناطق سورية .

ويمضي السودا في سرده قائلاً : « ولكن عندما دخلت الكتيبة الفرنسية (في شهر تشرين الاول ١٩١٨) إلى البلاد، تبين لها أن تلك الدعايات لا تنطبق على الواقع ، فالتفتت السلطة (الفرنسية) الى لبنان (الجبل) واستصدرت(كذا) من مجلس الادارة (المنحل في ١٩١٥) قراراً بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩١٨ جاء فيه :

١ ـ طلب فرنسا ـ وهذا بيت القصيد ـ كما يقول السودا نفسه .

٢ ـ الاستقلال الاداري (ويزيد السودا قوله): « وتوسيع الحدود » هكذا بشكل مبهم .

قلتُ : والغريب أن السودا كغيره من الانعزاليين والمشوهين للتاريخ ، والمحرفين لحقائقه ، يكتب صفحتين في الاعتراض على القرار المذكور أعلاه، لينتهي حيث كانت ولا تزال تنتهي القضية مع هؤلاء بالقول :

« ..... ونبسط (نحن أعضاء الاتحاد اللبناني) أمام الشعب

اللبناني (الجبلي طبعاً) مطالبنا كاملة وهي : التمتع بالاستقلال التام في حدوده الطبيعية (؟!) بضمان (وهذا هو بيت القصيد) الدول العظمى .

قلتُ : وهل رأيت استقلالاً ما ، تاماً، كان أو ناقصاً، يقوم بغير ضمانة من أهله ؟ وهــــل تعتقد أن المستعمِرين أياً كانوا ، يضمنون الاستقلالات لوجه الله ؟! ...

وأما نغمة « في حدوده الطبيعية » فلم تكن لِتمر في بال أحد من اولئك ، لأنهم هم الذين قبلوا عام ١٨٦١ بمسخ لبنان ، وطن فخر الدين العظيم ، إلى « المتصرفية » بضمانة الدول العظمى ...

ولذلك، لم تكن فرنسة مـــا بين ١٩١٧ - ١٩١٩ لتفكر بأكثر من الحصول على سورية الطبيعية بمناطقها المختلفة ، ومنها الجبل اللبناني ، الذي كانت علىاستعداد لاعادة نظام المتصرفية فيــه .

أما السودا فيُلخص الحالة خلال ١٩١٩ عَبر « الدعايات المختلفة » بما يلي « في تلك البلبلة نبتت فكرة جديـــدة هي فكرة الالتجاء إلى أميريكا... وهكذا اصبحت تتنازع «سورية الكبرى » اتجاهات ثلاثة :

١ ـ حماية فرنسا ، ٢ ـ الوحــــدة العربية ، ٣ ـ مساعدة

أميريكا . لكن هذا المنهاج ظل حبراً على ورق ؛ « اذ تطور التفكير لدى اللبنانيين» وراح «مجلس الادارة يطالب بالاستقلال السياسي » هذه المرة ؛ « فتوجـه المجلس إلى اللبنانيين بكلمة يطمئن فيها خواطرهم بالقرار التالي : « لما كان جبل لبنان مستقلاً منذ القدم(؟!) بحدوده التاريخية والجغرافية، والقِطع(؟!) التي فُصلت عنه قد سُلخت عنوة (!!) واغتصاباً بأمر (؟) الدولة التركية ... » اهـ .

قلت : وهذا الكلام يدل على تحفظ صاحبه بين التصريح بـ (جبل لبنان) و « لبنان الكبير » الذي مُسخ باتفاق الدول الاجنبية كلها، لا بأمر الدولة العثمانية وحدها، كما قال السودا .

وكذلك فإن القول : « إذ تطور التفكير لدى اللبنانيين » حتى راح مجلس الادارة يطالب ... فتوجه إلى .... » إن هذا الكلام كله ، والقرار المتخذ لتطمين الخواطر ، كله تناقض ، ولا يدل على غير التخبط . لذلك يحسن بنا أن نوضح الامور ، لتظهر الحقيقة عارية ، لا لبس فيها ولا غموض ؛ فنقول جاء للسودا نفسه قوله :

« في أوائل شهر كانون الثاني ١٩١٨ كنت في القاهرة...وفي اليوم التالي استقبلنا (أنا ـ السودا ـ وبعض الرفاق) المسيو جورج بيكو في شبرد اوتيل ، الساعة الرابعة بعد الظهر ... وعند

اكتمال الحضور ، رحب بنا المسيو بيكو وقال .... « فيا خص الحدود ، لا شك أن سلخ بيروت عن لبنان ، واستقلاله ... كل هذا كان ضرورياً على عهد تركيا ؛ وقد كنتم يومئذ في حاجة إلى من يدافع عنكم . أما متى أصبحت فرنسا عندكم فضُد من تحتاجون إلى دفاع ؟ » ا هـ .

قلتُ : ومن هذا نتبين أن فرنسا لم تكن (في مطلع عام ١٩١٨) تفكر بأكثر من أن يكون (جبل) لبنان ُجزءاً من سورية الكبرى ،ومشمولاً برعاية « فرنسة » وحمايتها !

أما في أواخر ذلك العام نفسه ، فقد وجَدَت فرنسا نفسها ُمضطرة إلى أن تتذكر لبنان (الجبل) فاستصدرت في ٩ كانون الاول١٩١٨ ، أي بعد الاحتلال ، ذلك القرارَ الذي أشرنا اليه أعلاه ، والذي كان يذكر فيما يذكره كلمة « الاستقلال مع توسيع (كـــذا) الحدود » إغراءاً للجبليين ، دون اغضاب السوريين . ذلك ِلأن الاستقلال ، الذي جاء ذِكرُه في القرار، إن هو إلا الاستقلال الاداري ، الذي لا يمنع ضمّ لبنان(الجبل) إلى فيداراسيون سورية » (٦٩) وفي ذلك تطمين للسوريين .

غير أن الأمور لم تأت ، مع السوريين ، كما تخيّلتها فرنسا ، فكان لا بد من أن ُتغيّر التكتيك مع اللبنانيين ؛ وهذا بالذات ما يحيطنا به السودا علماً في قوله : « استصدرت (كـــذا)

فرنسا من المجلس (الاداري) قراراً آخرَ بتاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩ ، منادياً هذه المرة بالاستقلال .

وهكذا نرى أن فرنسا هي التي كانت وراء اندفاع مجلس ادارة جبل لبنان ، إلى المطالبة بإعادة لبنان فخر الدين الثاني ، إلى حدوده الطبيعية ، والمناداة بالاستقلال ؛ ولم يكن بعض كبار الموارنة ، عهد ذاك شأنهم دائماً ، إلا مُسيّرين لا مُخيّرين ؛ وكانوا هم المحققين لفرنسا حلمها القديم ؛ ولم تكن أبداً هي التي حققت لهم حلمهم ، كما يحب أن يوهمنا الدكتور كمال الصليبي ...

ويتابع الاستاذ كمال قائلاً : « ... ولم تمضِ سنتان على هذا الاحتلال ، حتى حققت فرنسا حلم الموارنة في أول أيلول ١٩٢٠ باعلانها دولة لبنان الكبير » اهـ .

قلتُ : ففي هذا الكلام تجنٍ على فرنسة ، واعتداء على التاريخ ؛ وذلك في إسناده ما ليس صحيحاً إلى الموارنة ؛ والدليل القاطع على ذلك أن فرنسا حققت ، بعد الحرب العالمية الاولى ، خلال عامي ١٩١٨ و ١٩٢٠ بعضَ حلمها هي ؛ وذلك بالاستفادة من الموارنة في الوصول إلى ما رَنَتْ إليه خلال عام ١٨٦١ ، حينما لم تُقِرّ سلخ الأقضية الأربعة عن لبنان الكبير ، ليصبح صغيراً ، وتُقام فيه متصرفية ، إلا مُضطرة أمام إجماع الدول المستعمِرة الأخرى ، على تنفيذ تلك الخطة ...

وعليه ، ففي قول الصليبي : « حققت فرنسا حلم الموارنة في أول أيلول ١٩٢٠ باعلانها دولة لبنان الكبير » تجنٍّ على التاريخ ، لان فرنسة في الحقيقة ، لم تفعل في أول أيلول ١٩٢٠ إلا أن عادت فأعلنت من جديد الوطن اللبناني ، كما أسّسه الأمير فخر الدين المعني الثاني ، دولة مستقلة ؛ و « لكن على أن يكون » مع الأسف الشديد ، تحت الانتداب » ، كما قضت مصلحة الحلفاء المنتصرين على ألمانيا ، وعلى تركيا ، احدى حليفاتها ؟

وكذلك يمضي كمال الصليبي في سرده فيقول : « وفي ٢٣ أيار ١٩٢٦ أقرّ لهذه الدولة دستور ، جعل منها جمهورية لبنانية ، فقامت هذه الجمهورية تُجسّد الفكرة ، التي نادى بها الموارنة ، منذ عهد المتصرفية ، وتحل مكان الكنيسة المارونية (كذا بكل سذاجة) في القيادة الوطنية »*.

قلتُ : أما كان الاحرى بالمؤرخ المستجد أن يتذكر أن الفضل الأول في مناداة دولة الانتداب بالجمهورية اللبنانية بعد

---

* هذا ما قاله الدكتور الصليبي في محاضرته المزدوجة التي ألقاها في دير مار ضومط في رومية المتن في ١٢ و ١٩ أيلول ١٩٦٩ لكنه يعود فيقول ، في محاضرته التي ألقاها في « جامعة الروح القدس » الكسليك سنة ١٩٧٠ : « فمما لا شك فيه أن هذا الامير (فخر الدين الثاني) وَضَع حجر الاساس للكيان اللبناني (...) . وهذا الكيان هو بدوره أساس الفكرة اللبنانية ... (انظر محاضرات جامعة الروح القدس) في أبعاد القومية اللبنانية الكسليك لبنان ص : ١١١ .

اقرار الدستور عام ١٩٢٦ ، إنما كان يرجع إلى الثورة الدرزية السورية ، التي امتد لهيبها إلى أطراف لبنان ، مما جعل السلطة الفرنسية تخشى العواقب ، فسارعت الى المناداة بالجمهورية ، بعد ان افتعلت ، عن طريق بعض اللبنانيين من الانعزاليين ، صياغة خاصة لدستور ، ما زلنا نشكو من بعض نصوصه التي لا تتفق مع الكرامة الوطنية ؟!

ومن التخريف ، والتجديف بحق اللبنانيين أن يقال : « فقامت هذه الجمهورية ، تُجسّد الفكرة التي نادى بها الموارنة « منذ عهد المتصرفية ، وتحلُ مكان الكنيسة المارونية في القيادة الوطنية » .

ويتساءل بعضهم : أهذا مبلغ ما توصل اليه ، مؤرخنا الحديث الدكتور كمال الصليبي في « علم التاريخ » ؟

ومما يفضح مقصد مؤرخنا فيما يذهب اليه، قوله: «واستقلت الجمهورية اللبنانية عن فرنسا بعد عام ١٩٤٣ وأضحت في عهدة اللبنانيين وحدهم ... »

إذن ان الجمهورية اللبنانية المستقلة (عن فرنسا) ، انما هي جمهورية ، لا مُسلمة صرف ، ولا مسيحية بحت ، كما أن دستورها لا يعترف لأية فئة من فئاتها بالتمييز على غيرها ، بل

إن الجميع متساوون في الحقوق والواجبات : فلا الموارنة فيها ، أقل من الارثوذكس مكانة، ولا غيرهم من اللبنانيين ، أعلا شأناً فيها منهم ، بل انها أضحت بعد الاستقلال عن فرنسا ، في عهدة الجميع وللجميع على السواء .

وعلى هذا المنطق السليم يُصبح قول المؤرخ الدكتور كمال الصليبي في :

٢ - « وكان من الطبيعي أن يتسلم الموارنة دفة الحكم في الجمهورية ، التي كان لهم الدور الاساسي في خلقها » مَرفوضاً جملة وتفصيلاً .

ولعله من الاصح أن يقال : « إنـه من الطبيعي أن يتذكر الجميع أن بعض ما لعبه فريق من الموارنة من ادوار ، لم يكن دائماً مشرّفاً « للدولة اللبنانية »؛ إذ كان أدوار من ينقادون إلى المستعمرين ، والمغرضين من الاوروبيين ، سواء أكانوا فرنسيين أو نمساويين أو ايطاليين أو ڤاتيكانيين . ومن يدري فقد يكون هؤلاء يتطلعون اليوم إلى أبناء العم سام ... ؟

ولا يقف مؤرخنا عند هذا الحدّ من القول السابق،بل يُضيف اليه : « وكان من الطبيعي أيضاً أن تستمر الكنيسة المارونية في اهتمامها بالشؤون اللبنانية العامة ، وغيرتها على الكيان اللبناني ،

الذي سعت جهدها عبر القرون إلى تحقيقه » اهـ .

قلت : إن من يقرأ هذا الكلام ، لا يملك وهو يَستَشِفُ ، خلال كلماته وعباراته ، الدعاية الباطلة في إعطاء بعض مـا للشعب اللبناني وحده الحق فيه ، إلى مؤسّسة طائفية خاصة ، ليس لها ولا لغيرها من الأسَر الروحية الاخرى ، ان تتدخل في أمور الدولة اللهم إلا بقدر محدود جداً ، تعيّنه القوانين الدستورية والانظمة الادارية ، أقول : لا يسعه إلا أن يشجبه ويستغرب من المؤرخ الحديث ، اتخاذ مثل هذه الافكار ، والعمل على نشرها في هذه الايام بالذات ، وفي هذا العصر ، عصر العلمانية والحريـة والاشتراكية . . .

وكأني بالأستاذ كال ، وقد خشيَ غضبة كلّ لبناني سويّ من ذلك الكلام ، يُطلقه جُزافاً ، عاد فاستدرك بقوله : « إذ ان **الفكرة اللبنانية** ، وان يكن الموارنةُ هم الذين دعوا إليها في الأصل ، تفترض مبدئياً أن لا يكون لبنان ، وقفـاً على الموارنة وحدهم ، بل على جميع اللبنانيين على السواء ، **شرط ان يتحمل الجميع** مسؤولياتهم تجاه الوطن اللبناني ، والقيَم الانسانية التي ترتكز عليها » .

قلتُ : وهكذا يكون الدكتور الصليبي قـد شعر بوخز الضمير بما عمله لإشاعة التفرقة بين اللبنانيين فعاد ، كمن يعتذر

عن ذنبه بجرم أكبر؛ إذ يقول عن «الفكرة اللبنانية » : « وان يكن الموارنة هم الذين دعوا اليها ... » الخ .

قلت : ترى ماذا يفهم الدكتور الصليبي «بالفكرة اللبنانية»؟ وهل يمكن أن تعني أكثر من انها دعوة إلى المواطنية السليمة ، التي خلقها وركزها في أذهان اللبنانيين ونفوسهم ، مؤسسو الكيان اللبناني الموحد ، البريؤون من كل تبعيـــة وعمالة للاجنبي ؟ .

نعم ، ماذا يمكن أن تعني « الفكرة اللبنانية » المنبثقة عن التاريخ الصحيح غير ذلك ؟ أما إذا كانت « الفكرة اللبنانية »، يقصد بها ، الدكتور كمال ، غير ذلك فنستميحه عذراً بأن نعلن له ولمن قد يكونون وراءه ، بأن « الفكرة اللبنانية » الصافية الخالصة ، إنما هي الابنة الشرعية لأمها الرؤوم: «العروبة المجيدة » ، لا لغيرها أبداً . وليتأكد كمال الصليبي أن لبنان ، لم يكن يوماً ، ولن يكون البتة ، الوطن المستقل إلا وقفاً مشاعاً على جميع اللبنانيين سواء بسواء ...

وأما الشرط الذي لجأ اليه هو : « ان يتحمل الجميـــع مسؤولياتهم تجاه الوطن اللبناني ، والقيم الانسانية ، التي يرتكز عليها » فأمره مفضوح ، إذ أنه ينضح بالغمز واللمز ، وليس هذا ما يقول به أو يعمل له مواطن ، ولا إنسان يقدّر « القيم » لأن

المواطنين الاحرار، كانوا دائماً، وسيبقون أبداً يتحملون مسؤولياتهم تجاه الوطن اللبناني، وتجاه « القيم الانسانية » التي لا يختلف فيها دينان كالاسلام، والنصرانية مثلاً.

وأخيراً وليس آخراً، إن قول صاحبنا في:

٣ - « فالموارنة الذين تمكنوا، عبر العصور، وهم الشعب الصغير، من المحافظة على هويتهم، عن طريق الثبات في الموقف، والكفاح المستمر ضد الجور، والتعلم من الاخطاء، والحكمة في انتقاء الأصدقاء والحلفاء، والاستعداد للتفاهم مع الغير، والوفاء لكل من مدّ اليهم يد المساعدة، وأظهر نحوهم من التفهم والعطف، تمكنوا في الوقت ذاته، دون سابق تصور أو تصميم، من المحافظة على حق الانسان في الحرية والعيش الكريم، ومن المساهمة (جميل !) في خلق وطن، يضمن هذا الحق لابنائه » اهـ.

قلتُ: لو ان المواطن كمال الصليبي، يُعيد النظر، في كلامه هذا، لتأكد أنه منطبق على أكثره، المثلُ القائل: « إنه مجرد مسح جوخ » لا غير، وذلك لِتَضمُّنه من التناقض ما يسيء، ليس إلى قائله، فحسب، بل أيضاً إلى المقول اليهم، أو عنهم، إذ أن قائله، بعد أن يُغرق في « مسح الجوخ » يعود ليقول: « انهم (الموارنة) تمكنوا من... ومن... بدون سابق تصور أو تصميم، من المحافظة على.... الخ ».

قلتُ : أليس أن المرء يُحاكمُ فيحكمُ له أو عليه ، بمجرد أن يثبت أن ما أتاه من أعمال ، إنما كان نتيجة طبيعية « لسابق تصور أو تصميم » ؟

فصاحبنا على حق فيما قال ، لِأنّ من عناهم من « الموازنة » إنما كانوا منفعلين لا فاعلين ، ومُسيّرين لا مُخيرين ، ومُرغَمين لا أبطالا !

وهكذا يكون قد صح أن الحق يعلو ولا يُعلى عليه ، وأن الباطل، وان تسامى، بدون حق، برهة ، فانه لا محالة هاو إلى الدرْك الاسفل من العمق ...

وعليه فقوله الأخير التالي : « والجمهورية اللبنانية التي تجمع اليوم بين اللبنانيين، على اختلاف مذاهبهم ونزعاتهم، تستمر، عن وعي ، في حمل الرسالة التي حملها الموارنة في الماضي تلقائياً » يبقى هذا القول ، بدون معنى لانه جاء بعـــد « خراب البصرة » إذ نفاه قبلاً ، عن وعي مُبيّت بل وشعور « دون سابق تصور أو تصميم » ... فكيف نُوفّق بين هذا التناقض الصريح ؟

ولنقف هنا لندلل للداعيـــة الأكبر غير الموفق ، على أن الجمهورية اللبنانية القائمة، منذ عام ١٩٤٣ على أسس من الاستقلال التام الناجز ، إنما كانـ ، مع الأسف الشديد ، أكثر منجزاتها حلقات في سلسلة من الاخفاقات والفشل ، وإن أقوى القائمين

على شؤونها نفوذاً ، ممن تدعوهم الى الحُكم فيها ، قد أعطوا الأدلة على بُعدهم عن قدسية « الفكرة اللبنانية » ،وبالتالي عن عجزهم في الحُكم ، وجهلهم للحقيقة الوطنية ، وابتعادهم عن بعض « القيم الانسانية » ولن نذهب في البرهان على ذلك إلى أبعد من عام ١٩٤٣ حين استوت الدولة اللبنانية على قاعدة من الاستقلال والسيادة ، وما تبعه من أعوام حتى ١٩٧٠ .

ففي عام ١٩٤٣ تفاهم الفريقان في لبنان ، بالاتفاق مع جيرانهم السوريين (٧٠) من الأشقاء العرب ، وشهادة هؤلاء في بعض الأقطار العربية الاخرى وعلى رأسها مصر ،تفاهموا واتفقوا على أن :

١ – يَكفّ الوحدويون ،بدون تعيين دين أو مذهب، عن المطالبة بالالتحاق بسورية « الأم » .

٢ – ويمتنع الانعزاليون ، كذلك بدون تحديد الدين أو الطائفة ،عن اللجوء الى الغرب في طلب الحماية أو الوصاية...أو التبعية له ، في أي شكل من الأشكال ، التي تحُد من السيادة والحرية في التصرف .

وهذا وحده ما عُرف « بالميثاق الوطني » وكل ادعاء آخر، يبقى هِراءً ، لا أساس له من الصحة ؛ ويحسنُ هنا أن نتذكر أن الجمعية السورية لم تكن حكراً على المسلمين ، ولا الاتحاد

اللبناني قصراً على النصارى؛ومنه (من ذلك الاتفاق) نتبين مدى التضحية التي تقدم بها كل من الطرفين « المتواثقين »؛فالوحدويون ارتضوا التضحية بأعز شيء تقريباً لدى الانسان،وهو الوحدة مع اخوة ، ربطت بينه وبينهم وشائج الجغرافية والتاريخ، واللغة، والمصير ، المتمثل بالاماني والآمـــال ، بينما ضحّى مواطنوهم الانعزاليون ، بأقل ما يربط بين انسان شرقي عربي أو مستعرب، وإنسان آخر غريب عنه لغة ، وتاريخاً وآماني وآمالاً ، لكن يطمع بالاستيلاء على بلده ، أو جزء منه أو المنطقة كلهـــا ، منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط ، لتميُّزها بالموقع الفذ ، بين القارات ، وبالثروات ، التي تزخر بها أرضها وسماؤها .

على هذه المعادلة من « الميثاق الوطني » تم الاتفاق ووُثّـــق التعاقد، حتى استقرت الدولة الجديدة، بعد ملابسات مفهومة ؛ وتشكلت الحكومة ووضعت بيانها الوزاري الأول ،الذي كان، بالفعل ، دستور عمل إصلاحي ، توقّـع الجميعُ من الدولة ، أن تقوم ، عَبرَ الحكومات المتعاقبة ، بتحقيق ما حَمَلتْه بنودُه من الاصلاحات الملحة ، والتطلعات المجدية .

فما هي تلك البنود وماذا تحقق منها ، بعــد سبعة وعشرين سنة من الاستقلال التام الناجز ؟

أما البنود فهي :

١ – « تنظيم الاستقلال » ؛ ويكون هذا بـ :

١ – اصلاح الدستور اللبناني بحيث يتلاءم كل الملاءمة مع معنى الاستقلال الصحيح . وقد تم شيء منه عامذاك ، واحتفظ الدستور ببنود ، لا تتلاءم أبداً مع مدى التطور ، الذي اجتازه اللبنانيون ، منذ ذلك اليوم .

هذا مع العلم ، ان الدستور اللبناني نسخة طبق الأصل تقريباً عن دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، الذي نبذه أصحابه وخلّفه دستور الجمهورية الرابعة ، ثم نُبذ هـذا وابدل به ، دستور الجمهورية الخامسة ؛ هذا في فرنسا نفسها ، أما هنا ، في لبنان ، فلا يزال القديم العتيق على قدمه واهترائه ...

فمن المسؤول عن هذه الفضيحة ، يا تُرى ، غـير أولئك القائمين على التمسك به ، لا لشيء إلا لأنه في صالحهم ، ولو كان ذلك في غير صالح لبنان الوطن ، والدولة والجمهورية ؟! وليس هؤلاء المتمسكون ببعض بنود الدستور ، التي لم تعُد صالحة ، غيرَ القلة المتحكمة المتعسفة من المواطنين ، وبينهم كثرة من إخواننا الموارنة ، وما تمسّكهم هـذا ، إلا لشيء في نفس يعقوب ...

أما اللبنانيون الآخرون ، السائرون في ركابهم ، فهـم

الإمّعيّون الانتهازيون ، والجُبناء الرعاديـــد الوَصوليون ، والاستغلاليون ،والاقطاعيون المنتفعون ، على المدى القريب من « الأسياد » .

٢ – « تعزيز اللغة القومية » ؛ وذلك يكون :

١ – « بجعل اللغة العربية لغة الدواوين الرسمية ».أليس من سخرية القدر ، أن تبقى هذه « اللغة الرسمية » معتدىً عليها في عُقرِ دارها ، لا من لغة أجنبية واحدة ، كما كانت الحال عام ١٩٤٣ ، بل أصبحت تُحارب بأكثر من لغة أجنبية أخرى ، ناهيك عما تجده أيضاً من التحديات يقوم بهـا أصحاب فكرة « اللغة اللبنانية » التي غدت ، مُعترفاً بها في بعض مسابقات الامتحانات الرسمية ، فضـــلاً عن الكتب التدريسية في بعض المؤسسات الخاصة ... فهل عملت الحكومات المتعاقبة منـــذ ١٩٤٣ على حفظ حق لغتنا الرسمية بقانون صريح ، يجعل اللغات الأجنبية ، واللهجات الجماهيرية ، تقف عند حدها ؟..

ثم ألا يتحجّج بعض كبار المسؤولين في الدولة ، وبعض من يطمحون من غيرهم ، إلى أعلى المناصب، بأنهم يجهلون اللغة العربية ، وهم يفعلون ذلك بدون أن يَرُف لهم جفن من حياء أو خجل * ؟ !

* ثم ما قولكم باقتراح وزير التربية الوطنية والـ ... الاستاذ أبو خاطر بقبول اللغة الارمنية ، لغة تدريس في المدارس ؟!!

٣ – « تنظيم الحكم الوطني » ؛وذلك :

١ – « ليصبح حكماً صالحاً ، تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري ، وحتى تستقر له الهيبة المفروضة فيه ، والثقة الضرورية المطلوبة له ..؛ فالاستقلال لا يجب أن يكون مجرد أنانية قومية (ولعله استنكف أن يقول : أنانية طائفية)، وارضاء لعزة النفس الوطنية (ولعله هنا أيضاً تجنب أن يقول : وارضاء لشهوة الحكم ، لدى النفوس المشبعة بروح التعصب الطائفي) وحسب ، بل يجب أن يكون (الحكم الوطني) نعمة ، تشمل حياة الشعب كله ، لا حياة قلة محتكرة ،جشعة ، تنظر إلى لبنان كمزرعة لها دون سواها ...

فكم تمّ من هذه التمنيات بعد سبع وعشرين سنة من « الحكم الوطني » ؟!

٤ – « معالجة الطائفية والاقليمية » ؛ وذلك :

١ – « للقضاء على مساويء الطائفية . فإن هذه القاعدة تُقيد التقدم الوطني من جهة ، و (تلطّخُ) سمعة لبنان من جهة ثانية ، فضلاً عن انها تُسمم روح العلاقات بين الجماعات الروحية (لاحظ كيف انه أبى حتى التلفظ بكلمة الطوائف)المتعددة ، التي يتألف منها الشعب اللبناني . وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الاحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت

اداة لأيمان الحياة الوطنية في لبنان ، إيماناً يستفيد منه « الاغيار » .

قلت : ولا بد هنا من التضرع إلى الله أن يجنبنا شر ما يحدث ، منذ أمد طويل ، في إرلندا الشمالية من ... ومن ... ما يتسبب عن الطائفية البغيضة ...

٥ - « تعديل قانون الانتخابات » وذلك :

١ - « لنضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصح وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين (الاحرار منهم طبعاً لا الطائفيين) ؛ وهي - أي الحكومة - تعتقد أن في اصلاح هذا القانون ، سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز » (طائفياً أو دينياً أو اقليمياً أو حتى طبقياً كما هي الحال في لبنان) .

٦ - « الاحصاء العام » : (الله ! الله !) .

١ - « ولكي يأتي شاملا ، تُشرف عليه هيئة ، تجمع إلى الكفاءة، النزاهة والتجرد ؛ وستبادر (الحكومة) إلى هذا العمل قريباً » اﻫ .

قلتُ : وحتى الآن، وبعد سبعة وعشرين عاماً من الاستقلال عن فرنسا ، وأربعين سنة من وضع دستورنا اللبناني الحالي ، لا تزال الأمور على ما كانت عليه، بسبب تلك البنود ، التي طالب

البيان الوزاري الأول بضرورة معالجتها، واصلاحها، أو ابدال غيرها بها ؛ وكذلك لا يزال « الاحصاء » ينتظر من يقول به ، إحقاقاً للحق وازهاقاً للباطل . ولكن ...

٧ ـ « التعاون مع الدول العربية » ؛ وذلك :

١ ـ « لِأن العصر يأبى العزلة التامة للدول ، كبيرها وصغيرها ؛ ولبنان أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون ؛ لِأن موقعه الجغرافي ، ولغة قومه ، وثقافته ، وتاريخه ، وظروفه الأقتصادية ، كلها تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة ،في طليعة اهتمامه ، على أن يَلـُف ذلك كله (الصدق لا الكذب، والاخلاص، لا الرياء،حقاً وصدقاً وفعلاً؛لا غيرذلك).

قلت : وها نحن نشهد ما قد تمّ ، في المنطقة، من التطورات التي تقضي على كل نزعة انعزالية ، وتعمل على تحقيق الوحدة ؛ وإلا كان المستقبل مظلماً وقاتماً. فهل يعي الانعزاليون ويدركون هذا الامر ؟ .

ويمضي البند في النص قائلاً : « إن اخواننا في الاقطار العربية ، لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الاباة الوطنيون؛ ونحن لا نريده للاستعمار إليهم ممراً ؛ وهم لا يريدونه للاستعمار عندنا مقراً ؛ فنحن وهم ، إذن ، نريده وطناً عزيزاً مستقلا

سيداً حراً » ا هـ .

قلت : تلك هي وثيقة الاستقلال ، التي أتى بها الرئيس الأول ، رياض الصلح ، لِأولى حكوماتنا ... ولكن خَلَفَ من بعده خلْف ، أضاعوا العزة والكرامة ، واكتفوا بالمصالح الخاصة ، والمغانم المغتصبة ، لأنفسهم ، ضاربين عُرض الحائط ، بكل ما يُلزمهم به هذا البيان الاصلاحي ...

٨ ـ « تحسين المواصلات » ؛ ولذلك سوف :

١ ـ « تسعى الحكومةُ لتأمين وسائل النقل والتّنقل الكافية ... في جميع المناطق ، ولا سيما تلك التي ظلت مغبونة في هذه الناحية حتى اليوم » ـ عام ١٩٤٣ .

قلتُ : ولا تزال تلك المناطق ذاتها : البقاع ، والجنوب ، وعكار وما اليها ، حتى الآن ،من عام ١٩٧٠ ، مغبونة بل ومحرومة منها ، ومن غيرها أيضاً ؛ بينما تُنفقُ الدولة ـ ورئاسة الجمهورية خاصة ـ عشرات الملايين من الليرات على إحدى مناطق الجبل اللبناني ، وتحرُمُ غيرَها من مناطق الوطن اللبناني ، من تلك الوسائل ، حتى كدنا نقول : ومن الهواء أيضاً .

٩ ـ « إصلاح النظام المالي » ؛ وذلك :

١ ـ « لِيكفل ، لفئات المكلفين المختلفة ، العدل والمساواة ... »

قلت : وهذا بالذات ما لا تزال الدولةُ ... تتخبّط فيه ، مُتردّدةً بين الاصلاح المنشود ، والابقاء على امتيازات الاحتكارات ، والتطنيش عن جباية الضرائب ، وخاصة « ضريبة الدخل » ؛ بينما يبقى الشعب محروماً من أقدس حقوقه وأبسطها : العلم ، والماء والكهرباء ، والمعالجة الطبية ، و ... و ... و ...

١٠ ـ « تنمية الزراعة وانتاجاتها » ؛ ولذلك :

١ ـ « ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية الى تحسين الزراعة ، وتنمية الانتاج ، بكل الوسائل : كتوسيع المساحات الصالحة للزراعة ، وإمدادها بالآلات الزراعية ، وتعزيز وسائل الري ؛ وستبذلُ كلّ جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد : كالاسمدة ... والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض ، وتحسين البذار » اهـ .

قلت : ونظرةٌ إلى القطاع الزراعي في البقاع ، والجنوب ، وعكار ، تكفي للتدليل على مدى ما بذلته الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٤٣ حتى الساعة ، من جهود لتحقيق ذلك المخطط الإصلاحي الملحّ ...

١١ ـ « الصحة والاسعاف العام » ؛ وذلك :

١ ـ « بتوفير التدابير الواقية ... وتموين (كذا) البلاد

بالأدوية و ... سائر العلاجات اللازمة ؛ وستُخابر الدول (كذا جميعها لا بعضها) لتسهيل استيراد هـــذه المواد ، وتخصيص لبنان بما يحتاج اليه منها » ا هـ .

قلت : ومَن مِن اللبنانيين لا يعلم مدى إهمال الدولة لجميع هذه الأمنيات ؟ مَن ؟!

١٢ ـ « تنظيم العمل » ؛ وذلك من أجل أن :

١ ـ « تكـفل الحكومة للعامل خُبزه مع كفالتها لحريته ، وأن تكـفل له مستقبله وحقوقه المشروعة ... وستسهر على القوانين الموضوعة ، لحماية العامل ؛ وتضع منها ما ينقص ووو... »

قلت : ولكن ما بال العمال ، حتى الساعة ، يكافحون ، ويناضلون في سبيـــل حقوقهم المشروعة ، دون أن يلقوْا من المسؤولين آذاناً صاغية أو قلوباً واعية ، اللهم إلا حين يُضطرون إلى الاضرابات والتظاهرات والمسيرات ، وربما في المستقبل القريب ، إلى أكثر من هذه الوسائل كلها ... ؟

نعم رأينا بعض وزراء العمل عندنا ، يُلبون مطاليب الفئة المغتصِبة ، ليحرموا بعض الناس من العمل ، في كسب معاشهم أيامَ بعض الأعياد ، وأيام الآحاد ، لا لغرض سوى إظهـــار المدينة على غير حقيقتها ، في مثل تلك الايام . وذلك لشيء في نفس فئة ممن يُروّج لهم الاستاذ الصليبي ...

١٣ ـ « كفالة العدل الاجتماعي » ؛ وذلك :

١ ـ « بأنْ تلتفتَ ـ الحكومة ـ الى نتائج الغلاء وآثاره، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة ؛ وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس ، والناشيء عنهما ، بما أمكن ... وستمدُّ المؤسسات الخيرية الانسانية بأوفر ما يمكن من المعونة ».

قلتُ : فكم ! وَ كَمْ من هذا العدل الاجتماعي قد تحقق؟! البؤس ما زال يَمد رِواقه فوق الطبقات الفقيرة ، لينعم غيرها، من القلة المحظوظة ، بالرفاهية ، والترف والاسراف ، والتخمة ، ولو مات سواها من اللبنانيين المحرومين . ورحم الله كبار مؤسسة « أرفد »، الذين كشفوا القناع عن وجه الحقيقة ، فأوقعوا الدولة في « حيص بيص » وجعلوها تلعن الساعة التي زلّت بها القدمُ واللسان فيها، واستدعتهم للقيام بتلك الدراسات القيمة ، والتي كشفت عن الحقيقة المرة القائلة: ٤ ٪ من اللبنانيين يمتلكون الثروة ؛ و ١٤ ٪ من الباقين يعيشون ببحبوحة ، واسراف ؛ بينما النسبة المتبقية ترسُف في ... البؤس والشقاء وال ...

١٤ – « التربية الوطنية » :

١ – « ستسعى الحكومة الحاضرة بأن تُربّي النشء تربية وطنية صحيحة ، وبأن تُوَجهه ، منذ الآن ، توجيهاً صريحاً

نحو الحرية ، والعزة ، والاستقلال ؛ وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز :

١ ـ « اللغة العربية في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا ، وفي جميع فروع التعليم » .

٢ ـ « و (تعزيز) تاريخ البلاد وجغرافيتها ، بحيث يخرج أبناؤنا ، وهم أعرف بجغرافية بلادهم (وتاريخها) ، منهم ، بجغرافية بلاد غيرهم و (تاريخهم) ؛ ونحن نريد أن نخرّج نشأ ، واحداً ، موحّد الهدف والشعور ، والوطنية ... **وسنجعل التعليم الابتدائي اجباريا** ، ونعمل على نشره **وتعميمه في القرى اللبنانية** ، حتى يقضي على الامّية قضاءً تاماً » ؛ ليس هذا وحسب ، بل « وستسعى الحكومة لوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي ، **تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة** ، مع حق **المراقبة عليها** ، **وخاصة على الاجنبية منها** . **وذلك** حتى لا تكون حرة ... » اهـ .

قلتُ : ولعل القارىء السّوي بغنىً عن التعليق على مبلغ ما حققته الحكومات المتعاقبة على مدى سبعة وعشرين عاماً من تاريخ الدولة الجمهورية المستقلة عن فرنسا ، الاستقلال التام الناجز . . .

نعم ، هذه بعض بنود ذلك المنهاج الاصلاحي النموذجي ، الذي تضمّنه أول بيان وزاري للحكومة الوطنية الاولى في

العام الاستقلالي ١٩٤٣ ..

فكم حققت منه الحكومات المتعاقبة خلال سبعة وعشرين عاماً ، وكلها تكاد تعتمد على فئة من العنصر الأوحد ، عنصر « الشعب المختار » ، أبناء « الوردة بين الأشواك » ، أبناء القلة من إخواننا ، ومواطنينا الذين تميزوا ، من بين الموارنة ، بالانعزالية ؟!

فهل مسّت يدُ التعديل الدستور في بعض بنوده ، التي أضحت غير متلائمة مع القسط الاوفر من التطور ، الذي خالط حياة اللبنانيين في أكثر قطاعاتها ؟ .

وهل عُزّزت اللغة القومية واحتلت مكانتها ، التي لا يجوز لغيرها احتلالها ، فضلا عن منافستها لها فيها ؟!

والحكم الوطني ؟ هل استقرت له الهيبة المفروضة فيه ، والثقة الضرورية المطلوبة له ؟!

والطائفية والاقليمية ، هل اعارتها الحكومات المتعاقبة شيئاً من اهتمامها بها؟ وهل عمِلت على التخفيف من وطأتها ، ام انها لا تزالان تنخران في الكيان وتهددانه بالانهيار ؟

وقانون الانتخاب ، والاحصاء العام ، والاصلاح المالي ، ما تزال كلها تتطلب العمل في التعديل والتطور والاصلاح .

هذا ، ناهيك عن ضرورة تحسين المواصلات في المناطق

جميعها، لا في بعضها فقط ، وعن وجوب تنمية الزراعة في جميع المناطق ، وتحسين الانتاج فيها جميعها .

وهل توفرت حتى اليوم التدابير الواقية ، وتموين البلاد بالأدوية ، وسائر العلاجات ووو و .... ؟

وهل عملت الحكومات بجد واخلاص في كفالة العدل الاجتماعي ، لجميع الطبقات المحتاجة اليه ؟

وأخيراً وليس آخراً ، من منا لا يذكر ، بالحزن العميق ، حالة «التربية الوطنية » عندنا، والتي ما زالت بأكثريتها في أيدي الأجانب غير المراقَبين؟ وهل عُمّم التعليم الابتدائي وجُعل إجبارياً، حتى لا تتحكم فيه هو ، وفي التعليم التكميلي، وأخيها الثانوي ، كثرة فادحة من الدكاكين، وأصحابها المتطفلين عليها، والمستغلين لغفلة وزارة التربية وو ...، والموغلين في امتصاص الأموال ، وترك الضحايا بدون دماء ولا نسمة من حياة ؟؟؟

أهذه هي الدولة التي يدعونا، الدكتور الصليبي، إلى التمسك بها والعض بالنواجذ على أصحابها وأركانها ، وأكثرهم إن لم نقُل كلهم ، فيها ، طالب صيد وحاطب ليل ؟؟!

والآن ، لعله من المفيد جداً أن نضع بين يدي الجميع ممن سيقرأون هذا النقد ، وخاصة صاحب الموضوع « الموازنة : صورة تاريخية » بعضَ ما يعكس من مظاهر الاخفاق ، ومعالم

الفشل ، التي تكشُف عن ضلال الدعوة ، المتحمس لها، صاحبنا كمال الصليبي ، والمتمثّلة في قوله :

١ – « كان من الطبيعي أن تتسلم الموارنة دفـــة الحكم في الجمهورية (اللبنانية) التي كان لهم الدور الأساسي في خلقها » .
٢ – « وكان من الطبيعي أيضاً، أن تستمرالكنيسة المارونية في اهتمامها بالشؤون اللبنانية العامة ، وو .. »

قلتُ : هذا هو رأي الاستاذ الدكتور الصليبي،وقد اختتم به محاضرته المزدوجة ، التي نحن في صدد نقدها؛ وقد اتخذه لنفسه كمقدمة،ليخرج منها، في بحثه ، لا كنتيجة،يتوصل اليها بحكم الدرس ، بل كفرضيّة ، دلل على صحتها ، بما راق له من تحريفات وتزويرات وتناقضات ؛ وهو يوهم نفسه وغيره أنــه نجح في مشروعه العقيم ، وفي غايته المفضوحة ، ببعدهـــا عن العلم ، والموضوعية والتجرد ...

ودونكم الآن رأي الشعب اللبناني في تلك التجربة ، التي مررنا فيها ، خلال سبعة وعشرين عاماً (١٩٤٣–١٩٧٠)؛ ولنأخذ أولاً الميثاق الوطني ورأي اللبنانيين فيه :

١ ـ في ١٢ من شباط ١٩٧٠ جاء بشأنه لمارك الرياشي في جريدة النهار ما يلي :« والحقيقة أن انطلاق الميثاق الوطني من الكينونة

الطائفية ، بات أمراً رجعياً ، سبقه الزمن ولا يقرُ بـه أحد ، إلا بعض دكنجية الطائفية ، من ساسة مزمنين ، ولابسي أثواب كهنوتية ... »

« لقد تحول اللبنانيون عن هذه الظاهرة الرجعية ، وأخذوا يعتمدون ، للعيش فيما بينهم ، مقومات علمية وتقنية ، تُجاري التطور في العالم » .

« ومـــا اقترحه الرئيس عبد الناصر ، هو : أن يتفاهم اللبنانيون فيما بينهم : أولاً على نبـــذ الطائفية من القوانين ، والسياسة ، والدستور ، وعلى اعتماد مقومات اجتماعية علمانية ، اعتمدتها الدول الراقية للبقاء والاستمرار » ا هـ .

قلتُ : إن مطلع هذا الكلام يدل على خطأ صاحبه حـين يتّهم «انبثاق الميثاق الوطني من الطائفية» إذ أن «الميثاق» كما رأينا، فيما سبق وبيّناه ، كان بين اللبنانيين ، من وحدويين وانعزاليين، ولم يكن أبداً بين أصحاب عقيدتين مختلفتين ، كما يُحب بعضهم ان يتصوّره ويصوّره للآخرين .

نعم، كان ميثاقاً بين لبنانيين ، يميلون إلى التوحد مع سورية الكبرى، ولبنانيين آخرين ، يؤثرون الإرتماء في أحضان الغرب، طلباً للوصاية والحماية والتبعية ، لِأمر في أرواعهم ، لا مبرر له ، اللهم إلا رواسب تراكمت مع الزمن ...

وليس أدلّ على صحة ما نقول من أن « الجمعية السورية » ، التي كان يرئسها شكري غانم اللبناني ، كانت تضم أعضاءً من عقيدتين دينيتين مختلفتين ؛ وكذلك يمكن القول عن « الاتحاد اللبناني » ، الذي أسسه يوسف السودا .

وكذلك من الأدلة على ما نقول : أنه قد تمّ الوفاق عليه ، في القاهرة ، بعد عشاء على مائدة مصطفى النحاس ، رئيس الوزارة المصرية ... حين أجلس جميل مردم بك السوري ، عن يمين صاحب الدعوة ، كما أجلس بشارة الخوري ، اللبناني ، عن يساره ، ليكون المصري شاهداً على مـــا يتفق عليه مردم بك والخوري ممَثّلَـيْن ، الأول منهما سورية المطالبة بحقوقها في البقاع مثلاً ، وغيره من القطاعات ، التي كان لا بد من بقائها ، ضمن « لبنان الكبير » ، والثاني ممثلاً لبنان ، الواعد بالتخلي عن الارتمـــاء في أحضان الغرب ، إذا أُقرّ على حدوده المقررة في الدستور ، الذي وُضع في عام ١٩٢٦ .

وهذا ما جعل الرئيس النحاس ، يرغب إلى بشارة الخوري ، بعرض ما يتقدم به ؛ ثم التفت إلى جميل مردم بك وسأله رأيه فيما سمع ؛ فقال : « نحن نثق بكلام الشيخ بشارة ، **وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية ، فنحن مستعدون لان نتنزل عن كل مطلب لنـــا في لبنان إذا لزم** » * .

---

* بشارة خليل الخوري « حقائق لبنانية » ج . (١) ص (٢٤٥) .

وهكذا يكون « الميثاق الوطني » قد تمّ الاتفاق فيه بين اللبنانيين ، لا بين أصحاب عقيدتين دينيتين ، على وعلى ...»

ثم كان تنازلُ السوريين للبنان عن بعض ما يطالبون به من البقاع وسواه ، ، على شرط أن يحافظ على سياسة وطنية ، لا مسلمة ولا مسيحية ، بل لبنانية عربية وحسب .

وكلّ ما قيل أو يُقال حول « الميثاق » من كلام آخر ، يتصل « بالعرب وسياستهم »، و « بالمسلمين والنصاري » من اللبنانيين ونزعاتهم الخاصة ، يبقى خارج الموضوع .

وعليه « فالميثاق الوطني » بين اللبنانيين باق ، وليس لهم عنه محيد ؛ أما الطائفية فلا تزال آفة لبنان المستقل ، السيد ، الحر ؛ فيجب العمل بنصيحة الرئيس عبد الناصر لنا بشأنها .

وثانياً : « الحُكم والمسؤولون عنه » ؛وقد جاء بشأنه ما يلي :

١ – في ٢٣ من كانون الثاني ١٩٧٠ جاء لفاروق المقدم في جريدة النهار ما يلي : « لبنان الامراء (الاقطاعي) يجب أن يزول لِنَبني على انقاضه لبنان الوطن والمواطنين ...

٢ – وفي نفس التاريخ بـ ٢٣ من كانون الثاني ١٩٧٠ جاء لميشال أسمر ، مؤسس الندوة اللبنانية ، في جريدة لسان الحال

ما يلي : « ليست الحال على ما يرام : ذلك هو المُناخ الذهني والنفسي الذي نعيش فيه ... »

وحين تساءل على من تقع النتيجة في ذلك ، أجاب : « ... إننا ،أفراداً وتكتلات ، وجماعات، مسؤولون جميعاً عما آلت اليه الأوضاع في لبناننا » .

قلتُ : ولكن القسط الأوفر من هذه التبعة ، إنما يقع على من تولوا القيادات في لبناننا،والقسط الأقل على الشعب، لأنه بطيء في تنفيذ ما يرغب فيه ، من تغيير وتبديل ، لكنه واصل اليه عاجلا أو آجلا .

٣ – في ٢٠ من كانون الثاني١٩٧٠ جاء لمارك الرياشي أيضاً، في جريدةالنهار ما يلي : « ومشكلتنا مع اللاجئين أنهم صدّقوا أقوالنا لهم، من أننا كلنا عرب ؛ وأن قضية فلسطين هي قضية عربية ؛ وأن كل أرض عربية هي ملك لكل عربي ؛ لهذا وجدوا أن من حقهم أن ينطلقوا من كل أرض عربية إلى وطنهم السليب ؛ وقد لا يفهم الاخوة تفسيرات للسيادة اليوم ، بعد ما كنا نعطي تفسيرات أخرى للسيادة .فماذا تغير ؟ **هل نفضنا أيدينا من العروبة ؟** هذا ما يريد أن يفهمه هؤلاء الاخوة . **فالعروبة لا يمكن أن تكون عروبة** ، حين تكون هناك مغانم ، وتبطل عروبة، حين تصير هناك واجبات وتضحيات » ا ﻫ .

قلتُ : فهل يعي بعضنا هذه الحقيقة ويدركها ، أم لا تزال هناك أشياء تُغشّي على الأعين والبصائر ؟!

ثالثاً : في الدولة ونظامها :

١ — جاء في ١٨ من كانون الثاني ١٩٧٠ لعزّت صافي في « الأنوار » ما يلي : « منذ ٢٧ سنة ونحن نحكي للناس ، في الداخل والخارج ، عن نظامنا البرلماني الديمقراطي ، الذي لا نرضى عنه بدلاً . . .

« هل هو مجموعة الاوراق والنصوص ، التي يعلوها الغبار ؟

« أم هو هذه المجموعة من « الشخصيات » ، التي تتداول (نعم كذا) على حُكمنا باسم تلك المجموعة من الاوراق والنصوص التي يعلوها الغبار ؟

« هذه المجموعة من « الشخصيات » ، هي التي لا تكف عن الحكي في موضوع نظامنا البرلماني الديمقراطي .

« وهي التي لا تكف عن الحكي في موضوع رسالة لبنان ودوره العالمي . . .

« ما هي هذه الرسالة التي ينادي بها لبنان ؟

« مَنْ همُ المبشرون بهذه الرسالة ؟ من هم الذين يطلون

بلبنان على العالم ؟ » ا هـ .

قلتُ : هذه أسئلة تتطلب من الدكتور كمال الصليبي أن يجيب عليها بشيء من الموضوعية والعلمية والتجرد ، عِلماً بأن « أصحابه من الموارنة » ، هم الذين ما يزالون منذ ، ٢٧ سنة ، بل منذ ٤٤ سنة ، المتصدرين للحكم في لبنان ... ومع ذلك فإلى أين وصلوا بلبنان هذا ، الذي أراده الاحرار أن يكون حبةَ العِقْد في جيد العروبة ، ومضرب الامثال في التنكب عن الرجعية ، والتخلف ، المتمثلين في « الطائفية » ، والتمييز بها بين المواطنين ، وان يكون الأبعد من الجميع عن الإنعزالية ؟

٢ ـ جاء بتاريخ ... من شهر شباط ١٩٧٠ للدكتور نزار سلهب ، عميد كلية العلوم في الجامعة اللبنانية ما يلي : « وجد بعض اللبنانيين : **أن مصالحهم في قيادة الدولة** ، بدأت تتزعزع بقيام جامعة وطنية ، ورأوا أنه إذا تم لها من أسباب الحياة ما يرفعها إلى المستوى اللائق ، فلا بد من أن يصل إلى المراكز الحساسة في الادارة ، والى قمم الدولة ، أفراد ينتمون إلى طبقة من الشعب ، لاهم يعترفون بها ، ولا يقرون لها بحق القيادة » ا هـ.

قلتُ : فلنكتف ، من ذلك المقال الطويل ، بهذا القدر القليل منه ، لانه يدل دلالة واضحة على ما نريد تبيانه للدكتور الصليبي ومن يُروِّج لهم .

٣ — وفي ٢٨ من آذار ١٩٧٠ قال ميشال أبو جودة في «النهار» في موضوع «الدولة اللبنانية وخوف الناس» ما يلي: «وأكثر ما يتخوف منه الناس، عادة، هو ظهور ضعف الدولة اللبنانية، من خلال ظهور التباين بين الحاكمين... وعندما تظهر بوادر الحرب والاضطراب، تبدو الدولة وكأنها غير قادرة أو غير متماسكة أو غير عارفة ماذا تفعل» اهـ.

قلتُ: بل لعلها غير قادرة فعلاً، وغير متماسكة أصلاً، وغير عارفة دوماً ما تريد، وماذا يجب عليها أن تفعل حقاً... فما رأي الدكتور المؤرخ بهذه الدولة، التي يُروّج لها في محاضرته ومؤلفاته الأخرى ؟!

٤ — وفي ٢٣ من آذار أيضاً قال غسان تويني في «النهار» تحت عنوان: «الحرب والسلم ... والموت البطيء» ما يلي: «ولكن لبنان لم يعد دولة...»

«الدولة فيه، بمعنى السلطة، مجموعة سلطات متناقضة الأهداف، متضاربة المصالح، متنافرة الآراء والعقائد، تحاول، باستمرار، تغطية بقائها بالكلمات الجوفاء، التي تتوقف عند النظريات العمياء المتفق عليها، وتبتعد عن العمليات، المختلف حولها؛ والحكمُ والحربُ، مسألة عملية، ليست مسألة نظرية... أفيُعقلُ، إذن، أن ننتظر من لبنان، من الدولة

الحكم ، ومن الدولة الشعب ، اختياراً حاسماً؟وهل من أمل في اختيار مسلك واحد ، يجتمع اللبنانيون للسير عليه ، ويتحدون حول الذي يقرره ؟ ... **يجب أن يقوم، في لبنان ، من يجعل الدولة واحدة ، والشعب واحداً ، والمسلك واحـــداً ، أيا يكن** » ا هـ .

قلتُ : فمـــا رأي أصحاب العقول والضمائر ؟ فليحوّلوا أجوبتهم إلى صاحب « الموازنة : صورة تاريخية » .

٥ – وفي ١٩ من كانون الثاني ١٩٧٠ كتب انسي الحاج في « النهار » تحت عنوان : «افتحوا الابواب ، افتحوها » يقول : « ما دامت السيرة انفتحت ، سنقول «هنا» بأعلى صوت ممكن: **إننا نريد ان يدخل في هذا التسابق – على الرئاسة الاولى – كل لبناني ، يجد في نفسه الرغبة في الوصول إلى الرئاســـة ؛ يجب ان تزول كوتا الموازنة؛** لانه آن لها أن تزول ؛ فقد انتقل كل شيء من مكانه القديم إلى مكان آخر » ا هـ .

قلت : ومنا لامر الدكتور كمال الصليبي .

رابعا وأخيراً : في الطائفية :

١ – في٢٦من آذار ١٩٧٠ أطلق محمد النقاش في « الشعب » يقول بسخرية : « ان اسرائيل تسعى إلى تدمير لبنان ، لأنــه أمثولة «بين البلدان» في الجمع بين عدةطوائف دينية «بمحبة وسلام»

وهو بذلك يتناقض مع الكيان الاسرائيلي القائم على عنصرية دينية واحدة » .

ثم يمضي الكاتب ليقول : « لسنا ندري من كان مبتدع هذه الفكرة المشحونة بالزيف والخطأ وحق بالكذب .

« لكن المدهش أن كثيرين من المسؤولين عندنا ، تبنوها ؛ وراحوا يعطونها مقام الصدارة في تصريحاتهم ، وفي مذكراتنا إلى مجلس الأمن ، وفي المؤتمرات الدولية . وكان الاستاذ نسيم مجدلاني وزير خارجيتنا آخر المتحدثين بها ، المسبحين بحمدها في مؤتمر جدة » .

ثم يعود صاحب المقال فيتساءل بكثير من التهكم ...

« لماذا هذا الاصرار على إظهار لبنان بأنه ذو وضع فريد من نوعه ، وتكريسه ، أمام العالم بلداً للطوائف ، المتعايشة بمحبة وسلام ؟! » اهـ .

قلتُ : ونحن لا نزيد صاحب المقال والسؤال الأخير علماً ، إذا ما قلنا : إنها الدعاية الزائفة ، والدعوى الباطلة بأن لبنان قد نجح في « التجربة » الفاشلة ٩٥ ٪ ... ورحم الله جحا إذ قال ، حين سألوه : لماذا تكثر من الأكاذيب ؟ قال : لعل الكذبة ... تصبح ، أخيراً ، حقيقة عند بعض الناس » .

ونحبّ هنا أن نُذكّر بعض اللبنانيين ، من مثقفين وسياسيين ،

بكلمة أبراهام لنكَلن : « تستطيع أيها الانسان » ان تخدع بعض الناس كل الزمن ، وتغش كل الناس بعض الزمن؛ لكنك أعجز من أن تخدع كل الناس كل الزمن ».

٢ – وفي نفس التاريخ جاء في «الشعب» تحت عنوان «لبنان الطائفي » بتوقيع « كرباج » ما يـــلي : « في رسالة المطران الماروني ، خليفة ، اشارة صريحة إلى أن لبنان ماروني » .

وتعليقاً على هذا الكلام المستغرب ، لصدوره عن قائل ، كان المفروض فيه أن يترفع عن التفرقة بين المواطنين ، ليدعو إلى المحبة والتوادد ، لا إلى التنابذ والتناحر ، قال كرباج : « إن لبنان الصغير ، كان صغيراً لانه كان طائفياً ، ولما أصبح كبيراً (بل اعيد كبيراً كما خلقه خالقوه من المعنيين) دخله جميع الطوائف .

ثم تابع قائلاً :

« نحن نرفض الصفة الطائفية وننبذها ، لاننا نكرهها .نحن نأبى أن نكون صغاراً ... لأن كل طائفي (يبقى) صغيراً مهما كان حجمه ...

« ثم ان الطائفية تتنافى وأصول الدين وروح الشرائع ، لان الله خلق الناس جميعاً ؛ (فهو) رب العالمين؛ ولانه جعلهم جميعاً أبناءه لانه خالقهم جميعاً .

« لذلك نحن نرفض كلام سيادة المطران خليفة ، لانـــــه

كلام طائفي .

« إن الموارنة لا يقبلون بالصفة الطائفية للبنان » اهـ .

قلتُ : لا تعليق على هذا الكلام والذي سبقه ، إلا بما يلي:

نعم ، نحن نشجبُ « الطائفية » ، لانها أبشع أنواع التمييز بين المواطنين ؛ فهي أصغر من « العنصرية » ، ومن « اللون » ، ومن « اللغة » ، وطبعاً من « الدين » أيضاً . لذلك نعافُها ونجِلُّ أنفسنا عنها، ونسعى إلى أن نَسْمُوَ بلبنان عن الانحطاط إليها ، والتردي فيها ...

٣ – ومما يدل على حقارة « الطائفية » وبشاعتها، ووِزْر الأخذ بالتمييز بين الناس بسببها، ما جاء بتاريخ ٢٦من آذار عام ١٩٧٠ في جريدة « الراية »، لوزير الصحة، حبيب مطران ، في كتاب ، أحاله إلى مجلس الوزراء ، يصف فيه مأساة قرية طلوسة ، في قضاء مرجعيون ، والتي يبلغ عدد سكانها ١٢٠٠ نسمة ؛ ودونك هو : « إن الوسيلة الممكنة، لاغاثة هذه القرية، تكمن في تنفيذ المركز الصحي ، المرتقب انشاؤه في (بلدة) الطيبة ... أما المشكلات الأخرى ، فهي: ان لا طُرق ، لا ماء ، لا كهرباء ، لا مدرسة ؛ بل اولاد مشردون ، وآبار ، وبرك الشتاء للشرب ملوثة ، والفقر والحرمان » اهـ .

قلتُ : أهذا هو لبنان الماروني ، الذي أحبَّ المطران خليفة أن يذكّرنا به ، بعد ما كنا نسيناه أو تناسيناه ؟!

الخلاصة

كمال الصليبي يُروّجُ لسياسة خاصة ... لا عربية ولا لبنانية

وبعدُ ، فماذا أراد الدكتور كمال سليمان الصليبي بهذه الدعوة الغريبة ؟ فما هو الدافع به اليها ؟ وما هـــو المقصد من تسخيره التاريخ ، لاثبات َفرَ ِضيّة ، اتخذها مسبقاً ، أو أُوحي بهـا اليه ، حتى راح يحاول جاهداً إثبات صحتها المفروضة ، بكل ما أوتي من قدرة على التحريف ، والتصحيف ، بل والتزوير احياناً ، لبعض حقائق التاريخ ، ليقول : « وكان من الطبيعي أن يتسلم الموارنة ، كمواطنين لبنانيين، **دفة الحكم في الجمهورية اللبنانية** ، التي كان لهم الدور الاساسي في خلقها ؛ وكان من الطبيعي أيضاً،ان تستمر الكنيسة المارونية في اهتمامها **بالشؤون اللبنانية العامة** ، وفي غيرتهـــا على **الكيان اللبناني**، الذي سعت جهدها َعبر القرون إلى تحقيقه » ؟

نعم ، ما الذي أهاب بالمؤرخ العالم إلى القيـــام بكل ذلك المجهود ؟ وفي سبيل َمن قدّم كل تلك التضحية بالجهد، والوقت، والموضوعية ؟ أ ِلهَدف وطني بذَل كلّ ما قام به ؟ أم ترويجاً منه لعقيدة دينية ، أو نزعـــة طائفية ، أو بالأحرى لفكرة سياسية خاصة ، جاءت مفضوحة ، وضوح الشمس في رابعة

النهار ؟؟!

هذه أسئلة تحتاج إلى التحليل قبل الإقدام على إعطاء أجوبة عليها ؛ وذلك لتبرز الحقيقة مكشوفة عارية .

وبعد كل ما أتينا به من أدلة وبراهين على تسخير الدكتور كمال للتاريخ ، نقرّر : أن « الموضوعية » في بحثه هذا ، قد نُحرت ، حتى لم يبق لديه منها إلا ما يُشبه الخيال ...

إذن ، أفيكون الدكتور الصليبي ، قد قام بكل ما قام به من تقميش وتفتيش ، ودرس وترتيب ، لهدف وطني ؟

فهذا لا يمكن أن يُصدّق ؛ لأن الأوطان في هذا القرن بالذات ، من تاريخ البشرية ، إنما تقام على دعائم ، أبعد ما تكون عن التمييز في جميع أشكاله ، كالعنصري ، والديني أو الطائفي ، والاقليمي أو الطبقي ... أم أن صاحبنا قد توفّر على كل ما جاء به ، لنشر عقيدة دينية ، أو الترويج لتعالي « طائفة » بالذات ، على غيرها من الفئات الوطنية الأخرى ؟

ولكن الدعوة لا توحي بأنه يقصدُ خدمة « النصرانية » مثلاً ، وهي التي نُجلّها ونكبرُها لما تدعو اليه من تواضع وتسامح ومحبة ، شأنها في ذلك ، شأن غيرها من الأديان السماوية أولا ، ولما تدعو اليه في الآية الذهبية من الانجيل : « أعطوا ما لقيصر لقيصر ، وما لله لله » ثانيا ؛ وهي ، انما تهدف ، في هذا الأمر ، إلى إقرار مبدأ توزّع العمل في الأوطان ، فتلتزم

الكنيسة بالشؤون الروحية ، وتختص الدولة بالأمور الدُنيوية

وأما أن يكون قد رمى من عمَله ، إلى خدمة « طائفة » بالذات ، وهو ما لا نقر عليه ، أيّ طائفي آخر ، فإن هـذا أيضاً غيرُ وارد؛لانه هو ليس مارونياً، بل انه الاورثوذكسي في الأصل ، والبروتسطنطي في الفرع .

إذن ،لم يبق أملمنا إلا أن نجزم أنه قد أقدم على ما قام به ، تنفيذاً لسياسة خاصة .

تُرى ، ما هذه السياسة ؟

إن هذه السياسة، وإن لم تظهر واضحة فيما تضمنته الدراسة، فإن القرائن كلها تشير اليها،أو هكذا يستنتج القاريء للملف، أو المستمع للمحاضرة .

ونحن نمسك القلم عن الخوض في الكشف عنها ، تاركين أمرَ استكشافها للقراء أنفسهم .



المراجع

١ ـ أسد رستم : « مصطلح التاريخ » ص : (ز)

٢ ـ ايضاً ص : (٣)

٣ ـ ايضاً ص : (٤)

٤ ـ ايضاً ص : (٤٨)

٥ ـ فيليب حتي : «تاريخ سورية و ... و ... » ج : (٢) ص : (١٥) خاشية (٢)؛ ط . بيروت ١٩٥٩ .

٦ ـ طنوس الشدياق : « أخبار الأعيان .... » ج : (١) ص : (١٩ ـ ٢٠)؛ ط . بيروت ١٩٧٠ .

٧ ـ هـ . لامنس : «تسريح الابصار .. » ج (٢) ص : (٨٥) ط . بيروت ١٩١٤ .

٨ ـ القرآن : المائدة : (٣٣)

٩ ـ البلاذري : « فتوح البلدان » ص : (١٣٣) ط . القاهرة ١٩٣٢، وف . حتي : « تاريخ سورية ... » ج : (٢) ص : (١١)

١٠ ـ ف . حتي : « تاريخ العرب المطول » ج (١) ص :

(٢٠٨) ؛ ط . بيروت ١٩٤٩

١١ ـ أيضاً ص : (١٤٩)وانظر أيضاً تاريخ سورية ... له ج : (٢) ص : (١٤)

١٢ ـ هو أيضاً « تاريخ العرب المطول » ج : (١) ص : (٢٠٦)

١٣ ـ البلاذري : « فتوح البلدان » ص : (١٦٧)

١٤ ـ هـ . لا منس : « تسريح الابصار ... » ج : (٢) ص : (٥١)

١٥ ـ نفس المرجع السابق ص : (٥١ ـ ٥٢)

١٦ ـ ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق »؛ ص: (١٦٢)ط. بيروت ١٩٠٨

١٧ ـ ف . حتي : « لبنان في التاريخ » ص : (٣٤٧) ط . بيروت ١٩٥٩

١٨ ـ الدويهي: « تاريخ الأزمنة» ط . بيروت ١٩٥١ ص : (٩)

١٩ ـ زكي النقاش : « العلاقات الاجتماعية و ... و ... بين العرب والافرنج خلال الحروب الصليبية » ص : (٢٩) ط : بيروت ١٩٥٨

٢٠ ـ اسد رستم : « كنيسة مدينة الله » انطاكية العظمى » ج : (٢) ص : (٢٨١) ط . بيروت

٢١ ـ ف. حتي: « لبنان في التاريخ » ص : (٣٩٣)

٢٢ ـ كتاب الشدياق: « أخبار الاعيان ...» ج : (١)ص:

(٢٠٦ - ٢٠٧)

٢٣ ـ الأمير حيدر الشهابي : « غرر الحسان .... » ص : (٥٠٠) ط . مصر ١٩٠٠

٢٤ ـ اسطفان الدويهي : «تاريخ الأزمنة » ص : (٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٤) ط . بيروت ١٩٥١

٢٥ ـ نفس المرجع ص : (٢١٨ - ٢١٩)

٢٦ ـ أيضاً ص : (٢٣٧)

٢٧ ـ كمال سليمان الصليبي : « مؤرخو لبنان من الموارنـة » باللغة الانكليزية ص : (١٧) ط . بيروت ١٩٥٩

٢٨ ـ نفس المرجع ص : (٢١)

٢٩ ـ الدويهي : ص : (٣٦)

٣٠ ـ أيضاً ص : (٢٠٧)

٣١ ـ نفس المرجع ص : (٢١٨)

٣٢ ـ هو أيضاً ص : (٢٥٩)

٣٣ ـ محمود شلتوت : « تفسير القرآن الكريم » الأجزاء العشرة الاولى؛ ص : (٢١٧) الطبعة الرابعة ط. دار القلم بالقاهرة ...

٣٤ ـ القرآن : المائدة : (٢)

٣٥ ـ أيضاً : النساء : (١٣٥)

٣٦ ـ أيضاً : المتحنة : (٨)

٣٧ ـ موسى بن يوسف بن ايوب الانصاري الدمشقي : « كتاب نزهة الخاطر وبهجة النـــاظر » مخطوط

مصوّر فوتوغرافياً في مكتبة الجامعة الاميركية ببيروت . ص : (١٠٣) أنظر حاشية ٢١ من الملف .

٣٨ ـ عادل اسماعيل : « لبنان ، تاريخ شعب » ، باللغة الفرنسية ، ص : (٨٩) ط . دار المكشوف . بيروت ١٩٦٥

٣٩ ـ الدويهي ص : (٢٥٩)

٤٠ ـ الامير حيدر الشهابي : تاريخه ؛ ص : (٦٥٧)

٤١ ـ يضاً : ص : (٦٢٩)

٤٢ ـ الشيخ أحمد الخالدي : « تاريخ الامير فخر الدين » ، ص : (٢) ط . بيروت ؛ وكذلك الامير حيدر ص : (٦٨٣) .

٤٣ ـ الشيخ أحمد الخالدي : « نفس المرجع » ص : (١١)

٤٤ ـ الامير حيدر ؛ ص : (٦٩٣)

٤٥ ـ شمس الدين محمد بن طولون الصالحي الدمشقي : « مفاكهة الخلان في حوادث الزمان » القسم الثاني ص : (١٠٥) ط . القاهرة ١٩٦٤ .

٤٦ ـ ڤولني : « رحلة في مصر وسورية » باللغة الفرنسية ص : (٢٢١) ط . موتون وشركاه بلاهاي ١٩٥٩ ؛ ليضاً عادل اسماعيل : « تاريخ لبنان من القرن السابع عشر الى يومنا هذا » بالفرنسية » ج : (١) ص : (٣٧ ـ ٣٨) ط . باريس ١٩٥٥ .

٤٧ ـ عادل اسماعيل : « لبنان ، تاريخ شعب » ص: (٨٩)
٤٨ ـ الدويهي : « تاريخ الازمنة » ص : (٣٢٩) .
٤٩ ـ عادل اسماعيل : « لبنان ، تاريخ شعب » ص : (٨٨ ـ ٩٠)

٥٠ ـ » » » »

٥١ ـ الدويهي ، ص : (٣٠٤)
٥٢ ـ ١ ـ مارون عبود : « صقر لبنان » يقول فيه : « وقد تخلص هذا البطرك الجبـــار (يوسف حبيش) من الاقطاعية العلمانية فصار هو دكتاتوراً دينياً ... » ص : (٤٠)

٢ ـ احمد فارس الشدياق : « الساق على الساق ... » قدم له وعلّق عليه : الشيخ نسيب وهيبة الخازن منشورات مكتبة الحيـــاة ، بيروت . يقول : « والظاهر ان سادتنا رؤساء الدين والدنيا لا يريدون لرعيتهم المساكين ان يتفهموا أو يتفتحوا ، بـــل يحاولون ، ما أمكن ، أن يغادروهم متسكعين في مهامه الجهل والغباوة . (...) فان لبطرك الموارنة دخلا ، له وقع عظيم وقدر جسيم بحيث يمكنه أن (...) ولو ان أحدهم أنفق نصف دخله في كل سنة على تحصيل (...) بدل هذه الولائم والمآدب التي يهيئونها لزواره ، ولو كان كل من الامراء

والمشايخ الكرام ينقل شيئاً معلوماً في كل سنة لاجل المصلحة الخيرية أو ... أو ... لاحد كل من الشرق والغرب فعله ، ولكن ... فان بقلبي منكم (أيها الرؤساء) لحزازات حالة ، وبصدري ملامات حاكة ...»

٥٣ ـ ميخائيل نعيمة : « المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران » ، ص : (١٢) ط . بيروت ١٩٦٤ يقول :

« فلبنان في ذلك الزمان ـ مثله في هذا الزمان ـ كانت تسوده اقطاعيتان : سياسية ودينية .وانظر ايضاً ص : (١٢١) الخ .

٥٤ ـ انطون ضاهر العقيقي : « ثورة وفتنة في لبنان »... ص : (٢٣)

٥٥ ـ ڤولني : « رحلته » النسخة الفرنسية ، ص : (٢٣٣)

٥٦ ـ ابراهيم يوسف يزبك :« أوراق لبنانية » آب ١٩٥٧ ص : ٣٣٧ الخ .

٥٧ ـ عارف ابو شقرا : « الحركات في لبنان » ص : (٥٣ – ٥٤) ط . بيروت ...

٥٨ ـ أيضاً ص : (٦٢ ...)

٥٩ ـ عادل اسماعيل « لبنان تاريخ شعب » ص : (١٤٧ ـ ١٤٩)

٦٠ ـ ايضاً ص : (١٥٠ – ١٥١)

٦١ ـ أيضاً « (١٥٠ – ١٥٣)

٦٢ ـ يوسف ابراهيم يزبك ، في : « ثورة وفتنة في لبنان » لانطون ضاهر العقيقي ص : (٦١)

٦٣ ـ ميخائيل نعيمة : « المجموعة الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران ص : (١٢)

٦٤ ـ انطون ضاهر العقيقي في : « ثورة وفتنة في لبنان » ص : (٨٧)

٦٥ ـ بشارة خليل الخوري :« حقائق لبنانية » ج . (١) ص : (١٧٧ – ١٧٨)

٦٦ ـ يوسف السودا : « في سبيـــل الاستقلال » ، الجزء الاول في وادي النيـــل ، ١٩٠٦ – ١٩٢٢ ، ط . بيروت ١٩٦٧ ؛ ص : (٥٥)؛وقد زاد على ما سبق له قوله : « بانتظار ارجاع بيروت » ؛ وذلك تمهيـداً لادعاءات لاحقة .

٦٧ ـ أيضاً ص : (١٠٨ ـ ١١٥)

٦٨ ـ أيضاً ص : (١٢٢ – ١٢٣) .

٦٩ ـ « ص : (١٦٢)

٧٠ ـبشاره خليل الخوري : « حقائق لبنانية ج :(١)ص: (٢٤٥) .

تسهيلاً للبحث ، وإحاطة بموضوعات هـــذا الكتاب ، وتيسيراً للأخذ بهـــا ، فقد حرصنا على ان نوفر له عدداً من الفهارس والكشافات التحليلية ، قصرناها على أربعة أقسام :

١ – فهرس الاعلام .

٢ – فهرس الاعلام الجغرافية .

٣ – فهرس رؤوس الموضوعات .

٤ – عناوين الكتب الوارد ذكرها في تضاعيف البحث .



١

أسماء الاعلام مرتبة على الهجاء

٢

فهرس الاعلام الجغرافية

٣

فهرس رؤوس الموضوعات



٤

فهرس الكتب الوارد ذكرها في تضاعيف الكتاب

القرآن الكريم ٢٥ ، ٧٣ ، ٧٤

الكامل ، لابن الأثير ٣٩

لبنان بين مشرق ومغرب ، لمحمد جميل بيهم ١٣٥

لبنان تاريخ شعب لعادل اسماعيل ١١٨

مفاكهة الخلان في حوادث الزمان ، لابن طولون الصالحي الدمشقي ٨٨

المفردات في غريب القرآن : لراغب الاصفهاني ٧٥ (الحاشية)

ملف النهار ١٥ ، ١٧ ، ٤٠

من أجل الاستقلال ، ليوسف السودا ١٤٢

الموارنة : صورة تاريخية ، لكمال الصليبي ١٧ ، ١٩

موارنة لبنان ، تحت حكم الفرنجة ، والمماليك ، (مقال) لكمال الصليبي ٣٧



ملاحظات واستدراكات

في المقدمة نوايا : جمع نية ، والصواب : نيّات .

صفحة

٢٤ – السطر الاخير هـ . لانس والصواب : لامنس .

٢٤ و٢٥ – الحكم الروماني ، والصواب : حكم الروم فعهد الرومان قد انتهى من زمن بعيد .

٢٦ – الفتح العربي السوري والصواب الفتح العربي لسوريا .

٥٩ – مرحة تدلا : والصواب مرجة .

٨٢ – توسكانيا : والصواب توسكانا .

١١٢ – خربة نفار والصواب قنفار .



طبع على مطابع
دار لبنان
للطباعة والنشر
هاتف ٢٥٧٤١١ - ٢٩٤٢٠٤ - ٢٩٣٠٤٣
بيروت - لبنان - ص.ب ٥٦٢٠

٢٠٤١/١٥٠٠/٧٠